

Distr.: General
14 April 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 12 نيسان/أبريل 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطات التي قدمها الأمين العام، دولة السيد أنطونيو غوتيريش؛ وسفيرة النوايا الحسنة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ السيدة ميشيل يوه ومدير مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية؛ السيد ستيفانو توسكانو والمديرة الإقليمية للبرنامج ومديرة مشروع التجديد، السيدة نغوين ثي ديو لينه، وكذلك البيانات التي أدلى بها وزير خارجية فييت نام، معالي السيد بوي ثانه سون؛ ووزير الخارجية والدفاع في أيرلندا، معالي السيد سايمون كوفني؛ ووزيرة خارجية كينيا؛ معالي السيدة راشيل أومامو؛ ووزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، معالي السيد عثمان الجرندي والممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية وعضو حكومة الرئيس بايدن السيدة ليندا توماس - غرينفيلد؛ ونائب وزير خارجية إستونيا، معالي السيد إركي كودار؛ ونائب الوزير وأمين (غرب) وزارة الخارجية في جمهورية الهند، معالي السيد فيكاس سواروب؛ ونائب وزيرة خارجية النرويج؛ معالي السيد ينس فروليتش هولت؛ ووزيرة الدولة في وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في سانت فنسنت وجزر غرينادين، معالي السيدة كيسال بيتزر، وكذلك ممثلو الاتحاد الروسي والصين وفرنسا والمكسيك والنيجر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فيما يتصل بالجلسة التي عقدت عبر التداول بالفيديو بشأن "صون السلم والأمن الدوليين: الإجراءات المتعلقة بالألغام والحفاظ على السلام - إقامة شراكات أقوى من أجل تحسين الأداء"، يوم الخميس 8 نيسان/أبريل 2021.

ووفقاً للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس بشأن هذه الجلسة المعقودة عبر التداول بالفيديو، قدمت الوفود والكيانات التالية بيانات مكتوبة، أرفقت نسخ منها أيضاً: أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، أفغانستان، إكوادور، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوكرانيا، إيطاليا، جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، بنغلاديش، بلجيكا، البرازيل، بيرو، بولندا، تايلند، تركيا، جنوب أفريقيا، جمهورية كوريا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، الجمهورية العربية السورية، سويسرا، شيلي، غواتيمالا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، كولومبيا، كندا، كوستاريكا، ليبيا، مصر، المغرب، النمسا، هولندا، اليابان، اليمن، الاتحاد الأوروبي، اللجنة الدولية للصليب الأحمر والكرسي الرسولي.

ووفقاً للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف



الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر نصوص تلك الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دانغ دينه كوي

رئيس مجلس الأمن

إحاطة الأمين العام أنطونيو غوتيريش

أود بداية أن أهني سعادة السيد بوي ثانه سون على تعيينه وزيرا للخارجية في فييت نام وأرحب به في الأمم المتحدة.

وأشكر فييت نام على وضع هذه المسألة الهامة على جدول الأعمال وعلى تذكيرنا بالعمل المتبقي. فالألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع تشوه وتقتل عشوائيا. وتترك في طريق النساء اللواتي يمشين إلى العمل، والأسر التي شردها النزاع ويبحثن عن الأمان، والأطفال في طريقهم إلى المدرسة. إنها تسحق الأرواح وتدمر سبل العيش. فمجرد وجودها يمكن أن يعطل التنمية ويبدد الاستقرار.

ومنذ اعتماد القرار 2365 (2017) في عام 2017، حررت الدول الأعضاء والأمم المتحدة والشركاء الإقليميون ومن المجتمع المدني مساحات كبيرة من الأراضي. وفي الفترة من عام 2018 إلى عام 2020، جعل تمويل الأمم المتحدة أكثر من 560 كيلومترا مربعا من الأراضي آمنة، من أفغانستان إلى العراق ومن كمبوديا إلى كولومبيا. وهذه الأرض، التي تبلغ مساحتها 10 أضعاف مساحة مانهاتن، ضرورية للبنية التحتية والزراعة والأسواق والمدارس والطرق.

وفي عام 2020، تم الوصول إلى أكثر من 3,5 مليون شخص عن طريق الحد من المخاطر بدعم من الأمم المتحدة، مما مكن المجتمعات المحلية من أداء أنشطتها اليومية بأمان أكبر. واليوم تدعم دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام 13 عملية سلام، وقد ساهم التدريب على الحد من خطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في سلامة حفظة السلام، ولا سيما في مالي. وفي عام 2014، اكتشفت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتحقيق الاستقرار في مالي 11 في المائة من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع قبل انفجارها. وارتفع هذا المعدل إلى 50 في المائة في عام 2020، مع انخفاض الوفيات الناجمة عن الهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع نتيجة لذلك. وقد وضعت ثلاثة أرباع البلدان والأقاليم التي تجري فيها الأمم المتحدة إجراءات بشأن الألغام معاييرها الوطنية الخاصة لضمان الجودة والحفاظ على سلامة مزيلي الألغام.

ولكن على الرغم من إحراز تقدم، فقد اشتدت التحديات. وقد أصبح النزاع يدور في الحضر بقدر أكبر، والجماعات المسلحة تتزايد، ويزداد استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وتعد جميع هذه العوامل الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة الخطر - الذي تفاقم في العام الماضي بسبب عقبات الوصول والتنقل الناجمة عن مرض فيروس كورونا، والتصدي له. اليوم هو فرصتنا لإجراء تقييم. وأود أن أسلط الضوء على ثلاث مجالات بحاجة إلى الاهتمام.

أولا، إن التهديد المستمر للذخائر المتفجرة يعرض حياة الأشخاص الذين تخدمهم بعثاتنا وتحميهم. وأحث الدول الأعضاء على ضمان أن تكون لدى جميع عمليات السلام القدرة على العمل في بيئات تواجه مخاطر المواد الشديدة الانفجار، ولا سيما الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. ويجب أن تكون لدى حفظة السلام المعرفة والمعدات التي يحتاجونها لتنفيذ ولاياتهم بأمان.

ولا يزال استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع يمثل أكبر تهديد لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ولحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في مالي. وتظهر تهديدات جديدة من المتفجرات في

جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أن الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب تعرقل تنقل قوات حفظ السلام في جنوب السودان وأبيي.

وتتطلب الطبيعة المتطورة للأجهزة المتفجرة واستخدامها أن نحدث باستمرار إمامنا بالحالة وأن نكيف تدريباتنا قبل النشر وداخل البعثة. وأشكر كينيا على استضافتها اجتماع صيغة آريا الأخير بشأن التهديد الذي تشكله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع لحفظ السلام، وأحث الدول الأعضاء على تعزيز التزامها بتدريب وتجهيز البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. كما أناشد البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة أن تستثمر في التدريب واستبقاء الخبرة اللازمة في دوائرها الأمنية.

ثانياً، أود أن أبرز دور الإجراءات المتعلقة بالألغام في النهوض بالحلول الدائمة للنزاع ودعمها. إن الإجراءات المتعلقة بالألغام خطوة أولى أساسية نحو تحقيق السلام والاستقرار. وغالباً ما يكون مزيلو الألغام أول من يدخل المدن والقرى بعد وقف إطلاق النار - للقيام بتطهير المدارس والمستشفيات، أو السماح بإجراء إصلاحات حيوية الأهمية للبنية التحتية للمياه أو الصرف الصحي. وتتيح الإجراءات المتعلقة بالألغام العودة الآمنة والطوعية للاجئين والمشردين داخليا. ويمكن للإجراءات المتعلقة بالألغام أن تدعم العمليات السياسية وعمليات السلام. وقد رأينا ذلك في دارفور وليبيا. وفي كولومبيا، يسرت الإجراءات المتعلقة بالألغام إعادة إدماج المقاتلين السابقين، مما أتاح سبيلاً للحياة المدنية.

فلنزيد إلى أقصى حد الفرص التي تتيحها لنا الإجراءات المتعلقة بالألغام. فعلى سبيل المثال، من أفغانستان إلى العراق ومن كولومبيا إلى جنوب السودان، كسرت النساء العاملات في إزالة الألغام والمعلمات المعنيات بالتوعية بالمخاطر القوالب النمطية للحفاظ على سلامة مجتمعاتهن المحلية، مما أسهم في خطة الأعمال المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وسنستمع اليوم إلى مقدمة إحاطة قادت فريقاً نسانياً لإزالة الألغام، مما ساهم في إزالة الألغام وإزالة التلوث بها في فييت نام.

وسواء أكان تطهير الطرق المؤدية إلى الأراضي الزراعية، أو طرق بديلة لعمالة الشباب، أو حصول الضحايا والأشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات، فإن الإجراءات المتعلقة بالألغام يمكن أن ترسي الأساس للتنمية المستدامة والإدماج. وأحث مجلس الأمن على تعزيز الجهود الرامية إلى زيادة إدماج الإجراءات المتعلقة بالألغام في القرارات ذات الصلة، ونظم الإبلاغ والجزاءات.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثالثة والأخيرة. نحن بحاجة إلى زيادة الإرادة السياسية والتعاون لمنع خطر الذخائر المتفجرة والتصدي له. وهناك أكثر من 160 دولة طرف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. وإنني أدعو البلدان التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية إلى أن تفعل ذلك من دون إبطاء.

فالإجراءات المتعلقة بالألغام تعني اتخاذ إجراء بشأن الوقاية بغية إنهاء التهديد من مصدره. إنها تعني تطهير الأراضي الملوثة لإنقاذ الأرواح وتمكين الانتعاش. وتعني الاهتمام بحقوق واحتياجات الضحايا الذين شوهتهم أسلحة الحرب المروعة هذه.

وفي نهاية المطاف، فإن الإجراءات المتعلقة بالألغام مسؤولية وطنية. وأرحب بالجهود التي تبذلها دول أعضاء عديدة لإدماج الإجراءات المتعلقة بالألغام في خططها وميزانياتها الإنمائية. غير أن الإرادة السياسية على الصعيد الوطني يجب أن تستكمل بالشراكات والتعاون على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. وهناك حاجة إلى تعاون قوي بين الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع

المدني. وأرحب في هذا الصدد بالشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في الحد من خطر العبوات الناسفة المرتجلة.

وتمثل الألغام الأرضية والعبوات الناسفة المرتجلة والمتفجرات من مخلفات الحرب أسوأ ما في البشرية. غير أن الجهود المبذولة للقضاء عليها تجسد البشرية في أفضل حالاتها. فلنلتزم اليوم بتكثيف جهودنا لتخليص العالم من هذه التهديدات للإنسانية.

2 المرفق

إحاطة من سفيرة النوايا الحسنة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ميشيل يوه

يشرفني أن أرحب بجميع المشاركين في هذه المناقشة المفتوحة بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر حكومة فييت نام على تنظيم هذا الحدث الهام وحسن التوقيت وعلى إتاحة الفرصة لي للتكلم هنا اليوم.

كما يعلم البعض، أنا سفيرة للنوايا الحسنة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي وكالة ملتزمة بمساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ترتبط الإجراءات المتعلقة بالألغام بأهداف التنمية المستدامة ومن المهم النظر إلى المسألة بما يتجاوز تطهير بضعة أمتار مربعة. ويتمثل نهج البرنامج الإنمائي في إظهار الأثر الإنمائي الطويل الأجل للإجراءات المتعلقة بالألغام، مثل تحسين سبل العيش وإيجاد فرص عمل جديدة واستخدام الأراضي المطهرة لأغراض زراعية أو سياحية.

إن الإجراءات المتعلقة بالألغام ليست موضوعاً من مواضع الماضي، وفي الواقع، إن الألغام خطر واضح وقائم. فقبل أقل من شهر، أدى انفجار مستودع للذخيرة في غينيا الاستوائية إلى مقتل ما يقرب من 100 شخص وإصابة أكثر من 600 آخرين وتشريد آلاف الأشخاص.

وتم تسجيل ما يقرب من 19 000 حالة وفاة وإصابات في جميع أنحاء العالم في عام 2020 نتيجة لاستخدام الأسلحة المتفجرة. ويظل المدنيون يعانون بشكل غير متناسب، حيث يمثلون 59 في المائة من مجموع الإصابات. وفي بلدان مثل اليمن وسورية تعيق الألغام وغيرها من الذخائر المتفجرة العودة الآمنة لملايين النازحين وتمنع إمكانية الوصول إلى منازلهم وحقولهم الزراعية، مما يحرمهم من فرص إعادة بناء حياتهم.

وقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا إلى زيادة إعاقة العمليات لتخليص الأراضي الملوثة من الذخائر غير المنفجرة. والألغام الأرضية مثيرة للجدل بشكل خاص لأنها لا تميز بين الجنود أو المزارعين أو المدنيين أو الأطفال. وهي لا تسبب إصابات أو وفيات فحسب، بل تعوق النمو الاقتصادي كذلك.

وظل البرنامج الإنمائي وشركاؤه يشاركون في الأعمال المتعلقة بالألغام منذ عام 1993، عندما بدأ البرنامج لأول مرة في كمبوديا. وهو جهة فاعلة رئيسية في جهود الأمم المتحدة لتنفيذ استراتيجية الإجراءات المتعلقة بالألغام، التي تشمل دعم جهود الإنعاش المبكر والحفاظ على السلام ومعالجة الثغرات في الاستجابة الإنسانية ودعم المؤسسات الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام والتنمية المستدامة. وهذا يتماشى مع هدفنا المتمثل في عدم ترك أحد خلف الركب.

وتساعد الإجراءات المتعلقة بالألغام على إيجاد سبل عيش آمنة في المجتمعات المتضررة عن طريق إطلاق فرص عمل طارئة وإعادة بناء الهياكل الأساسية المتضررة وتنفيذ خطط العودة إلى الوطن وإعادة بناء الثقة بين الناس.

ويمكننا أن نحتفل بالعديد من الإنجازات التي كان فيها البرنامج الإنمائي وشركاؤه في طليعة الداعين إلى إخلاء البلدان من الألغام الأرضية. فقد أعلنت أوغندا وألبانيا وغينيا - بيساو وموزامبيق أنفسها خالية من حقول الألغام المعروفة، موفية بالتزاماتها المتعلقة بإزالة الألغام بموجب اتفاقية حظر الألغام

المضادة للأفراد. ولكن لا يزال أمامنا طريق طويل لنقطعه. ولذلك، فإن قرار حكومة فييت نام بالدعوة إلى هذه المناقشة المفتوحة يكتسي أهمية بالغة.

وكما بين الممثل المشهور والمناصر العالمي للأمم المتحدة للقضاء على الألغام والمتفجرات الخطرة، دانيال كريغ، في رسالته بمناسبة اليوم الدولي للتوعية بخطر الألغام: لا يزال هناك تلوث في البلدان التي انتهت فيها الحرب منذ فترة طويلة. وفييت نام هي أحد البلدان التي لا تزال الذخائر المتفجرة فيها تشكل خطراً يومياً على القرويين وسبل عيشهم.

ووفقاً لحكومة فييت نام تغطي المنطقة الملوثة حوالي 6,13 مليون هكتار، أي ما يقرب من 20 في المائة من مساحة البلد. وقد قتل عشرات الآلاف أو شوهوا بعد انتهاء الأعمال العدائية بسبب تركة الذخائر غير المنفجرة المميّنة.

وتعمل فييت نام جاهدة، نظراً لتصميم حكومتها وبدعم من العديد من أعضاء مجلس الأمن، للتغلب على هذه المشكلة. فعلى سبيل المثال، تقوم فييت نام حالياً بتحديث القواعد التنظيمية لتقريبها من بعضها بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

وقد استضافت فييت نام، في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، مؤتمراً هاماً بشأن المرأة والسلام والأمن. وفي أعقاب المؤتمر قدمت رسمياً في شباط/فبراير التزام هانوي بالعمل، مع 75 من المشاركين في التقديم، إلى رئيسي مجلس الأمن والجمعية العامة. وهو يسلط الضوء على أهمية إشراك المرأة في بناء السلام واستدامته، بما في ذلك في الأعمال المتعلقة بالألغام. فالنساء يؤدين دوراً هاماً في الإجراءات المتعلقة بالألغام في فييت نام، حيث يضطلعن بدور قيادي في أفرقة إزالة الألغام، فضلاً عن كونهن أعضاء فيها. والسيدة نغوين ثي ديو لينه، التي ستتكلّم كذلك في هذا الحدث، مثال ساطع على دعم المرأة لهذه المسألة.

عندما بدأت التمثيل، لم يكن ينظر إلى النساء كنجيمات أفلام "أكشن". وكان علي أن أكسر تلك الصورة النمطية. واليوم، هناك عدد أكبر من النساء في أدوار "أكشن" وقد جعل ذلك التنوع الأفلام أكثر جاذبية وممكن العديد من النساء من تحقيق أحلامهن. فينبغي لجميع البلدان المتضررة من الألغام أن تعتبر مشاركة المرأة في جميع جوانب الإجراءات المتعلقة بالألغام عنصراً أساسياً في التدخل الناجح الذي يعود بالنفع على الجميع.

ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به للحد من المخاطر وبناء مستقبل أفضل للمجتمعات المتضررة من الألغام. أولاً، نحن بحاجة إلى زيادة الوعي على الصعيدين الوطني والدولي بالدور الذي تؤديه الإجراءات المتعلقة بالألغام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك بتسليط الضوء على الأدلة لإشراك المزيد من الأصوات في عمل الإجراءات المتعلقة بالألغام وتأثيرها. ثانياً، نحن بحاجة إلى تمويل وشراكات جديدة لتسريع جهودنا. فقد أظهر تمويل الإجراءات المتعلقة بالألغام اتجاهاً تنازلياً.

وأود أن أختتم بالتنكير بأننا احتفلنا في 4 نيسان/أبريل باليوم الدولي للتوعية بخطر الألغام. ولنؤكد اليوم التزامنا بالقضاء على الألغام الأرضية ومساعدة المتضررين منها. فهو العمل الإنساني الذي ينبغي القيام به - وعلياً أن نفعل ذلك معاً.

المرفق 3

إحاطة من مدير مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، ستيفانو توسكانو

هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات بشأن الألغام أكثر من أي وقت مضى. فكل يوم، يتم زرع ألغام جديدة في مناطق مختلفة من العالم. والضرر والألم اللذان يعاني منهما ضحاياهم متشابهان في جميع البلدان ومع مرور الوقت. وما تغير خلال العقد الماضي هو نوع الألغام المستخدمة وزرعها ومن يزرعها. وتتطور الاستجابات للتلوث وفقا لذلك. إن قصة الإجراءات المتعلقة بالألغام هي قصة قطاع متكيف وتعاوني وموجه نحو الحلول.

وتشكل الألغام والذخائر العنقودية تهديدا خطيرا للأمن وعقبة أمام السلام الدائم. وتتيح مناقشة اليوم فرصة فريدة لمناقشة الإجراءات المتعلقة بالألغام داخل جهاز الأمم المتحدة المسؤول عن السلام والأمن. وأعرب عن امتناني للرئاسة الفيينتامية لإدراجها هذا الموضوع على جدول أعمال مجلس الأمن ودعوتها مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية إلى المشاركة في هذه المناقشة.

والتاريخ حافل بالأمثلة على التعاون بين فييت نام والمركز، ولا تزال لدي ذكريات جميلة عن زيارتي الأولى بصفتي مدير المركز الدولي للدراسات الدولية للحفاظ على التراث الثقافي العالمي في فييت نام، حيث شهدت التزاما قويا من الحكومة بالتصدي للتلوث الناجم عن الحروب الماضية. وقد تأسس المركز دوليا في عام 1998 نتيجة لمبادرة من الحكومة السويسرية، عقب اعتماد اتفاقية حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها. ونعمل مع السلطات الوطنية على وضع الاستراتيجيات والمعايير والأطر المؤسسية المناسبة. ونفترض نهجا وأساليب وأدوات مبتكرة، محافظين على سرعة الإجراءات المتعلقة بالألغام لمواكبة التحديات الجديدة.

ويواجه قطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام تحديات جديدة. ولهذه التحديات صلة بعمل مجلس الأمن أيضا.

وعادة ما تكون النزاعات الحالية مجزأة ومطولة، مع تعدد الجهات الفاعلة وجداول الأعمال والمخاطر. وكثيرا ما ترتبط هذه الانتهاكات بالانتهاكات المتكررة للقانون الدولي الإنساني. وعلى حد تعبير رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فقد "أصبحت مراكز المدن والمناطق السكنية ساحات قتال في عصرنا". ونتيجة لذلك، يتفاقم التأثير على المدنيين والبنية التحتية.

وفي هذا السياق، نشهد زيادة في استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة وتلوثها، ولا سيما في المناطق الحضرية والمناطق المأهولة بالسكان. والأجهزة المتفجرة المرتجلة يمكن أن تشمل علب الصودا والأكياس البلاستيكية ومواقد الضغط وصناديق الأحذية والسترات الانتحارية وأسطوانات الغاز. وهذا يجعلها خطرة بشكل خاص على المدنيين ويصعب العثور عليها والتخلص منها. والتلوث بالأجهزة المتفجرة المرتجلة ليس جديدا، لكن نطاقه غير مسبوق. ويزيد الترابط بين المخاطر من تعقيد بيئة العمل. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام مخزونات الذخيرة المحولة لتصنيع الأجهزة المتفجرة المرتجلة.

وتظل الإجراءات المتعلقة بالألغام استجابة ضرورية لواجب إنساني. وهي أيضا عامل تمكين للعمل الإنساني الأوسع نطاقا، وشرط مسبق لإعادة الإعمار وتحقيق التنمية ويمكن أن تكون بمثابة قناة للسلام.

وبعد ذل مجتمع الإجراءات المتعلقة بالألغام جهودا جبارة لربط أنشطته بجدول أعمال أوسع نطاقا، مسلطا الضوء على دورها التحويلي. ولكن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود على هذه الجبهة.

ويمثل الوباء الحالي تحديا إضافيا، ولكنه يمثل أيضا فرصة؛ فرصة لزيادة جهودنا نحو تعزيز الملكية الوطنية وتوطين الاستجابات. وينبغي أن تكون الإجراءات المتعلقة بالألغام محلية قدر الإمكان ودولية عند الاقتضاء. فلنواصل بذل جهودنا في هذا الصدد. ويمكننا، بل يجب علينا، أن نفعل المزيد لتمكين الجهات الفاعلة المحلية.

ويعالج القطاع هذه التحديات وغيرها.

وباعتماد معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد في عام 1997 واتفاقية الذخائر العنقودية في عام 2008، وافقت أغلبية الدول على حظر هذه الأسلحة. والعمليات السليمة والفعالة على الصعيد الميداني، من جانبها، فنكفلها المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام. وتمثل سمة فريدة من نوعها في مجال نزع السلاح التقليدي. ويشهد التطور الأخير للمعايير الجديدة التي توجه كيفية معالجة الأجهزة المتفجرة المرتجلة والتلوث الحضري على قدرة القطاع على التكيف مع السياق المتطور والاستجابة للتحديات الجديدة.

كما أن الابتكارات التكنولوجية تعيد تشكيل النهج المتبعة في إزالة الألغام لأغراض إنسانية وتتيح فرصة حقيقية لتحسين سلامة العمليات وكفاءتها. فعلى سبيل المثال، يتزايد استخدام الروبوتات والمركبات التي تشغل عن بعد، ولا سيما لمعالجة الأجهزة المتفجرة المرتجلة في المناطق الحضرية. كما توفر أدوات إدارة المعلومات دعما حاسما في هذا السياق. والإجراءات المتعلقة بالألغام جغرافية بطبيعتها، كما أن نظام إدارة المعلومات للأعمال المتعلقة بالألغام الذي وضعه مركز الأمم المتحدة لإزالة الألغام - المسمى IMSMA - يتيح جمع وتصوير المعلومات المتصلة بالتلوث وربط هذه المعلومات بالبيانات المتصلة بإعادة الإعمار والتنمية.

وهذه النقطة مهمة. وتشكل الإجراءات المتعلقة بالألغام حافزا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل الأهداف المتصلة بالحد من الفقر والأمن الغذائي والتعليم والصحة والمساواة بين الجنسين. ولذلك، من الضروري أن تدمج السلطات الوطنية الإجراءات المتعلقة بالألغام في الجهود الوطنية الأوسع نطاقا للتوفيق بين الجهود الإنسانية والإنمائية وجهود بناء السلام.

ويساهم قطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام أيضا مساهمة مباشرة في القرار 1325 (2000)، المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، وذلك بتشجيع اتباع نهج شامل للعمليات مع التركيز على تمكين المرأة والتأثير الذي يؤدي إلى تحولات على الصعيد الجنساني.

لماذا تكتسي الإجراءات المتعلقة بالألغام أهمية لمجلس الأمن؟

من الأهمية بمكان أن تكون الإجراءات المتعلقة بالألغام على جدول أعمال المجلس، ليس فقط لأن تلوث الألغام يشكل تهديدا للسلام والأمن. وقد ثبت أن الإجراءات المتعلقة بالألغام تسهم إسهاما كبيرا في جهود السلام. وكولومبيا مثال على ذلك. وفي آذار/مارس 2015، اتفقت الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي على تنفيذ مشروع تجريبي لإزالة الألغام لأغراض إنسانية لتعزيز الثقة في عملية السلام. ويمكن للإجراءات المتعلقة بالألغام أن تسهم أيضا في جهود التسريح. وفي

أفغانستان، توفر الإجراءات المتعلقة بالألغام فرص عمل مجدية وكرامة لمئات من مقاتلي طالبان السابقين، الذين يعملون الآن لدى منظمة "هالو ترست"، وهو مشغل رئيسي للإجراءات المتعلقة بالألغام.

وقد حالت المعاهدتان اللتين تحظران الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية، رغم عدم انضمام جميع دول العالم إليهما بعد، دون استخدام هذه الأسلحة من جانب أغلبية كبيرة من الدول. وتعزى الاستخدامات الجديدة للألغام أساساً إلى الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، وهو تحد رئيسي يتطلب استجابات ابتكارية. والاجتماع الأخير بصيغة آريا بشأن التهديد الذي تشكله الأجهزة المتفجرة المرتجلة على عمليات السلام مبادرة ممتازة في هذا الصدد. وينبغي مواصلة الجهود الرامية إلى منع استخدام الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، بما في ذلك عن طريق ضمان امتثال أفضل لتلك الجماعات للقانون الدولي الإنساني.

والإجراءات المتعلقة بالألغام تشتد الحاجة إليها الآن أكثر من أي وقت مضى. فهي تنقذ الأرواح وتمكن من تحقيق التنمية. وتحمي المجتمعات المحلية وتمهد الطريق لإحلال السلام. ومن خلال التعاون الدولي المستمر وتعزيز الجهود على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية والتمويل المستدام، يمكن إنجاز المهمة في غضون العقد الحالي.

وقد أعرب مجلس الأمن في مناسبات عديدة عن قلقه العميق إزاء العواقب الرهيبة لاستخدام الألغام وغيرها من الذخائر المتفجرة على السلام والأمن. وكما قال الأمين العام، لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم بدون الإجراءات المتعلقة بالألغام. وأود أن أضيف أنه لا يمكن اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالألغام بدون مساهمة جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، ومن بينهم المجلس.

بيان المديرية الإقليمية للبرنامج ومديرة مشروع التجديد، المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية، فييت نام، نغوين ثي ديو لينه

أشكركم على تشريفي بتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن اليوم.

لقد ولدت وترعرعت في مقاطعة كوانغ تري، التي رسمت فيها المنطقة المنزوعة السلاح السابقة لتقسيم شمال وجنوب فييت نام من عام 1954 إلى عام 1975. وبسبب موقعها، تعرضنا لبعض من أعنف التفجيرات في تاريخ العالم.

وفي عام 2009، بدأت العمل في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام. ومن بين أول ما تعلمته استمرار تأثير الذخائر المتفجرة. وعلى الرغم من انتهاء الحرب قبل ما يقرب من 46 عاما، لا يزال من الممكن العثور على ذخائر متفجرة في حقول الأرز وساحات المدارس والمناطق السكنية. بل إنني أدركت أن الأشياء الغربية التي وجدناها أنا وأصدقائي عندما كنا أطفالا نلعب في فترة ما بعد الظهر كانت في الواقع قنابل يدوية. كنا محظوظين لأننا لم نجرح أو نقتل آنذاك، ولكن لم يكن الجميع محظوظين مثلنا.

فمنذ انتهاء الحرب في عام 1975، لقي ما يقرب من 3500 شخص مصرعهم وأصيب أكثر من 5 آلاف آخرين بمخلفات الحرب المتفجرة في مقاطعة كوانغ تري وحدها. ومع ذلك، لحسن الحظ لم تقع أي حوادث في السنوات الثلاث الماضية، نتيجة لزيادة أنشطة المسح وإزالة الألغام والتوعية بالمخاطر.

وبعد 12 عاما من العمل في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام، أصبحت الآن مسؤولا عن جميع أنشطة جمعية المعونة الشعبية النرويجية في كوانغ تري، وأشرف على نحو 300 موظف يقضون كل يوم في السفر إلى قرى مختلفة للبحث عن مخلفات الحرب المتفجرة وتدميرها.

وأود اليوم أن أعتزم هذه الفرصة لأطلع مجلس الأمن والمجتمع الدولي على بعض التوصيات التي أعتقد أنها ستؤدي إلى تنفيذ أكثر فعالية وكفاءة لأنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام.

أولا، ينبغي زيادة القدرات الوطنية والملكية الوطنية لضمان نجاح نتائج الإجراءات المتعلقة بالألغام واستدامتها على المدى الطويل. ولئن كانت الخبرة الفنية الدولية مهمة في الإجراءات المتعلقة بالألغام في كوانغ تري، فإن الهدف النهائي كان دائما دعم الشعب الفيتنامي في حل مشكلة المتفجرات من مخلفات الحرب بأنفسنا. إن الخبرة الفيتنامية التي تم تطويرها على مدى السنوات الـ 15 الماضية تقود الآن تطوير العمليات وإدارتها. وتظل تنمية قدرات السلطات الوطنية والإقليمية المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام أولوية بالنسبة للمانحين وللمعونة الشعبية النرويجية على حد سواء، مما أدى إلى تحسين التنسيق والرصد لجميع أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام من جانب السلطات الوطنية وسلطات المقاطعات. وللنجاح في الأعمال المتعلقة بالألغام، تكتسي القيادة من جانب الحكومة المحلية والملكية الوطنية أهمية حاسمة.

ثانيا، ينبغي لجميع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام أن ينسقوا تنسيقا وثيقا على كل المستويات - بما في ذلك مستويات التشغيل والإدارة والسياسات - لضمان فعالية عمليات الإجراءات المتعلقة بالألغام. والنجاحات التي شهدناها في كوانغ تري - مسح أكثر من 600 قرية، وتطهير 21 مليون متر مربع من الأراضي بأمان، وتدمير 748 000 قطعة متفجرة، وتقديم الدعم المباشر لما يقرب من 900 000 شخص، بمن فيهم أكثر من 300 000 امرأة وفتاة - هي نتيجة واضحة

للتعاون الوثيق في كوانغ تري بين الحكومة والجيش والسلطات الوطنية والإقليمية المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام والمنظمات الدولية ومجتمع المانحين.

ومن الأمثلة على ذلك التعاون اليومي في كوانغ تري بين المنظمات غير الحكومية والجيش، حيث يتواصل الأفراد العسكريون مع كل قرية لضمان التنفيذ السلس لعمليات المسح والإزالة التي تقوم بها، وحيث تعمل الأفرقة العسكرية والأفرقة التنفيذية للمنظمات غير الحكومية جنبا إلى جنب بتنسيق من السلطة الإقليمية المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام. ويعمل جميع أصحاب المصلحة في المقاطعة على تحقيق نفس الأهداف الاستراتيجية المحددة في خطة خمسية أعدتها اللجنة التوجيهية الإقليمية المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام، وينسقون العمليات اليومية بانتظام لضمان استعادة كل فرد من تجربة الآخر. ونموذج الشراكة في كوانغ تري مثال بارز على ما يمكن تحقيقه عندما تُنسق الإجراءات المتعلقة بالألغام تنسيقا جيدا، ويكون الاتصال متكررا بين جميع أصحاب المصلحة، ويتم تبادل البيانات علنا ويعمل الجميع على تحقيق هدف مشترك.

ثالثا، يمكن للمجتمع الدولي أن يستفيد من تجارب وخبرات البلدان ذات الآثار الطويلة الأجل الناجمة عن الذخائر المتفجرة. وفي حين أن هناك صراعات وتحديات وتهديدات ومجالات جديدة تحتاج بشدة إلى الدعم الإنساني، ينبغي ألا ننسى أثر الأسلحة الموروثة، مثل تلك الموجودة في فييت نام، وعقود الخبرة والمعرفة والمهارات التي تم تطويرها من خلال العمل في هذا الجزء من العالم لسنوات عديدة. فالتأمل والتوثيق المتكررين للدروس المستفادة وتبادل هذه الدروس في المحافل الدولية هو أفضل وسيلة لضمان تقاسم المعارف وذيوعها خارج بلد واحد فقط.

وأخيرا، ينبغي تعزيز وزيادة مشاركة المرأة في جميع جوانب الإجراءات المتعلقة بالألغام. وعندما عملت لأول مرة في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام في عام 2009، كانت النساء أقلية، ولا سيما في الأدوار التنفيذية، وكان من الشائع أن يعتقد الناس أن الأعمال المتعلقة بالألغام هي وظيفة للرجال فقط. ولكن النساء الفعليات يشغلن الآن العديد من المناصب المختلفة في جميع منظمات الإجراءات المتعلقة بالألغام: من المديرين القطريين ومديري البرامج وقادة الأفرقة إلى الباحثين والمسعفين. وأنا فخور جدا بأنني شاركت في إنشاء أول فريق تطهير نسائي بالكامل في فييت نام يعمل لصالح جمعية المعونة الشعبية النرويجية في مشروع "تجديد" في مقاطعة كوانغ تري. وقد بينا أنه يمكن للمرأة أن تقوم بهذا العمل تماما مثل الرجل، وأن للمرأة دورا هاما وضروريا تؤديه في الأعمال المتعلقة بالألغام وفي جدول أعمال السلام والأمن الأوسع نطاقا.

لقد قطعت الإجراءات المتعلقة بالألغام في كوانغ تري شوطا طويلا، وبالعامل معا أحرزنا تقدما كبيرا في الحد من خطر الذخائر المتفجرة. والدعم المقدم للأعمال المتعلقة بالألغام من حكومة فييت نام، فضلا عن المانحين الدوليين - بما في ذلك حكومات الولايات المتحدة والنرويج وأيرلندا والمملكة المتحدة - له أهمية حاسمة في السماح لزملائي ولي بالاستمرار في جعل السكان والأرض في كوانغ تري في مأمن من مخلفات الحرب المتفجرة. ومع ذلك، هناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به. ولا يزال العديد من القرى بحاجة إلى مسح كامل وتطهير، ولا يزال الكثير من الناس يتضررون بهذه الذخائر المتفجرة كل يوم. ولم تشهد مقاطعات أخرى كثيرة في فييت نام بعد فائدة من الأنشطة الواسعة النطاق المتعلقة بالألغام كما شهدت مقاطعة كوانغ تري. لذلك، أرجو أن تظل الإجراءات المتعلقة بالألغام مدرجة في جدول أعمال المجتمع الدولي وأن تؤخذ التوصيات التي قدمتها في الاعتبار جيدا، حتى يتسنى لجميع الناس في البلدان المتضررة العيش بأمان ولا تكون التنمية مقيدة بهذه الذخائر المتفجرة.

وأود أن أعتتم هذه الفرصة لأشكر حكومة فييت نام على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام وصون السلام. ويحدوني الأمل في أن يستمر الالتزام الذي أبدى اليوم في النمو وأن تتحقق شراكات أقوى وأداء أفضل في التصدي لتحديات الإجراءات المتعلقة بالألغام.

بيان وزير خارجية فييت نام، بوي ثانه سون

تتشرف فييت نام بتولي رئاسة مجلس الأمن للمرة الثانية خلال فترة ولايتها التي مدتها سنتان. وبما أن هذه هي المرة الأولى التي أخطب فيها المجلس بهذه الصفة الجديدة، أود أن أؤكد من جديد التزام فييت نام الثابت بتعددية الأطراف وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وبالأهمية المركزية للأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين وتنسيق الجهود المشتركة للتصدي للتحديات العالمية. لقد كانت فييت نام وستظل صديقا وشريكا موثوقا به، وعضوا نشطا ومسؤولا في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وأشكر الأمين العام غوتيريش وجميع مقدمي الإحاطات على عروضهم الممتازة والثاقبة بشأن هذا الموضوع.

وفي كل عام، تودي الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة بحياة ما يقرب من 10 000 شخص، معظمهم من المدنيين والأطفال في مناطق الصراع، مثل أفغانستان وليبيا واليمن، ولكن أيضا بشكل مثير للقلق في أماكن مثل كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وبلدي، فييت نام، حيث انتهت الحرب قبل عقود. وهي تذكرنا صراحة بأن الجروح تظل عميقة في أعقاب الحروب وت خلف آثارا طويلة الأمد ومزعزعة للاستقرار على بناء السلام بعد انتهاء الصراع وعلى السلام المستدام. وتذكرنا بأن السلام لا يمكن أن يستمر إذا لم تعالج تركة الحرب.

والواقع أن المجتمع الدولي قد اجتمعت كلمته لمواجهة هذا التحدي. والإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء ومنظمة الأمم المتحدة، ولا سيما دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وأصحاب المصلحة الآخرين، أثبتت أهميتها الحاسمة في التخفيف من الأخطار والتصدي للتحديات المتعددة التي تسببها المتفجرات من مخلفات الحرب.

كما شدد مجلس الأمن، باتخاذ قراره التاريخي 2365 (2017) في عام 2017، على أهمية ضمان تجهيز عمليات حفظ السلام وإطلاعها وتدريبها للحد من هذه التهديدات. وقد أسهمت جميع الجهود المذكورة أعلاه إسهاما مجديا في جهود التعمير والمصالحة بعد انتهاء الصراع.

ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ويتمثل التحدي الأكبر، كما هو الحال دائما في مسألة الإرادة السياسية. وللأسف لم تعط الإجراءات المتعلقة بالألغام مستوى الاهتمام الذي تستحقه، لا سيما وأن المناطق الملوثة شاسعة وعدد الضحايا الذين يحتاجون إلى المساعدة كبير جدا بينما خفضت الموارد المخصصة لإزالتها بسبب تعقد المشكلة وحجمها.

وسببت عقود من الحروب في فييت نام حزنا لا يوصف وخلفت آثارا مدمرة وبقية. وحتى يومنا هذا لا يزال ما يقرب من خمس مساحة أراضي فييت نام ملوثة بالذخائر غير المنفجرة. وإذا استمرت جهود إزالة الألغام بالسرعة والموارد الحالية سوف تستغرق 100 سنة أخرى لإكمالها، الأمر الذي يعوق بشكل خطير تحقيق التنمية المستدامة في بلدنا. ولذلك يجب أن تستكمل عملية الإزالة بمساعدة الضحايا والتوعية والتثقيف بالمخاطر على جميع المستويات، فضلا عن إيجاد سبل عيش مستدامة حتى تكون ثمار السلام مستدامة ومجدية. وتتعلق الإجراءات المتعلقة بالألغام في نهاية الأمر بحماية ورعاية شعبنا ومجتمعاتنا ولا سيما أكثر الفئات ضعفا.

ويشمل هذا النهج الشامل الذي نتخذه جميع أصحاب المصلحة. ويقود هذه الجهود مهندسون عسكريون متمرسون ومؤهلون بدعم فعال من شركاء وطنيين ودوليين. وليست الإحاطة المقدمة من فييت نام اليوم سوى مثال واحد على أهمية الشراكات والدور الحاسم الذي تؤديه المرأة في الإجراءات المتعلقة بالألغام.

ونحن ممتنون جدا للعديد من الشركاء والأصدقاء الدوليين الذين يحضر الكثيرون منهم جلسة اليوم سواء هنا وفي هانوي افتراضيا لمساعدتهم ودعمهم القيمين. وقد أثبت التعاون في إزالة الألغام بما في ذلك التعاون بين الأعداء السابقين، مثل فييت نام والولايات المتحدة، أهميته في تضييد جراح الحرب.

وعلى الصعيد الدولي، تتطلب الإجراءات المتعلقة بالألغام اتباع نهج شامل للمنظومة بأسرها وأن يكون متسقا وطويل الأجل. وتكتسي إقامة شراكات أقوى أهمية حيوية للإنجاز بشكل أفضل وتحقيق نتائج مستدامة. ويعني هذا تعزيز الدعم وزيادة الموارد لجميع أصحاب المصلحة بدءا من الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية مثل المركز الإقليمي للإجراءات المتعلقة بالألغام التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى المنظمات غير الحكومية والعاملين في الميدان مثل السيدة نغوين ثي ديو لينه. ويجب تعزيز التمويل الكافي والمنظم والمساعدة التكنولوجية للكون في إزالة الألغام وبناء القدرات والمعارف وتقاسم الخبرات للمتأثرين.

أخيرا ينبغي للأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، البناء على القرار 2365 (2017) وزيادة الجهود لضمان سلامة حفظة السلام التابعين لها وحماية المدنيين وصون السلام. وينبغي للمجلس أن يدمج الإجراءات المتعلقة بالألغام في بنود جدول أعماله ذات الصلة وفي المناقشات الخاصة ببلدان بعينها. وينبغي أيضا أخذ الإجراءات المتعلقة بالألغام في الاعتبار في تخطيط عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وولايتها وكذلك في تدابير بناء السلام. ويجب تحسين توفير المعدات الكافية وتعزيز التدريب وبناء قدرات حفظة السلام للحد من التهديدات التي تشكلها الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

إن الحفاظ على السلام أمر صعب ويصبح أكثر صعوبة عندما نعمل بمفردنا. لقد دعت فييت نام مرارا وتكرارا إلى اتباع نهج شامل في جميع جوانب السلام وإشراك جميع أصحاب المصلحة بغية الحفاظ على السلام. ولا يمكن استدامة السلام إلا باعتماد نهج شامل كلي يعالج الأسباب الجذرية للنزاعات فضلا عن منع نشوب النزاعات بطريقة فعالة. وفي هذا الصدد، سيعقد رئيس فييت نام، كمبادرة رئيسية خلال رئاستنا للمجلس، مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى في 19 نيسان/أبريل بشأن تعزيز التدابير الرامية إلى منع نشوب النزاعات وحلها لمناقشة هذه المسألة بإسهاب. ولن ندخر جهدا لإقامة شراكة أقوى من أجل السلام المستدام.

المرفق 6

بيان وزير خارجية أيرلندا، سايمون كوفني

أهنتكم، معالي الوزير، على رئاسة فيتنام لمجلس الأمن وأشكركم على تنظيم هذه المناقشة الهامة. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أهنتكم على تعيينكم اليوم وزيرا للخارجية.

ونعرب عن تقديرنا العميق للقيادة القوية للأمين العام غوتيريش في جميع مجالات نزع السلاح. وتشكل الإجراءات التي حددها في خطته لنزع السلاح مرجعا توجيهيا حيويا لعملنا اليوم.

ونقدر أيرلندا أيضا دور المجتمع المدني في الإجراءات المتعلقة بالألغام وتعمل بشكل وثيق مع مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية ومشروع التجديد. ويسرني جدا أن أسمعها يتشاطران خبرتهما اليوم.

ترحب أيرلندا بالاتفاق على إصدار بيان رئاسي (S/PRST/2021/8) بشأن هذه المسألة المهمة.

لقد صادف يوم الأحد الماضي اليوم الدولي للتوعية بخطر الألغام والمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام. وبالنسبة للكثير من الناس لا يتعلق خطر الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب بيوم واحد فقط لأنه واقع كئيب ومستمر - واقع يقضي على الأطراف والحياة والمستقبل وكثيرا ما يكون ذلك بعد فترة طويلة من إسكات البنادق.

وتحصد الألغام ضحية كل ساعة تقريبا من كل يوم مما يهدد أفقر المجتمعات ويؤثر على نمط حياتها. فهي تقوض فرص الانتعاش بعد انتهاء النزاع وتحد من الفرص الحيوية لتحقيق التنمية. وحتى حين نحرز تقدما في إزالة الألغام لا يزال هناك إرث قاتل لها في سياقات عديدة في مناطق النزاع مثل سوريا واليمن. ولذلك، من الضروري أن يضاعف المجتمع الدولي ومجلس الأمن جهودهما لوضع حد للضرر المدني الناجم عن الألغام ومعالجة عواقب استخدامها.

ولا تزال أيرلندا شريكا ملتزما في الإجراءات المتعلقة بالألغام وفي مهمة تخليص العالم من الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية. ونعتقد أنه يجب علينا اتخاذ الإجراءات اللازمة في عدد من المسارات.

أولا، يجب على المجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته وتعهداته القائمة. وتؤكد أيرلندا الصلاحية الدائمة للقرار 2365 (2017). ويوضح القرار واستراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ضرورة استمرار مشاركة الدول وقيادتها ومواصلة الدعم المالي.

ويجب أن نواصل إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد والاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية ودعمها وحمايتها لأنها تشكل حجر الزاوية لجهودنا الدولية.

لقد اعتمدت الدول الأطراف خطة عمل أوصلو في عام 2019، مؤكدة من جديد على الهدف الطموح المتمثل في إيجاد عالم خال من الألغام بحلول عام 2025. ولا يتسنى لنا تقليل تصميمنا الجماعي لأجل تحقيق هذه الرؤية. وينبغي أن نستعرض استمرار استخدام الألغام غير الألغام المضادة للأفراد في العديد من النزاعات المسلحة المعاصرة وأن نعالج آثارها الإنسانية والإنمائية الخطيرة.

وفيما يتعلق بمسألة الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، تقود أيرلندا مشاورات لوضع إعلان سياسي لتحقيق تغيير سلوكي وتعزيز حماية المدنيين، وهو أمر تمس الحاجة إليه.

انتقل إلى النقطة الثانية وهي أن أعمال إزالة الألغام لأغراض إنسانية تعتبر جزءاً لا يتجزأ من التنمية المستدامة، ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل الاستثمار في تلك الإجراءات. ويبحث انخفاض التمويل العالمي للإجراءات المتعلقة بالألغام خلال السنوات الأخيرة على القلق ويعدّ خيبة الأمل أيضاً. ولا بد من بذل المزيد من الجهود لعكس هذا الاتجاه وإلا فإننا نخاطر بعدم اكتمال الإجراءات المتعلقة بالألغام لفترة طويلة جداً.

وأيرلندا ملتزمة منذ أمد بعيد بأعمال إزالة الألغام لأغراض إنسانية وتمويل هذه البرامج في أربع قارات و 17 بلداً. ولا يزال الاتحاد الأوروبي أحد أكبر المانحين للبحوث المتعلقة بإزالة الألغام على الصعيد العالمي والمساعدة لضحايا الألغام.

ويعدّ مشروع التجديد في فييت نام شريكاً مهماً منذ أمد طويل لبلدي. ويسرني أن شاطرنا السيدة نغوين ثي ديو لينة خبرتها اليوم. ويكمل هذا العمل جهود إزالة الذخائر غير المنفجرة التي مولتها أيرلندا لسنوات عديدة في مقاطعة كوانغ تري. ويستند نهج أيرلندا إلى تعظيم فوائد إزالة الألغام حتى تتمكن المجتمعات من العيش في بيئة آمنة وتحسين نوعية حياتها وزيادة فرصها. ويساعد هذا العمل على إنقاذ الأرواح وسبل العيش. وإزالة الألغام تفتح المجال وتوفر الأرض لتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك الزراعة والخدمات والتعليم وفرص العمل. ويساعد حصول صغار المزارعين على الأراضي الزراعية على زيادة الإنتاج الزراعي ويعالج انعدام الأمن الغذائي ويعزز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود.

أما نقطتي الثالثة فهي على الرغم من أن الألغام الأرضية أسلحة عشوائية، لا يمكننا تجاهل آثارها الجنسانية. فعلى سبيل المثال، كثيراً ما تقوم النساء والفتيات بأدوار الرعاية أو كسب الرزق بسبب الإصابات أو الوفيات في أسرهن بسبب الألغام. ويجب علينا أيضاً أن نكفل مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وحقيقية في أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام. ونشيد بالجهود المراعية للمنظور الجنساني التي تبذلها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في هذا الصدد، مما أدى إلى شغل النساء نصف جميع المناصب التقنية في سورية وثلاثة أرباع الأدوار القيادية في كولومبيا.

إن تأثير الألغام الأرضية على الأطفال، الذين كثيراً ما يجذبون بصورة مأساوية إلى الألغام معتقدين أنها لعب أطفال، هو أحد أكثر الجوانب المحزنة في هذه المسألة. ويستحق الأطفال الناجون من الألغام الأرضية تلقي العلاج الملائم والتمكن من العودة إلى مرحلة الطفولة الطبيعية، بما في ذلك تعليمهم. ويجب أن نضمن مراعاة الاحتياجات المتنوعة لجميع الناس في المجتمعات المحلية المتضررة عند اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالألغام.

ونقطتي الأخيرة هي أنه يجب علينا أن نعترف بالمساهمة التي يقدمها حفظة السلام في جهود إزالة الألغام التي تسمح للسكان بالعودة إلى الأراضي والوصول إليها حتى يتمكنوا من إعادة بناء حياتهم وسبل عيشهم بأمان. وتدرك أيرلندا أن هذا العمل الهام يسهم أيضاً إسهاماً كبيراً في الحفاظ على سلامة النساء والرجال الذين ننشرهم كحفظة سلام.

وتدعم أفرقة من قوات الدفاع الأيرلندية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في تطهير المناطق والتخلص من الذخائر المتفجرة. وقد ساعد عملهم على تمكين قوة

الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك من الانتشار في الجانب السوري من المنطقة الفاصلة منذ آب/أغسطس 2018، وهي منطقة ملوثة بشدة بمخلفات الحرب من المتفجرات والألغام الأرضية. كما أننا نعمل على دعم دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام لبناء القدرات لدى البلدان الأخرى المساهمة بقوات وكذلك الدول المتضررة.

إن المبدأ وتوافق الآراء ضد استخدام الألغام المضادة للأفراد أصبحا الآن جزءاً لا يتجزأ من النظام الدولي. وهذا صحيح. ومع ذلك، يجب أن نواصل جهود التواصل مع الدول التي تصنعها وتخزنها، وأن نزيد جهودنا الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. وبالمثل، فإن التنفيذ الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية سيقفل من الضرر الناجم عن جميع أنواع الألغام.

إن إزالة الألغام لأغراض إنسانية والتخلص من الذخائر غير المنفجرة لا يحميان الأرواح ويخففان المعاناة فحسب، بل يساهمان بشكل مباشر في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولا تزال أيرلندا تؤمن إيماناً راسخاً بأن رؤية عالم خال من الألغام يمكن تحقيقها - وهي في المتناول. ولكن يجب علينا أن نعيد تكريس جهودنا لتحقيق هذا الهدف الهام.

بيان وزيرة خارجية كينيا، رايشيل أومامو

أود في البداية أن أهنئ سعادتكم، السيد بوي ثانه سون، على تعيينكم وأدائكم اليمين، في وقت سابق اليوم، كوزير للخارجية في جمهورية فييت نام الاشتراكية. وفي الوقت الذي تتحملون فيه هذه المسؤولية الهامة، أؤكد لكم التعاون، واثقاً بأن العلاقات الودية القائمة بين بلدينا سوف تزداد تعزيزاً من خلال جهودنا التعاونية. كما أهنئكم على تولي جمهورية فييت نام الاشتراكية رئاسة مجلس الأمن خلال شهر نيسان/أبريل. وأؤكد لكم دعم كينيا في نهوضكم ببرنامج العمل الحافل الذي وضعتموه.

وأشكر الأمين العام وجميع مقدمي الإحاطات الآخرين على ما قدموه من بيانات سديدة بشأن هذا الموضوع الهام المتمثل في إقامة شراكات أمتن من أجل تحسين تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالألغام والحفاظ على السلام. لقد ألهمت حقاً ببيان السيدة نغوين ثي ديو لينه والعمل الرائع الذي تقوم به النساء في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام.

وأؤكد من جديد دعم كينيا المطلق للأعمال التي تتصدى لتهديدات الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع وغيرها من مخلفات الحرب الفتاكة. ونقدر التقدم المحرز في التصدي لهذا التحدي عملاً بالقرار 2365 (2017) وغيره من القرارات بشأن أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالإجراءات المتعلقة بالألغام، ولا سيما في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة.

ومن المؤسف أن المتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع والمخزونات غير الآمنة من الأسلحة والذخائر لا تزال تشكل تهديداً أمنياً خطيراً للبشرية. إذ نشهد عدداً متزايداً من المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، يقتلون أو يشوهون بسبب هذه الأجهزة، ولا سيما في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع.

ولا يزال الاستخدام العشوائي للأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، بما في ذلك من جانب الإرهابيين، يشكل تهديداً رئيسياً ليس للسكان المدنيين فحسب، بل أيضاً لسلامة موظفي حفظ السلام والعاملين في المجال الإنساني. وفي الماضي القريب، شهدنا زيادة في نشر الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع ضد حفظة السلام. وقد تم إبراز ذلك خلال اجتماع بصيغة آريا بشأن حماية حفظة السلام من الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، حيث شارك فيها معظم أعضاء مجلس الأمن في استضافتها مع كينيا. وفي هذا الصدد، ستعزز الإجراءات القوية المتعلقة بالألغام قدرة حفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني على التنقل والسلامة، مما يسهم في حماية المدنيين وفي جهود تحقيق الاستقرار وبناء السلام.

وأود أن أؤكد على أربع نقاط تعتقد كينيا أنها ضرورية لنجاح الإجراءات المتعلقة بالألغام من أجل تحقيق السلام المستدام.

ويتعين علينا أن ندمج الإجراءات المتعلقة بالألغام في جميع ولايات حفظ السلام. وينبغي أن يكون جميع حفظة السلام مجهزين ومطلعين ومدربين على النحو الواجب في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام. أما على الصعيد الإقليمي، فأخذت كينيا زمام المبادرة في تيسير قدرات الاتحاد الأفريقي في عمليات مكافحة الهجمات بالأجهزة المتفجرة يدوية الصنع من خلال القيادة في التدريب، وفي عمليات مكافحة الأجهزة المتفجرة.

ودخلت كينيا في شراكة مع المملكة المتحدة في عام 2015 لبناء قدرات المتعاونين في مجال مكافحة الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع والعمليات الإقليمية في إطار المركز الدولي للتدريب في مجال دعم السلام في كينيا. ومنذ بدء الشراكة، انضم العديد من الشركاء الدوليين الآخرين إليها. فعلى سبيل المثال، لدى حكومة ألمانيا خطط لإنشاء مركز إقليمي للتميز من خلال توفير الدعم الهيكلي الأساسي اللازم للتدريب.

وقد قامت المؤسسة، المفتوحة للرجال والنساء، وفقاً لروح القرار 1325 (2000)، بتدريب أكثر من 3 000 شخص من 22 بلداً في إطار الوحدات المتخصصة لمكافحة الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع. وتدعو كينيا الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها إلى دعم هذه المبادرة والمساعدة على تطوير هذه المؤسسة لتصبح مركزاً إقليمياً رئيسياً للتميز في أفريقيا، حيث أصبح خطر الهجمات بالأجهزة المتفجرة يدوية الصنع يتزايد تدريجياً. وسيتمكن التعاون والدعم الدوليين المؤسسة من بناء القدرات اللازمة لحفظ السلام الذين ينتشرون في عمليات دعم السلام في أفريقيا.

وينبغي أن تستجيب استراتيجيات الإجراءات المتعلقة بالألغام للحالات القطرية المحددة وأن تراعي الأبعاد الإقليمية للتهديد. وفي هذا الصدد، ينبغي تشجيع النهج الإقليمية وتعزيزها، بما في ذلك العمليات المشتركة، فضلاً عن تبادل المعلومات وأفضل الممارسات في مجال إزالة الألغام، ومساعدة الضحايا، وتوعية المجتمع المحلي، والحد من المخاطر، وغير ذلك من الأنشطة ذات الصلة.

إن زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أمر أساسي لنجاح الإجراءات المتعلقة بالألغام. ولذلك، من المهم تنشيط التعاون الدولي الذي يؤكد على توفير القدرة التقنية للبلدان المحتاجة وكذلك على البحث والتطوير.

وينبغي أن تكون الإجراءات المتعلقة بالألغام شاملة للجميع. وينبغي، قدر الإمكان، إدماج جميع الجهات الفاعلة، بما فيها الأفراد والقطاع الخاص والمجتمع المدني، في أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام بطريقة تتسق مع المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام. ويتعين التأكيد خصوصاً على مشاركة المرأة والشباب.

وبينما نؤازر الأفراد الذين تأثرت حياتهم بهذه الأجهزة المتفجرة، فإننا نشيد بجميع الرجال والنساء الذين يواصلون المخاطرة بحياتهم في التصدي لهذا الخطر في جميع أنحاء العالم.

بيان وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، عثمان الجرندي

[الأصل: بالعربية]

يطيب لي في البداية أن أهنيء جمهورية فييت نام الصديقة، بمناسبة ترؤسها لمجلس الأمن لهذا الشهر، متمنياً لها التوفيق في مهامها.

كما لا يفوتني أن أهنيء السيد بوي ثانه سون بمناسبة تعيينه هذا اليوم في منصب وزير الشؤون الخارجية بجمهورية فييت نام الاشتراكية. وأتمنى له التوفيق في مهامه على رأس الدبلوماسية الفييتنامية.

كما أثنى تخصيص جلستنا اليوم لقضية الألغام تزامنا مع اليوم العالمي للتوعية بخطر الألغام والمساعدة في الأعمال المتعلقة بها.

وتغتنم تونس هذه المناسبة لتؤكد التزامها التام بالاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحظر الألغام، وانخراطها الفاعل في جميع الجهود الإقليمية والدولية الهادفة إلى تحرير العالم من الألغام الأرضية ومخلفات الحروب المتفجرة التي تتربص بحياة ملايين من البشر في العديد من بقاع العالم.

كما نحیی جميع العاملين والناشطين في مجال نزع الألغام والقنابل غير المتفجرة والعبوات الناسفة المبتكرة الذين لم تنتهيم جائحة كوفيد-19 عن مواصلة عملهم الإنساني وإنقاذ المدنيين الأبرياء وتطهير آلاف الأراضي من خطر الألغام؛ وهذا العمل الإنساني يدخل، في نظرنا، في روح ومضمون القرار 2532 (2020).

لقد حققت الأمم المتحدة على مدى عقود من الزمن عبر وكالاتها المتعددة وقوات حفظ السلام والشركاء من الدول والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية تقدما كبيرا في مجال متابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية والاستراتيجيات الأممية والسياسات الإرشادية لنزع الألغام والتوعية بمخاطرها. وساهمت تبعا لذلك في بناء السلام في العديد من الدول التي استنزفتها الحروب والصراعات وحماية شعوبها ولا سيما من الأطفال والنساء من مخلفات نزاعات مسلحة لم يكونوا بأي شكل من الأشكال طرفا فيها، ليجدوا أنفسهم أولى ضحاياها.

وإننا إذ نشمن عاليا جميع المجهودات المبذولة سواء على مستوى تعزيز الإطار التشريعي والمؤسسي الأممي في مجال نزع الألغام أو على مستوى العمل الميداني، إلا أن التقدم المحرز على أهميته يظل دون التحديات القائمة طالما ما تزال الألغام تهدد حياة ملايين من البشر في حوالي 60 دولة.

كما أن استمرار النزاعات وتعدد بؤر التوتر عبر العالم وانتشار الإرهاب، وتعمد أطراف النزاع إلى استعمال الألغام والعبوات الناسفة يحد من كافة الجهود الأممية والإقليمية ويحول بالتالي دون تنفيذ برامج بناء السلام وتحقيق الأمن والاستقرار.

كما يعيق من الاستجابة لعمليات الإغاثة الإنسانية وفضاء المساعدات الإنسانية وإيصالها إلى مستحقيها ناهيك عن عرقلة عودة النازحين والمشردين إلى أراضيهم.

وفي هذا السياق تشدد تونس على ضرورة التزام كافة أطراف النزاعات بأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والامتناع عن استعمال الألغام والعبوات المتفجرة وتسليم كافة الخرائط التي تدل على تواجدها في ميادين النزاعات بما يسهل استئصالها وإزالتها.

كما يؤكد بلدنا على ضرورة إيجاد تسوية سلمية لجميع هذه النزاعات بما يهيئ لعملية بناء سلام دائم وشامل في المناطق المتضررة من خطر الألغام وبلوغ الهدف الأسمى الذي أعلن عنه الأمين العام للأمم المتحدة: "أرض آمنة . منزل آمن".

تشكل الألغام انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان وفي مقدمتها الحق في الحياة والصحة وفي حرمة الجسد.

وفي هذا الإطار لا بد من العمل على إيلاء الناجين من ضحايا الألغام ولا سيما من النساء والأطفال العناية القصوى من خلال توفير الدعم المادي والإحاطة النفسية الضرورية لهم وتأهيلهم لإعادة الاندماج في مجتمعاتهم المحلية بما يليق بإنسانيتهم.

وتدعو تونس في هذا السياق إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال بناء القدرات ودعم القدرة على الصمود وإشراك المجتمعات المتضررة في السياسات الاجتماعية والاقتصادية.

كما نؤكد على أهمية توفير الموارد المالية للاستجابة لخطر الألغام ودعم المشروعات الخاصة بإزالتها بما يساعد الدول المتضررة على الوفاء بالتزاماتها الدولية وبما من شأنه أن يسهم في تهيئة الشروط الضرورية لتحقيق الهدف الذي وضعته اتفاقية أوتاوا لسنة 2014 من أجل عالم خالٍ من الألغام بحلول عام 2025.

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، ليندا توماس - غرينفيلد

أشكركم، سيدي الرئيس، على جمعنا اليوم لمناقشة هذه المسألة الملحة. وأود أيضا أن أشارك الآخرين في تهنئتكم بينما تتولون مهامكم ومسؤولياتكم الجديدة كوزير للخارجية. وكذلك أود أن أشكر الأمين العام غوتيريش وغيره من مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم وأفكارهم الثاقبة اليوم.

قبل بضعة أيام، في 4 نيسان/أبريل، احتفلنا باليوم الدولي للتوعية بخطر الألغام والمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام. لقد كان يوما للتفكير بحزن في الآلاف الذين يقتلون كل عام بسبب الألغام الأرضية. يفيدنا تقرير مرصد الألغام الأرضية لعام 2020 بأن 5,554 شخصا قتلوا أو أصيبوا على مستوى العالم بسبب الألغام الأرضية ومخلفات الذخائر العنقودية وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب في عام 2019. وكان معظمهم من المدنيين الأبرياء تماما، والعديد منهم من الأطفال. هذه الإصابات والوفيات المأساوية ليست حتمية. الألغام الأرضية مشكلة قابلة للحل.

يعتقد الرئيس بايدن أننا بحاجة إلى الحد من استخدام الألغام الأرضية. والآن، جرى هذا الأسبوع قدر من المناقشة لسياسة الألغام الأرضية التي انتهجتها الإدارة السابقة، لذا اسمحوا لي أن أتكلم بصراحة. لقد كان الرئيس بايدن واضحا في أنه ينوي التراجع عن هذه السياسة، وبدأت إدارتنا مراجعة للسياسة للقيام تحديدا بذلك. وفي الوقت نفسه، نعمل جاهدين للتصدي للمخاطر الكامنة بالفعل على أرض الواقع. لقد خطت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع خطوات كبيرة للتصدي لهذه التهديدات.

وكما تعلمون جيدا، سيدي الرئيس، فإن بلدنا يجلسان الآن معا كشريكين في مجلس الأمن، وهذا لم يكن الحال دائما. لكن في السنوات الـ 26 التي انقضت منذ تطبيع بلدنا للعلاقات الدبلوماسية، طورت الولايات المتحدة وفييت نام شراكة مزدهرة، تشمل التصدي المشترك لإرث الحرب والذخائر غير المنفجرة. وقد أتاح هذا التعاون لفييت نام والولايات المتحدة بذل جهود هائلة لضمان أن يكون الشعب الفييتنامي في أمان من المتفجرات من مخلفات الحرب.

وقد أثمر هذا العمل. وبالنظر إلى مقاطعة كوانغ تري، التي سمعنا عنها اليوم، وهي واحدة من أكثر المناطق تلوئا على طول المنطقة المنزوعة السلاح السابقة، فقد أحرزنا تقدما. هناك، وعلى مدى السنوات الثلاث والنصف الماضية، لم يمض شخص واحد من جراء حادث ذخائر غير منفجرة. ولا حادث واحد. هذه ليست مصادفة. إنها نتاج الشراكة التي طورناها.

وفييت نام واحدة من أكثر من 100 بلد تلقى مساعدات في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام من الولايات المتحدة منذ عام 1993. وأهدافنا لهذه المساعدة واضحة: حماية المدنيين وتهيئة بيئة يعيش فيها الناس بأمان. ولهذه الغايات، نتبع نهجا ثلاثي المحاور: التطهير والتوعية وإعادة التأهيل.

أولا، نحن نمول الجهود الرامية إلى تحييد هذه التهديدات الكامنة. ومن خلال تلك الجهود، وهي جزء من برنامج الولايات المتحدة لتدمير الأسلحة التقليدية، قدمنا أكثر من 4 بلايين دولار لدعم إزالة الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة المرتجلة وتدمير الأسلحة التقليدية المعرضة للخطر في المجتمعات المتضررة في جميع أنحاء العالم. وفي العام الماضي وحده، مولت الولايات المتحدة جهود تدمير الأسلحة التقليدية في 49

بلدا بما يزيد على 259 مليون دولار. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، قمنا بتطهير أميال مربعة من الأرض تزيد مساحتها الإجمالية عن مساحة مدينة نيويورك وبالتيمور مجتمعيتين.

ثانياً، نحن نتواصل بشكل استباقي مع المجتمعات المحلية لإشراكها في برامج التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة. نحن ندخل في شراكة مع المعلمين والمربين. وننشر المعلومات من خلال المنظمات غير الحكومية ووسائل التواصل الاجتماعي. نحن نفعل أي شيء يتطلب الأمر لإيصال الرسالة إلى الناس الذين يحتاجون لسماعها. فمن فييت نام إلى الصومال، ومن العراق إلى لبنان، حالت هذه البرامج دون وقوع إصابات لا حصر لها.

ثالثاً، نحن ندعم إعادة تأهيل المصابين. قدمت مساعدة الناجين التي تمولها الولايات المتحدة، من تقديم الأطراف الاصطناعية إلى التدريب المهني، خدمات طبية وتأهيلية أساسية للمصابين بالألغام الأرضية وغيرها من مخلفات الحرب المتفجرة. وفي جميع جهودنا، ندمج تجارب المرأة وتمكين دورها القيادي وفاء بالتزامنا بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويشمل ذلك العمل المذهل الذي قامت به مجموعات إزالة الألغام المكونة بالكامل من النساء مثل مجموعة السيدة لينه. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأثني عليها وعلى منظماتها على العمل المذهل الذي استطعن إنجازه.

كل هذه المشاريع تعاونية بشكل مكثف. وبنسق بشكل وثيق مع الدول المتضررة من الألغام، والشركاء المنفذين من المنظمات غير الحكومية، وفريق دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وغيرهم من المانحين من خلال فريق دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام لتعزيز التشغيل الآمن والفعال لبرامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في جميع أنحاء العالم.

ونحن فخورون بعملنا للتصدي لوقوع الإصابات والوفيات بسبب الألغام والتي يمكن تجنبها، وهو العمل الوارد تفصيله بشكل أكبر في تقرير لوزارة الخارجية صدر هذا الأسبوع بعنوان "السير على الأرض في أمان". ترتكز هذه المشاريع على أكثر من عقدين من دعم الكونغرس بحزبه وتخلق عالماً أكثر حرية وأماناً وازدهاراً.

وكما ذكرت سابقاً، نحن ملتزمون ببذل المزيد في الأيام والأشهر المقبلة. وفي غضون ذلك، نرحب بدعم الأمم المتحدة وإجراءاتها. معاً يمكننا إنقاذ الآلاف من الأرواح ومعالجة هذه المشكلة القابلة للحل بشكل مباشر.

بيان نائب وزير خارجية إستونيا، إركي كودار

تهانينا الحارة لكم، سيدي الرئيس، على تعيينكم وزيراً للخارجية في فييت نام.

وأود أن أشكر فييت نام على عقد مناقشة مفتوحة اليوم بشأن هذا الموضوع الهام. تتشاطر إستونيا القلق من تأثير الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع على بناء السلام وحفظ السلام والجهود الإنسانية. وعلى هذا النحو، فإن هذا الموضوع يستحق تماماً اهتمام مجلس الأمن، ونأمل أن تسهم مناقشتنا اليوم في الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة التهديدات التي تشكلها هذه الأسلحة.

تأتي هذه المناقشة في الوقت المناسب أيضاً لأننا في إستونيا نزين ملابسنا بوضع زهرة كبد زرقاء في نيسان/أبريل من كل عام تقديراً لمحاربينا القدامى الذين شاركوا في العمليات الدولية. وقد ضحى العديد منهم بصحته أثناء عمليات حفظ السلام وبناء السلام؛ ومع مبادرة زهرة الكبد الزرقاء نزيد من دعم إعادة تأهيل الجنود الجرحى.

وأود أيضاً أن أشكر مقدمي الإحاطات اليوم على مداخلاتهم الثاقبة.

بعد انتهاء الحروب بفترة طويلة وتوقف النزاعات، تستمر الألغام الأرضية وغيرها من الذخائر المتفجرة في القتل والتشويه بشكل عشوائي. والخوف من وجودها يمنع الناس من استخدام الأراضي التي يحتمل أن تكون ذات قيمة للزراعة ومن إعادة بناء الهياكل الأساسية ويمنع المشردين من العودة إلى ديارهم. ونتيجة لذلك تتعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصحية ومن المرجح ظهور المزيد من التوترات والنزاعات.

وتعتقد إستونيا اعتقاداً قوياً بأن لصكوك القانون الدولي دوراً هاماً في الحماية من انتشار الألغام الأرضية. وقد حققت اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام - المعروفة أيضاً باسم اتفاقية أوتاوا - نتائج واضحة على أرض الواقع من خلال إزالة الألغام وتدمير المخزونات ومساعدة الضحايا. فمنذ إنشاء المعاهدة، أعلن أن أكثر من 30 بلداً ملوثاً سابقاً قد أصبحت خالية من الألغام، وأن أكثر من 50 مليون لغم مخزون قد دمرت، وأن التجارة الرسمية في الألغام المضادة للأفراد لم تعد موجودة. ولدعم خطة عمل أوسلو لتنفيذ اتفاقية أوتاوا، اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي في شباط/فبراير قراراً يطرح خطة عمل ملموسة لتحقيق عالم خال من الألغام بحلول عام 2025. وتدعو جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية أوتاوا إلى أن تفعل ذلك.

تشكل الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع تهديداً متزايداً. وعلى الرغم من أنها قد تستهدف قوات الأمن، فإنها تؤثر بنفس القدر على حفظة السلام ومقدمي المعونة الإنسانية والمدنيين. وينبغي ألا تقتصر مواجهة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع على إيقاف أو تحييد جهاز ما بعد وضعه بالفعل، بل ينبغي أن يكون الهدف منها أيضاً تحديد وتعطيل الشبكات التي تعد هذه الأجهزة وتشرع في صنعها. إن التدابير الوطنية الصارمة والتعاون الدولي الوثيق أمران أساسيان في حرمان الإرهابيين والجماعات الإجرامية من الحصول على مكونات الأسلحة والمتفجرات.

ويسرنا أن نرى أن المنظورات المراعية للفوارق بين الجنسين تؤخذ في الاعتبار بصورة متزايدة عند تخطيط وتنفيذ ورصد أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام. تتأثر النساء والفتيات والرجال بشكل مختلف بالألغام الأرضية وغيرها من أخطار المتفجرات. ولذلك فمن المهم، لدى تقديم الدعم والمساعدة اللازمين، كفالة الاعتراف بجميع الشواغل والاحتياجات لجميع الفئات العمرية والجنسانية ومعالجتها. ربما تتعلق هذه الأولويات بإزالة الألغام واستخدام الأراضي بعد تطهيرها أو وصول الناجين إلى نظم الرعاية الصحية. ويتعلق تطور يحظى بنفس القدر من الترحيب بالعدد المتزايد من النساء العاملات الآن في برامج إزالة الألغام للأغراض الإنسانية. وينبغي إشراك المزيد من النساء في أنشطة بناء السلام من أجل جعل المجتمعات المحلية تعمل وتزدهر.

ويتعلق مجال يحتاج إلى مزيد من التوعية بالإجراءات المتعلقة بالألغام وأثرها البيئي. تتسبب الآثار السلبية لتغير المناخ، مثل الأمطار الغزيرة والفيضانات، في تحريك الألغام. ونتيجة لذلك، تتلوث مناطق جديدة. وتأتي بعض الآثار البيئية الضارة أيضاً من أنشطة إزالة الألغام - كتطهير الأرض من الغطاء النباتي أو إزالته، وتآكل التربة جراء أعمال الحفر، والهدم في الموقع. ونشجع على إدراج المنظورات البيئية في برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام للتخفيف من هذه الآثار الضارة.

وبالنسبة لإستونيا، تشكل الإجراءات المتعلقة بالألغام مجالاً ذا أولوية في استراتيجية حكومتنا للتعاون الإنمائي والمساعدة الإنسانية. وعلى مر السنين، قمنا بزيادة مساهماتنا تدريجياً بما في ذلك الدعم المالي لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، فضلاً عن تطهير مختلف مخلفات الحرب المتفجرة وأنشطة إزالة الألغام في إطار مشاريع إنسانية ثنائية ودولية في مالي و غزة وليبيا ولبنان والعراق وسورية وأوكرانيا وأفغانستان. وفي عام 2020، واصلت إستونيا مساهمتها في دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام لدعم برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في العراق وسورية.

وختاماً، فإن الإجراءات المتعلقة بالألغام شرط مسبق لتحقيق السلام والتنمية في حالات ما بعد النزاع. ونشيد بعمل فييت نام في التوصل إلى اعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2021/8، الذي يذكرنا بأن عملنا ودعمنا يجب أن يستمر، لأن الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب لا تزال تشكل تهديداً في أجزاء كثيرة من العالم.

بيان نائب الوزير وأمين (غرب) وزارة الخارجية الهندية، فيكاس سواروب

أود في البداية أن أهني معاليكم، السيد بوي ثانه سون، على تعيينكم وزيراً للخارجية في فييت نام. وأود أيضاً أن أنضم إلى الآخرين في تقديم أطيب التمنيات لكم ولوفدكم برئاسة ناجحة لمجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أيضاً أن أعرب عن خالص تقديري لوفدكم لتنظيم مناقشة مفتوحة اليوم بشأن هذه المسألة الهامة جداً. والشكر موصول أيضاً للأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش؛ والسيد ستيفانو توسكانو، مدير مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية؛ والسيدة ميشيل يوه، سفيرة النوايا الحسنة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والسيدة نغوين ثي ديو لينه، المديرية الإقليمية للبرنامج ومديرة مشروع التجديد، الفريق النسائي بالكامل لإزالة الألغام في فييت نام.

وقد أقرت قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بأهمية الإجراءات المتعلقة بالألغام على نطاق ركائز السلام والأمن، والمسائل الإنسانية، وحقوق الإنسان والتنمية جميعها. وتدعم الهند جهود دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهما من الوكالات التي تعمل في مناطق النزاع في جميع أنحاء العالم. وتظل الإجراءات المتعلقة بالألغام التي تتخذها دائرة الأمم المتحدة محورية بالنسبة لسلامة وأمن حفظة السلام التابعين لنا.

ومن دواعي القلق العميق أن جماعات إرهابية مثل داعش وهيئة تحرير الشام وجبهة النصرة لجأت إلى الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع كخيارات فعالة ومنخفضة التكلفة لنشر الإرهاب وتهديد المدنيين الأبرياء. كما نشهد اتجاهاً مماثلاً في مالي، حيث يجري استهداف قوات حفظ السلام بالأجهزة المتفجرة يدوية الصنع. وقد زاد هذا الاستخدام؛ وعلينا أن ندين بشدة هذا الاتجاه وأن نتخذ تدابير فعالة لمكافحته. وتحتاج البلدان المتضررة من الألغام الأرضية، ولا سيما تلك التي تعاني من حالات نزاع، إلى المساعدة. ويتعين علينا تقديم المساعدة دون تسييس المسألة لأن الناس هم الذين يعانون من هذا الخطر.

إن الهند ملتزمة التزاماً كاملاً بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، وهي من الدول الموقعة على جميع بروتوكولاتها الخمسة. ونولي أولوية رئيسية للتنفيذ الكامل للبروتوكول الثاني المعدل ولإضفاء الطابع العالمي عليه لأنه يحقق التوازن الصحيح بين الشواغل الإنسانية والمتطلبات الدفاعية المشروعة للدول، ولا سيما تلك التي لديها حدود طويلة. ونلتزم بوقف اختياري لتصدير ونقل الألغام الأرضية، ونحن ملتزمون بالحد من الاعتماد على الألغام المضادة للأفراد. ونعتقد أن توافر تكنولوجيات بديلة فعالة عسكرياً وفعالة من حيث التكلفة أيضاً يمكن أن يساعد في تيسير بلوغ هدف الإزالة الكاملة للألغام المضادة للأفراد.

وقد سنت الهند قانون حق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2016، الذي يعالج شواغل الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم الناجون من الألغام الأرضية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2018، تم إطلاق مبادرة "الهند من أجل الإنسانية" في إطار الاحتفالات بذكرى ميلاد المهاتما غاندي الـ 150، والتي تركز على فلسفة المهاتما غاندي في التعاطف وخدمة الإنسانية. وبموجب تلك المبادرة، أقامت الهند 13 مخيماً لتدريب الأطراف الاصطناعية في 12 بلداً وتم تركيب أكثر من 6 500 طرف اصطناعي، لا سيما في آسيا وأفريقيا. ويسرنا أن نعلن عن تمديد عمل مخيمات تركيب الأطراف، التي تهدف إلى تيسير إعادة التأهيل البدني والاقتصادي والاجتماعي للأشخاص المتضررين ومساعدتهم في استعادة قدرتهم على الحركة وكرامتهم، حتى آذار/مارس 2023. وفي هذا السياق، ننوه بمنظمة باغوان ماهافير فيكلانغ سهاياتا ساميتي

جايبور (2007)، التي يرأسها السيد د. ر. ميهتا، لمساهمتها في مشروع "قدم جايبور" للأطراف الاصطناعية الذي استفاد منه آلاف المتضررين من الإعاقات نتيجة للنزاعات والألغام الأرضية.

إن الهند مساهم رئيسي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي تقدم المساعدة في الجهود الدولية لإزالة الألغام وإعادة التأهيل. كما نظمنا دورات تدريبية متخصصة في مجالات مكافحة الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع وإبطال مفعول القنابل وعمليات إزالة الألغام مع العديد من البلدان الشريكة، بما فيها أستراليا واندونيسيا وأوزبكستان وكمبوديا. وشارك فريقنا المكون من 12 خبيراً في تدريب فرقة العمل المشتركة لمكافحة مخاطر الأجهزة المتفجرة Ardent Defender 2019 في أونتاريو، كندا. وشارك حوالي 130 فرداً من 13 دولة أفريقية في مناورة AFINDEX، وهي تدريب متعدد الجنسيات على إزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة أُجري في الهند في آذار/مارس 2019. وبالإضافة إلى توفير التدريب في مجال إزالة الألغام، نشرت الهند أيضاً سبعة أفرقة لإزالة الألغام الأرضية في الجزء الشمالي من سري لانكا في عام 2010، الأمر الذي ساعد في تيسير عودة المشردين داخليا لإعادة بناء حياتهم.

وما زلنا على استعداد لتقاسم أفضل ممارساتنا مع الدول الأعضاء والأمم المتحدة فيما يتعلق بالتقليل لأدنى حد من الأضرار الناجمة عن تصنيع الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع وانتشارها، ونقف على أهبة الاستعداد للمساهمة في بناء القدرات ومساعدة الضحايا وإعادة تأهيلهم.

بيان نائب وزير خارجية النرويج، ينس فروليتش هولت

أشكر فييت نام على عقد مناقشة بشأن هذه المسألة الهامة جدا، وأشكر أيضا مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم القيمة. وأهنئكم، وزير الخارجية سون، على منصبكم الجديد. إن ترؤس هذا الاجتماع الهام في اليوم الأول لكم في المنصب بداية رائعة.

لا يوجد استخدام مقبول للألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية. فهي مصممة للقتل والتشويه بشكل عشوائي. وسواء كان الضحايا مدنيين أم مقاتلين، أطفالا أم جنودا، رجالا أم نساء، في حالات النزاع أو بعد انتهاء النزاع، فإن الألغام الأرضية المضادة للأفراد لا تفرق عندما تُطلق حمولتها القاتلة على الضحايا المطمئنين. وفي الواقع، تُظهر الأرقام عاما تلو الآخر أن الأطفال يدفعون أبهظ الأثمان. فهم يتعرضون لضرر غير متناسب من جراء الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب.

كما تعيق الألغام والذخائر العنقودية عودة اللاجئين وتجعل الأراضي الزراعية ومناطق الرعي غير صالحة للاستعمال، مما يزيد من خطر انعدام الأمن الغذائي ويحرم الناس من سبل عيشهم. وهي تهرب مجتمعات محلية بأسرها، لعقود في كثير من الأحيان وتمزق الأسر وتترك الضحايا في حاجة إلى المساعدة مدى الحياة. وعلى وجه الخصوص، تشكل الألغام الأرضية المرتجلة والأجهزة المتفجرة تهديدا خطيرا لحفظ السلام وعمليات حفظ السلام. وتكتسي الإجراءات المتعلقة بالألغام أهمية كبيرة.

لقد أقر القرار 2365 (2017) بأن الألغام المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب تستحق اهتماما خاصا من مجلس الأمن. إن لها أثرا مزعزا للاستقرار على السلام والأمن، وهي تضخم آثار النزاع وتشكل عقبات أمام تسوية النزاعات وتوفير الإغاثة الإنسانية وتهدد أفراد حفظ السلام. ولهذا السبب، ظلت إزالة الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب وتوعية السكان المتضررين بالأخطار أولوية إنسانية للنرويج منذ أمد بعيد.

ومن خلال تجربتنا، تتطلب الإجراءات الناجحة المتعلقة بالألغام أربعة أمور: أولا، التنفيذ الكامل للالتزام بعدم استخدام الألغام المضادة للأفراد؛ وثانيا، تولي زمام المبادرة بقوة على الصعيد الوطني ووجود التزام بالإجراءات المتعلقة بالألغام - إذ يكاد يكون من المستحيل إحراز تقدم من دون إرادة سياسية؛ وثالثا، التعاون والدعم الدوليان، بما في ذلك من المانحين ومشغلي المناجم والمجتمع المدني والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية؛ ورابعا، وضع برامج فعالة ومحددة الأهداف للإجراءات المتعلقة بالألغام تراعي النوع الاجتماعي والسن والإعاقة وتولي الاعتبار الكافي للاحتياجات والخبرات المتنوعة للناس في المجتمعات المحلية المتضررة. وأهمية ذلك الأمر معترف بها أيضا في خطة عمل أوصلو للإجراءات المتعلقة بالألغام.

وبالإضافة إلى ذلك، تؤدي التوعية بمخاطر الألغام دورا هاما في حماية المدنيين من الانفجارات، لا سيما في المناطق التي تدور فيها أعمال عنائية أو التي لم تكتمل فيها بعد أنشطة إزالة الألغام. ويجب أن تكون هذه البرامج محددة السياق وأن تُدمج في الجهود الأوسع نطاقا في مجالات المساعدة الإنسانية والحماية وإزالة الألغام. ويجب الاستماع إلى الناجين والضحايا.

وفي الواقع، يمكن للإجراءات المتعلقة بالألغام أن تتيح فرصا جديدة للمشاركة والتمكين، ولا سيما للنساء. وسيعود ضمان إشراك المرأة في برامج إزالة الألغام بالنفع على البرامج نفسها وعلى المجتمع ككل.

وتؤيد النرويج باستمرار المعاهدات الفعالة المتعددة الأطراف لنزع السلاح. ونرى أن اتفاقية الألغام المضادة للأفراد ذات أهمية بالغة لنجاح الإجراءات العالمية المتعلقة بالألغام. ومنذ اعتماد الاتفاقية في أوغندا في عام 1997، أصبحت واحدة من أنجح معاهدات نزع السلاح. وهناك 164 دولة طرفاً وهناك بلدان كثيرة أخرى تحترم القاعدة المناهضة للاستخدام التي أرسيتها الاتفاقية، بما في ذلك استخدام الألغام اليدوية الصنع المضادة للأفراد. وبالمثل، فإن اتفاقية الذخائر العنقودية أداة رئيسية لحماية الناس من الذخائر غير المنفجرة. وناشد الدول التي لم تنضم بعد إلى تلك الاتفاقيات أن تفعل ذلك على وجه الاستعجال.

ومنذ دخول اتفاقية الألغام المضادة للأفراد حيز النفاذ، حدث انخفاض مطرد في عدد ضحايا الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، حيث انخفض هذا العدد إلى أدنى مستوى عالمي له في عام 2013. غير أن بعض البلدان المتضررة من النزاعات المسلحة شهدت زيادة غير متناسبة. وهي تشمل سورية ونيجيريا، ولا سيما أفغانستان، التي تقع فيها إصابة واحدة على الأقل يومياً. وفي تلك المناطق، يعزى جزء كبير من الزيادة إلى استخدام الألغام الأرضية الجديدة، وأهمها استخدام الألغام البرية المرتجلة من جانب جهات فاعلة من غير الدول. وهناك حاجة ملحة لإيجاد سبل لمواجهة هذا الاتجاه المميت.

وكما سمعنا اليوم، فإن آفة الألغام الأرضية حقيقة يومية مروعة لكثير من الناس. ولذلك يجب أن نظل ثابتين في تركيزنا. ونحن، كمجلس الأمن، بمقدورنا أن نتخذ بضع خطوات عملية. ويجب أن نؤكد من جديد التزام الجميع بعدم استخدام الألغام المضادة للأفراد. ويجب أن ندين الاستخدام غير المشروع لهذه الألغام وتخزينها وإنتاجها ونقلها، ويجب أن نحاسب المسؤولين عن هذه الأنشطة.

وزيرة الدولة المسؤولة عن الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في سانت فنسنت وجزر غرينادين، كيسال بيترز

بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي الوزير، على توليكم منصبكم الجديد، مثنيا على جمهورية
فبيت نام الاشتراكية لعقدها هذه المناقشة الهامة في الوقت المناسب. كما نشكر مقدمي الإحاطات على
قيادتهم لهذه المناقشة المثمرة.

إن الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة المرتجلة وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب آفات
قاتلة تهدد حياة الكثيرين وسبل عيشهم وتقوض استقرار البلدان وأمنها وتتميتها في الأجل الطويل. وينبغي
لجميع الأطراف أن تتخذ إجراءات منسقة للتصدي للمخاطر التي يتعرض لها السكان المدنيون والعاملون في
المجال الإنساني وأفراد حفظ السلام والمؤسسات والهيكل الأساسية اللازمة لبناء دول لديها مقومات البقاء.

وفي الوقت الذي تؤثر فيه التحديات العابرة للحدود المتمثلة في الإرهاب والجريمة المنظمة
والأزمات الصحية وتغير المناخ بشكل غير متناسب على الدول والمناطق الضعيفة، من الضروري على
نحو ملح مراعاة اعتبارات السلام والأمن والاعتبارات الإنسانية والإنمائية للإجراءات المتعلقة بالألغام مراعاة
تامة. وتشمل الإجراءات المتعلقة بالألغام هذا النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام عن طريق
تيسير حرية تنقل الجهات الفاعلة الأمنية، بمن في ذلك أفراد حفظ السلام، ودعم التنفيذ الفعال للولايات؛
وتبسيط إيصال المساعدات الإنسانية والسماح بعودة آمنة وطوعية للاجئين والمشردين؛ وتيسير الأنشطة
الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الزراعة، في المناطق التي أزيلت منها الألغام الأرضية، وتمكين
المجتمعات المحلية المتضررة من الذخائر المتفجرة من المشاركة الكاملة في تلك الأنشطة. وهذا التكامل
ضروري لبناء السلام.

إن الإجراءات المتعلقة بالألغام وسيلة لتعزيز التعاون المدني - العسكري الفعال في العديد من
مسارح العمليات. وكما كان الحال في كولومبيا، يمكن للإجراءات المتعلقة بالألغام أن تقدم دعما حاسما
لعمليات السلام وأن تحقق ثمار السلام بصورة سريعة بإزالة خطر الذخائر المتفجرة من حياة الأفراد
والمجتمعات المحلية، مما يمهد الطريق لبناء السلام والمصالحة بعد انتهاء النزاع.

وتثني سانت فنسنت وجزر غرينادين على دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام لدورها
الرائد في تقديم المساعدة التقنية والمالية إلى البلدان المتضررة في مجالات مثل التوعية بمخاطر الألغام،
ومساعدة الضحايا، وإدارة الأسلحة والذخيرة، وعمليات المسح والإزالة. كما نشيد بالدعم المقدم لمختلف بعثات
حفظ السلام لضمان تزويدها بالدراية والموارد اللازمة لكشف هذه التهديدات والتخفيف منها والتصدي لها.

وفي جميع الظروف، ينبغي نقل هذه القدرات إلى البلدان المضيفة لتعزيز المسؤولية الوطنية عن
الذخائر المتفجرة. وستستفيد البلدان من منطقة الساحل الأفريقي إلى القرن الأفريقي وفي جميع أنحاء الشرق
الأوسط استفادة هائلة عندما تصير المؤسسات الوطنية قادرة على تحمل المسؤولية الكاملة عن الإجراءات
المتعلقة بالألغام.

والاختصاصات الأساسية في مجالات مثل إدارة مخزونات الذخيرة والتخلص من الذخائر المتفجرة ينبغي إدراجها في برامج إصلاح قطاع الأمن، والتكنولوجيات الحديثة التي تعزز الوعي بالذخائر المتفجرة وتيسر تطهير الطرق من الألغام ينبغي نقلها إلى الدول المتضررة.

ويجب على جميع الدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية أن تعمل معا بجد لتحسين الشفافية والمساءلة عبر خطوط الإمداد من أجل إدارة إمكانية تعقب الذخائر المتفجرة والنقل إلى أدنى حد من نقلها غير المشروع عبر الحدود التي يسهل اختراقها. ويؤكد وفد بلدا أيضا على أهمية تبادل المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي لتفكيك شبكات الإرهاب المعقدة والجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تيسر التدفقات غير المشروعة للذخائر المتفجرة عبر الحدود. وفي هذا الصدد، نشيد بالأدوار الحاسمة التي تضطلع بها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الدرع العالمي التابع لمنظمة الجمارك العالمية في تخفيف حدة هذه التهديدات.

إن القرن الحادي والعشرين يتسم بالعديد من التحديات الناشئة وغير المتوقعة التي تهدد نظامنا المتعدد الأطراف. وبينما نتصدى للمخاطر المتبقية من الألغام الأرضية وغيرها من مخلفات الحرب الفتاكة، ينبغي أن نجدد التزامنا بالتمسك بمبادئ القانون الدولي وتعزيز السلطات السيادية للدول التي يستند إليها أمننا الجماعي.

ملاحظات الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، دجانغ جون

{الأصل: بالصينية}

أود في البداية أن أتقدم لكم بتهاني الحارة، سيدي الرئيس، على تعيينكم وزيرا للخارجية في فييت نام، وأرحب بكم في هذه الجلسة. كما أقدر العمل الذي قامت به فييت نام بصفتها رئيسة للمجلس. وتشكر الصين الأمين العام غوتيريش على إحاطته. كما استمعت إلى بيانات السيدة ميشيل يوه والسفير توسكانو والسيدة نغوين تي ديو لينه.

إن المشهد الأمني الدولي في الوقت الحاضر، معقد وقاتم مثلما يتضح من اشتداد المنافسة الجغرافية السياسية بين الدول الكبرى، وتفشي النزاعات الإقليمية والقضايا الساخنة باستمرار وانتشار الإرهاب. وقد صارت العواقب الإنسانية المترتبة عن الاستخدام العشوائي للأسلحة التقليدية أكثر بروزا من ذي قبل. ومن بينها الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة التي تهدد سلامة وأمن الموظفين، وتعرقل الأنشطة الإنمائية الإنسانية، وتعطل الحياة الطبيعية للمجتمعات المحلية، وتوجد عقبات أمام تحقيق السلام والتنمية الدائمين في مناطق النزاع.

يولي المجتمع الدولي منذ عدة سنوات أهمية لمسألة تحديد الأسلحة التقليدية، التي يعتبرها الأمين العام غوتيريش في خطته لنزع السلاح عملا من أعمال نزع السلاح التي تتخذ الأرواح. وقد اتخذ المجتمع الدولي إجراءات متواصلة بشأن ملف الألغام الأرضية وحقق نتائج جيدة. وفي بعض البلدان والمناطق التي كان تلوث الألغام الأرضية منتشرا فيها، تم تخفيف حدة الحالة. بيد أن عدد ضحايا الألغام الأرضية لا يزال مرتفعا. وعلى مدى العامين الماضيين، قتل أو شوه عشرات الآلاف من الأشخاص. وفي الوقت الذي نتكلم فيه، هناك 30 بلدا تقريبا لا يزال سكانها يواجهون مخاطر الألغام الأرضية، ولا سيما سورية وأفغانستان والعراق ومالي واليمن. وفي جنوب السودان ومالي والصحراء الغربية وغيرها من مناطق بعثات حفظ السلام، يتعرض أيضا حفظه السلام والعاملون في المجال الإنساني التابعون للأمم المتحدة للتهديدات المتعلقة بالسلامة والأمن الناجمة عن المتفجرات، مثل الألغام الأرضية. ولذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تكثيف جهوده. وتحقيقا بذلك، أود أن أؤكد على ما يلي.

أولا، ينبغي أن نبذل قصارى جهدنا لضمان سلامة المدنيين، وهي أولوية الإجراءات الدولية المتعلقة بالألغام. وينبغي أن نتمسك بمبدأ الملكية الوطنية لتمكين البلدان المعنية من الاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية عن الإجراءات المتعلقة بالألغام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكون استباقيا في مساعدة البلدان المعنية على زيادة الوعي بالألغام الأرضية، وتعزيز تكنولوجيا إزالة الألغام، والسيطرة على سلاسل الإمداد بالمتفجرات، وتعزيز القدرة المتكاملة على إزالة الألغام بغية الحد من المخاطر العامة التي تشكلها الألغام الأرضية على سلامة السكان المدنيين. ويجب على الأطراف المعنية أن تفعل ما بوسعها للاحتفاظ بسجل للألغام المزروعة، وفي نهاية الأعمال العدائية، إزالتها فورا أو اتخاذ تدابير أخرى لحماية المدنيين من الأذى. وفي الوقت نفسه، من الضروري تعزيز التعاون والمساعدة الدوليين، ومساعدة البلدان المتضررة من الألغام الأرضية بنشاط على بناء قدراتها على ضمان استدامة الإجراءات المتعلقة بالألغام. وينبغي للبلدان التي تركت المتفجرات من مخلفات الحرب في بلدان أخرى أن تتحمل مسؤوليتها التاريخية الواجبة وأن توفر الدعم اللازم لإزالة الألغام وتدميرها.

وتقوم الصين بدور نشط في تقديم المساعدة والتعاون في مجال إزالة الألغام لأغراض إنسانية على الصعيد الدولي. وقد قدمت الحكومة الصينية، من خلال التبرعات وتوفير المعدات وبرامج التدريب والتوجيه الميداني، مساعدات لإزالة الألغام لأغراض إنسانية، تتجاوز قيمتها الإجمالية 100 مليون يوان إلى أكثر من 40 بلدا. كما دربت الصين أكثر من 1 000 فني محترف في مجال إزالة الألغام. وأعلن الرئيس شي جين بينغ في مؤتمر قمة قادة الأمم المتحدة بشأن حفظ السلام في أيلول/سبتمبر 2015 أن الصين ستسطلع بعشرة مشاريع للمساعدة في إزالة الألغام في السنوات الخمس المقبلة. ونفذت الصين منذ ذلك الحين 24 مشروعا للمساعدة في إزالة الألغام، تجاوزت تكلفتها الإجمالية 55 مليون يوان، وهو ما يحقق الأهداف المعلنة ويتجاوزها قبل الموعد المحدد. وساعدت الصين كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في العام الماضي بمبلغ 9,5 مليون يوان في شكل معدات لكشف الألغام وإزالتها وإمدادات إنسانية.

ثانيا، يجب أن تضطلع الأمم المتحدة بدور نشط. وقد قال الأمين العام غوتيريش ذات مرة أن السلام دون اتخاذ إجراءات بشأن الألغام سلام غير مكتمل. وأصبحت الإجراءات المتعلقة بالألغام جزءا هاما من عمليات الأمم المتحدة للسلام. وينبغي للدول الأعضاء والأمانة العامة تحديث معدات إزالة الألغام المستخدمة في عمليات حفظ السلام وتوفير التدريب على إزالة الألغام وتحسين قدرة عمليات حفظ السلام على مساعدة البلدان المضيفة في الإجراءات المتعلقة بالألغام. ومن شأن ذلك أيضا أن يسهم في الحد من التهديدات التي تشكلها الألغام الأرضية على حفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني.

وينبغي لنا أن نولي أهمية كبيرة للتخلص من الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع. وقد أرسلت الصين خبراء للمشاركة في استعراض وتنقيح المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام. وعملت الصين، بوصفها الرئيس المشارك لفريق الأمم المتحدة العامل المعني بمعايير التخلص من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، مع خبراء من بلدان أخرى لدراسة وصياغة معايير الأمم المتحدة للتخلص من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. ونأمل أن يوفر ذلك معلومات مرجعية مفيدة للبلدان في جميع أنحاء العالم. وتولي الصين اهتماما لمعالجة الشواغل الإنسانية الناجمة عن استخدام الجهات من غير الدول العشوائي للأجهزة المتفجرة يدوية الصنع. وتؤيد الصين صياغة حلول معقولة وقابلة للتطبيق في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة.

وينبغي لنا كذلك أن نسمح لعمليات حفظ السلام بالقيام بدورها كاملا في إزالة الألغام. ويتواجد حفظة السلام الصينيون في منطقة البعثة في لبنان منذ عام 2006. وقد عثروا حتى الآن على أكثر من 10 000 من الألغام الأرضية والمتفجرات وأزالوها. إنهم معروفون بأدائهم الاستثنائي في عمليات إزالة الألغام، وذلك بلا خسائر بشرية ودون حوادث وبأقصى سرعة مع إزالة أكبر كمية من الألغام والمتفجرات. كما حافظنا على سلامة وأمن حفظة السلام وقدمنا تدريبا في مجالي إزالة الألغام والأمن لحفظة السلام من بلدان متعددة.

ثالثا، ينبغي لنا أن نتقيد بمبدأ النهج المتوازن. فمن الضروري معالجة الشواغل الإنسانية بصورة سليمة والنظر في الاحتياجات الأمنية العسكرية المشروعة لمختلف البلدان على أساس البيئة الأمنية لكل منها والاختلافات في القوة العسكرية. والصين دولة طرف في البروتوكول المعدل المتعلقة بالألغام الأرضية الملحق بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وتتقيد الصين تقيدا صارما بالأحكام المتعلقة بالقيود المفروضة على إنتاج واستخدام الألغام الأرضية وتقدم تقريرها الوطني عن الامتثال إلى مؤتمر الدول الأطراف في البروتوكول كل عام. وتؤيد الصين أغراض اتفاقية أوتاوا وتدعم الهدف النهائي المتمثل في

فرض حظر شامل على الألغام الأرضية. وتتواصل الصين وتتعاون بشكل جيد مع الدول الأطراف في الاتفاقية.

وتتفهم الصين، بوصفها ضحية سابقة، الشواغل الإنسانية الناجمة عن الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع. وسنواصل الوفاء التام بالالتزامات الدولية ذات الصلة وتقديم المساعدة حيثما أمكننا ذلك للبلدان النامية والأشخاص المتضررين. ونقف على أهبة الاستعداد للعمل مع المجتمع الدولي ونضطلع بدور بناء في التصدي للمخاطر الأمنية والإنسانية الناجمة عن الاستخدام العشوائي للأسلحة التقليدية، بما في ذلك الألغام الأرضية.

بيان نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، ناتالي برودهيرست إستيفال

[الأصل: بالفرنسية]

أود أنا أيضا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل وأشكركم على تنظيم هذه المناقشة الهامة. كما أود أن أشكر الأمين العام وجميع مقدمي الإحاطات على مداخلاتهم المستبيرة للغاية.

ما زالت الألغام المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب تحصد ضحية كل ساعتين في العالم. ومما يزيد من حدة ذلك الاستخدام المتزايد للأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، التي تحدث خسائر بشرية فادحة على نحو متزايد. فالأجهزة المتفجرة يدوية الصنع مسؤولة عن العدد الأكبر من وفيات المدنيين بسبب الأسلحة المتفجرة في العقد الماضي. ويواجه المدنيون والقوات المحلية والبلدان المساهمة بقوات آفات النزاعات العصرية هذه يوميا. إن الألغام المضادة للأفراد والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع تنشر الموت وتمزق الأعضاء وتقتل عشوائيا بعد فترة طويلة من زرعها ومن المرجح أن تصيب المدنيين فضلا عن الجنود.

ويحمي العمل اليومي الذي يقوم به اختصاصيو إزالة الألغام من المدنيين والعسكريين أكثر السكان ضعفا. كما إنه يساعد على تهيئة الظروف الأمنية التي تسمح لحفظة السلام بالانتشار في ظروف أفضل وللعاملين في المجال الإنساني بالوصول إلى مناطق النزاع. ولا غنى عن عملهم، ليس لعودة النازحين واللاجئين فحسب، ولكن كذلك لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع.

إننا نواجه تحديات معقدة. فالنزاعات الجديدة شديدة وغير نمطية ومطولة وحضرية. ويتزايد خطر الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع. ولهذا السبب، يجب أن نجهز الجهات الفاعلة في الميدان بالموارد التشغيلية اللازمة. وعمليات السلام في حداد مستمر. وهناك عراقيل تحد من قدرتهم على الحركة، وبالتالي قدرتهم على الاضطلاع بمهامهم. ولذلك، طورت عمليات السلام تكنولوجيات جديدة، ولا سيما نظم التشويش. كما أصبحت عمليات الإجلاء الطبي أسرع بفضل اتخاذ القرارات على مستوى أقرب للمستويات التشغيلية.

ونحتاج كذلك إلى تكثيف جهودنا فيما يتعلق بتدريب القوات وزيادة الوعي. ويجب علينا أيضا أن نكافح الشبكات، الأمر الذي يتطلب عملا منسقا على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويتطلب ذلك أيضا اتخاذ تدابير لمنع ومكافحة الشراء غير المشروع للمكونات والمتفجرات والمواد التي يمكن استخدامها في صنع الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع. وهذه الجهود جزء أساسي من عملنا، ويجب أن تقترن ببرامج إزالة وتأمين لحماية السكان المدنيين.

وأود أن أشيد بالعمل الرائع الذي تقوم به دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وأن أشيد بجميع المنظمات غير الحكومية المتخصصة، التي تعمل بلا كلل في مناطق بالغة الخطورة. وعلى الصعيد الوطني، تدعم فرنسا برامج إزالة الألغام، ولا سيما في الشرق الأوسط وأفريقيا، بتعاون وثيق مع عدد كبير من الشركاء.

ويجب أن يسير تعزيز الموارد في الميدان جنبا إلى جنب مع تنفيذ إطار قانوني عالمي. إن حماية السكان المدنيين من الآثار العشوائية لبعض وسائل الحرب التزام أساسي، نصت عليه اتفاقية أوتوا وعززته

اتفاقية أوسلو. ولا تزال فرنسا ملتزمة التزاما راسخا، منذ أكثر من 20 عاما، بتنفيذ هاتين الاتفاقيتين وإضفاء الطابع العالمي عليهما.

فكل يوم، تتحطم حياة ناس بسبب زلّة قدم. والوقت عنصر جوهري في مواجهة عدد الضحايا المتزايد باستمرار الناجم عن هذه الأسلحة. إنها مسؤوليتنا الأخلاقية والسياسية والقانونية. ويمكن للمجلس الاطمئنان إلى التزام فرنسا الراسخ بتحقيق تلك الغاية.

بيان الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، خوان رامون دي لا فوينتي راميريس

[الأصل: بالإسبانية]

باسم المكسيك، نهنئكم، سيدي الرئيس، على تعيينكم وزيرا للخارجية في جمهورية فييت نام الاشتراكية، التي نشكرها على عقد هذه المناقشة بشأن مسألة رئيسية تتعلق بالأمن الدولي، وكما نشكر الأمين العام على تعليقاته، والمتكلمين الذين أثروا المناقشة بشهاداتهم، فضلا عن الوزراء والمسؤولين الرفيعة المستوى على مداخلاتهم.

إن الألغام الأرضية المضادة للأفراد، مثل غيرها من مخلفات الحرب المتفجرة، مصممة للإيذاء أو التشويه أو القتل، وتظل نائمة لعقود تحت الأرض. والإجراءات المتعلقة بالألغام تكتسي أهمية بالغة لتيسير الاستجابات الإنسانية، والإسهام في تحقيق السلام والتنمية المستدامين، وتيسير المرور الآمن للاجئين والمشردين، من بين فئات أخرى.

وغالبا ما تعتبر الألغام الأرضية المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب شيئا من الماضي. والأمر ليس كذلك؛ فلا تزال 55 دولة على الأقل - أي أكثر من ربع أعضاء المنظمة - معرضة لخطر هذه الأجهزة. وفي عام 2020، أفادت الأمم المتحدة بأن 7 000 مدني كانوا ضحايا للألغام الأرضية المضادة للأفراد. وكان العديد من هؤلاء الضحايا من الأطفال. وهذه الألغام هي أيضا سبب وفاة موظفي الأمم المتحدة في عمليات السلام والبعثات الإنسانية، كما سمعنا.

وتقع على عاتق المجلس مسؤولية تأييد القرارات الرامية إلى الحد من المعاناة وحماية المدنيين في كل مكان. ويجب علينا أن ندعم ونعزز جهود عمليات السلام لدعم جهود إزالة الألغام وضمان اضطلاع أطراف النزاعات بمسؤوليتها عن التخفيف من مخاطر المتفجرات من مخلفات الحرب. وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري أن تتوفر المعدات اللازمة والتدريب في عمليات السلام.

ونعرب عن تأييدنا لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة 2019-2023 وعمل دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، بما في ذلك دعم عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وننوه أيضا باللجنة الدولية للصليب الأحمر ومختلف منظمات المجتمع المدني، فضلا عن المنظمات الإقليمية التي تتعاون لدعم الدول والسكان المتضررين في مجال نزع السلاح وإزالة الألغام ورعاية الضحايا والتوعية بالمخاطر، على سبيل المثال لا الحصر.

وندعو جميع أطراف النزاعات المسلحة إلى إنهاء استخدام الأسلحة العشوائية. فالأسلحة التي يفجرها الضحايا أنفسهم والأسلحة ذات الأثر العشوائي لا تميز بين الأهداف العسكرية والمدنية، وبالتالي فإن استخدامها غير مقبول بموجب القانون الدولي الإنساني.

والمكسيك تؤيد سلامة القانون الدولي الإنساني، ولذلك تدين بشدة استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد من جانب أي جهة فاعلة وتحت أي ظرف من الظروف.

وبلدي يدعو على الدوام إلى حظر تلك الأسلحة وإزالتها. فقد طالبنا على مدى عقود بإجراء مفاوضات بشأن اتفاقية الذخائر العنقودية واتفاقية الألغام الأرضية المضادة للأفراد كجزء من الفريق الأساسي.

وقد قبلت 164 دولة بالفعل القاعدة التي أرسستها اتفاقية أوتاوا، وحتى الدول غير الأطراف في الاتفاقية تعهدت بالتزامات سياسية بعدم استخدام هذا النوع من الأسلحة.

ومنذ عام 1997، وبفضل اتفاقية أوتاوا، أحرز تقدم واضح وكبير نحو بناء عالم خال من الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وكما سمعنا، فإن إنتاجها قد انخفض وصادراتها توقفت تقريبا، وطهرت مناطق متضررة شاسعة، ودمر نحو 53 مليون لغم مضاد للأفراد.

وفي هذا الصدد، نحث الدول التي لم تعلن بعد عن وقف إنتاج الألغام الأرضية المضادة للأفراد واستخدامها ونقلها على أن تتخذ ذلك. وفي الوقت نفسه، ندعو الدول التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية أوتاوا إلى النظر بجدية في القيام بذلك.

وترحب المكسيك بالخطوات التي اتخذت لمكافحة هذه الآفة في الأمريكتين، خاصة منذ أن حددت منظمة الدول الأمريكية حدود الهدف المتمثل في جعل نصف الكرة الغربي منطقة خالية من الألغام الأرضية المضادة للأفراد في عام 1996. وقد دعمنا عمليا جميع العمليات الإقليمية لإزالة الألغام، ومؤخرا، ساهمنا بموارد مالية في جهود كولومبيا، أكثر البلدان تضررا في المنطقة، لمساعدتها على تخلص أراضيها من الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وفي إطار الدورات التدريبية السابقة للنشر التي يقدمها مركز التدريب المشترك لعمليات السلام في المكسيك، يُوفر تدريب على منع الألغام الأرضية المضادة للأفراد ومعالجتها.

ومع ذلك، سيدي الرئيس، على الرغم من التقدم المحرز، كما ذكرتم، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله للقضاء على المشكلة، ولهذا السبب فإن مناقشة اليوم تعقد في الوقت المناسب، لأنها تتيح لنا الفرصة لزيادة الالتزامات وتعزيزها. إن عالما خاليا من مخلفات الحرب المتفجرة سيكون أكثر أمانا للجميع.

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

[الأصل: بالفرنسية]

أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي فييت نام رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل 2021. كما ذكر الأمين العام باقتدار بمناسبة اليوم الدولي للتوعية بالألغام والمساعدة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام في 4 نيسان/أبريل، فقد حان الوقت لنتذكر ما قطعناه من أشواط جبارة في زيادة الوعي بمخاطر الألغام، وأن نلتزم من جديد بهدف بناء عالم خال من الألغام.

ولهذا السبب أود أن أشكر فييت نام على بدء هذه المناقشة الرفيعة المستوى، التي لم تعد أهميتها موضع شك، لأن مشكلة مكافحة الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة لا تزال تثير قلقا بالغا. ووفقا لتقرير مرصد الألغام الأرضية الذي نشر في نوفمبر/تشرين الثاني 2020، تم تسجيل 5 554 ضحية ألغام في عام 2019، 80 في المائة منهم من المدنيين، و 43 في المائة منهم أطفال.

والواقع أن الألغام والأجهزة المتفجرة المرتجلة، كما يتضح من الأنباء العاجلة، لا تزال تحصد العديد من الضحايا في جميع أنحاء العالم، بمن فيهم الأفراد المدنيون والعسكريون المشاركون في عمليات تحقيق الاستقرار. وتعود إلى حد كبير تطوير الأنشطة البشرية وتنفيذ برامج التنمية المستدامة، ولا سيما في المناطق المتأثرة بالنزاعات.

وأود أن أشكر الأمين العام، ستيفانو توسكانو ونغوين ثي ديو لينه، على إحاطتهما الرائعتين بشأن هذا الموضوع.

وبينما نشيد بحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الذين يقومون بمهامهم، على الرغم من الوباء الحالي، يجب الاعتراف بأن تلك البعثات تعمل في ظل ظروف صعبة في مناطق تقتصر في كثير من الأحيان إلى الطرق أو غيرها من الهياكل الأساسية للنقل، وبحدود يسهل اختراقها. وفي هذا السياق، كثفت الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول هجماتها بالألغام وغيرها من الأجهزة المتفجرة المرتجلة، مما يهدد سلامة السكان، ولا سيما النساء والأطفال والعاملين في المجال الإنساني.

ويشاطر بلدي الأمين العام رأيه، الوارد بحق في تقريره المعنون "النهج الشامل للإجراءات المتعلقة بالألغام" (S/2018/623)، بأن الالتزامات الواقعة على عاتق أطراف النزاع تشمل ضرورة التخفيف من المخاطر التي تشكلها الأجهزة المتفجرة على المدنيين. ولذلك، من الضروري إدراج إزالة الألغام في اتفاقات وقف إطلاق النار واتفاقات السلام كخطوات مكملة لتحقيق نتائج ناجحة.

وبالمثل، إذا كان لهذا الهدف أن يتحقق، فمن الملح أن تعمل الدول وجميع أصحاب المصلحة على كفالة تعميم اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، وتنفيذها بالكامل.

ورغم أن عدد ضحايا الألغام المضادة للأفراد في جميع أنحاء العالم قد شهد انخفاضا ملحوظا، فإن هذه الظاهرة لا تزال سائدة. وتذكرنا الهجمات الأخيرة على الخوذ الزرق في مالي بأن انتشار هذه الأجهزة

ما زال يشكل خطراً جسيماً في أجزاء أخرى من العالم، لا سيما في منطقة وسط الساحل، التي تعد من بين أكثر المناطق تضرراً اليوم، على الرغم من اعتماد عدة اتفاقيات وصكوك أخرى، مثل القرار 2365 (2017).

ومن جانبه، فقد صدق بلدي، النيجر، على اتفاقية أوتواوا بشأن الألغام المضادة للأفراد في آذار/مارس 1999. ونظراً لتجربتنا مع حركات التمرد المسلح من عام 1990 إلى عام 2000، فقد أنشأنا في عام 1994 لجنة وطنية لجمع الأسلحة غير المشروعة وإزالة الألغام لأغراض إنسانية، لتنفيذ برنامج وطني طارئ للإجراءات المتعلقة بالألغام ودعم الضحايا.

علاوة على ذلك، وفي مواجهة الأنشطة الإرهابية المكثفة في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد خلال السنوات الأخيرة، كثفت النيجر من إجراءاتها لإزالة الألغام، مما مكن من اكتشاف وجود حقل من الألغام من نوع APID 51، تبلغ مساحته التقديرية 2 400 متر مربع، حول موقع ماداما العسكري المتقدم. وقد حدد مسح فني أجري في عام 2014 حقول الألغام الرئيسية وأكد وجودها. وتبين آنذاك أن منطقة مجاورة للمنطقة الأولى تحتوي على خليط من الألغام المضادة للأفراد والألغام المضادة للمركبات. ولذلك، نشرت اللجنة أفرقتها في عام 2014 لبدء عملية التطهير. وبسبب هذه الألغام، اصطدمت سيارة كانت تنقل أعضاء مركز اقتراع للانتخابات التي أجريت للتو في بلدي بلغم، مما أسفر عن مقتل سبعة من ركابها.

وإزاء هذه الخلفية، يود وفدي أن يقدم التوصيات التالية.

مثلما فعلنا فيما يتعلق بمسائل مواضيعية أخرى، يجب أن نلتزم ببناء القدرات واتخاذ مجلس الأمن إجراءات أكثر استدامة من خلال إدماج الإجراءات المتعلقة بالألغام بشكل منهجي في الولايات في عمليات حفظ السلام، وكذلك في تخطيط العمليات الإنسانية والإنمائية على المستويين الوطني والدولي على السواء.

ويجب أن نعمل أيضاً على تنفيذ التوصيات الواردة في مختلف تقارير الأمين العام بشأن هذا الموضوع، ولا سيما تلك المتعلقة بتحسين تبادل المعلومات والتكنولوجيا، وتحسين القدرة على الاستجابة لحالات الطوارئ، ودعم القدرات الوطنية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، وتكثيف الدعوة إلى تنفيذ الصكوك القانونية ذات الصلة، ولكن أيضاً، وعلى الأخص، بشأن الاستجابة لمسألة النقص المستمر في التمويل من حيث تقديم المساعدة إلى البلدان التي تعاني من هذه المسائل، بما في ذلك تعويض الناجين.

وفي الختام، من الضروري تعزيز التعاون والتنسيق على الصعيدين الإقليمي والدولي، بالنظر إلى الجهات الفاعلة المتعددة المعنية، لتحقيق إجراءات أكثر فعالية في مجال الألغام وتلبية احتياجات المجتمعات والبلدان الأكثر تضرراً على نحو أفضل. ولا يقل أهمية عن ذلك بناء قدرات الدول على توفير مستوى كاف من الرعاية، البدنية والنفسية الاجتماعية، للجنود والسكان المتضررين من الألغام وضمان إعادة إدماجهم، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام لعام 2019 بشأن هذه المسألة.

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا

أود أن أبدأ بتهنئة معالي السيد بوي ثانه سون على تعيينه وزيرا للخارجية في فييت نام، متمنيا له كل التوفيق بهذه الصفة الجديدة. واسمحوا لي أن أؤكد لكم، سيدي، أنه يمكنكم الاعتماد على الدعم الكامل من الاتحاد الروسي.

ونقدر جهود الرئاسة الفيتنامية في الترويج لموضوع حاسم مثل الأعمال المتعلقة بالألغام. ونثني على الجهود المهنية للغاية التي يبذلها فريق فييت نام التفاوضي وعلى نهجه الشفاف، الذي استهدف أخذ آراء جميع أعضاء مجلس الأمن في الاعتبار. وبفضل هذا النهج، تمكنا من الاتفاق على مشروع بيان رئاسي لاعتماده اليوم (S/PRST/2021/8). وهذا إنجاز كبير للدبلوماسية الفيتنامية، ويسهم إسهاما كبيرا في صون السلم والأمن الدوليين.

ونشكر الأمين العام والمتكلمين الآخرين على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة.

وتاريخيا، تولي روسيا اهتماما كبيرا لمسألة إزالة الألغام، التي تكتسي أهمية خاصة في سياق حل الأزمات الإقليمية والتغلب على آثارها اللاحقة، فضلا عن مكافحة الإرهاب. وهناك طلب كبير من جانب العديد من البلدان المتضررة بالنزاعات للحصول على المساعدة المهنية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام. وهم يحتاجونها من أجل الانتقال الكامل إلى الحياة السلمية وتعافي اقتصادهم واستعادة هيكلهم الأساسية.

وتؤدي دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام دورا هاما في الجهود العالمية لإزالة الألغام. وتنشط الدائرة في إطار بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة القائمة. كما تقدم المساعدة في بناء القدرات للدول بناء على طلبها. وشارك الخبراء الروس في وضع معايير دولية لمكافحة استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة، تحت رعاية دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. ونقدم جميع أنواع الدعم، بما في ذلك الدعم المالي، لأنشطة الدائرة.

وتنفذ روسيا تدابير قوية تهدف إلى تحقيق عالم خال من الألغام. وفيما يتعلق بمكافحة خطر الألغام، فإننا ننفذ بنجاح نهجنا إزاء هذه المسألة في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية وبروتوكولها المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الألغام والأشراك والنبائط الأخرى بصيغته المعدلة في 3 أيار/مايو 1996. وتعرض نتائج عملنا على هذا المسار في مراجعاتنا الوطنية السنوية في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية.

وعلاوة على ذلك، نساعد شركاءنا على تعزيز قدراتهم التقنية والتشغيلية، لأن الدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن ضمان سلامة وأمن شعوبها.

إن الإجراءات المتعلقة بالألغام في سوريا هي من بين أولوياتنا. وسوريا تحتاج إليها من أجل استعادة بنيتها التحتية وكفالة عودة اللاجئين والنازحين داخليا إلى ديارهم. واسمحوا لي أن أذكر أنه في عامي 2016 و 2017، قامت وحدات سلاح المهندسين الروسي بإزالة الألغام في حلب ودير الزور، ومرتين في تدمر. وواصلت مساعدة السوريين في إزالة الألغام والمتفجرات في المناطق المحررة من الإرهابيين والمتطرفين. وإجمالا، قام الخبراء العسكريون الروس بإزالة الألغام من أكثر من 6 500 هكتار من الأراضي السورية وأكثر من 17 000 منشأة، حيث نزعوا فتيل أكثر من 105 000 جسم متفجر.

ومع مراعاة حجم الأعمال المتعلقة بالألغام التي يتعين القيام بها في سوريا، نعمل أيضا على تعزيز الجهود الدولية. وعلى وجه الخصوص، فإننا ننخرط بشكل وثيق مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام على هذه الجبهة. وإسهام روسيا في دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام قد مكن الدائرة من تنفيذ مشروع تجريبي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية في سوريا. وندعو المانحين الدوليين الآخرين للانضمام إلى تلك المبادرة.

منذ أكتوبر 2018 تقوم القوات الهندسية الروسية بإزالة الألغام في أراضي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. ومنذ بداية هذا العام يواصل فريق الخبراء الموحد التابع لوزارة حالات الطوارئ الروسية العمل في إزالة الألغام للأغراض الإنسانية في ناغورني - كاراباخ.

ونولي اهتماما متزايدا لتطوير التعاون الدولي في هذا المجال. ونتقاسم أفضل الممارسات مع خبراء الألغام العسكريين بداية من إندونيسيا وإيران وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والإمارات العربية المتحدة وباكستان وسري لانكا. ولدينا أيضا اتصالات وثيقة مع مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية.

وفي الفترة من 25 إلى 28 أيار/مايو 2021 ستستضيف موسكو المؤتمر الدولي الرابع المكرس لمسائل إزالة الألغام لأغراض إنسانية والتصدي لاستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة فيه.

ومنذ عام 2014 يواصل المركز الدولي للإجراءات المتعلقة بالألغام التابع للقوات المسلحة الروسية بتدريب المتخصصين في إزالة الألغام الأرضية وكشف مختلف أنواع الألغام والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع ونزع فتيلها، فضلا عن تدريب مشغلي الوحدات الآلية المتنقلة وموظفي دائرة الكشف عن الألغام. وللمركز فروع تابعة له في سوريا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وهو على استعداد لتبادل الخبرات المهنية مع جميع الأطراف المهتمة.

وتمثل هذه الجهود المستمرة مساهمة روسيا العملية في تنفيذ القرار 2365 (2017). وستتخذ المزيد من الإجراءات لتكثيفها.

بيان البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

أشكركم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن هذه المسألة الهامة.

وكما أكد مقدمو الإحاطات، تشكل الألغام والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع تهديدات خطيرة في البلدان المتأثرة بالنزاعات في جميع أنحاء العالم وتؤثر على مئات الآلاف من الأرواح. والمملكة المتحدة ملتزمة بالتصدي لهذا التهديد.

وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، خصصت المملكة المتحدة أكثر من 65 مليون دولار لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام واستثمرت أكثر من 165 مليون دولار من خلال البرنامج العالمي للإجراءات المتعلقة بالألغام. وبحلول كانون الأول/ديسمبر 2020 طهر هذا البرنامج وأكد أمان ما يقرب من 400 مليون متر مربع من الأراضي وقدم التثقيف بشأن المخاطر لأكثر من 3,1 مليون شخص في المجتمعات المحلية المتضررة من الألغام، فضلا عن دعم الدول في تحسين تنسيق جهودها الوطنية.

وإذ نتطلع إلى المستقبل هناك ثلاثة مجالات يمكن القيام فيها بمزيد من العمل.

أولا، هناك فجوة تمويلية كبيرة في جهود الإجراءات المتعلقة بالألغام. وتواصل المملكة المتحدة تمويل البحوث المتعلقة من خلال خيارات التمويل المبتكرة. ونتطلع إلى تبادل النتائج مع الدول المعنية وأصحاب المصلحة الآخرين.

ثانيا، نؤيد إجراء المزيد من البحوث بشأن كيفية تحديد أولويات جهود إزالة الألغام لضمان توجيه البرامج بطريقة تزيد إلى أقصى حد من استفادة المتأثرين بالألغام والذخائر المتفجرة، وتدعم الأهداف الإنمائية.

ثالثا، تلتزم المملكة المتحدة باتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد وأهدافها الإنسانية. وندعو الدول غير الأطراف في الاتفاقية إلى الانضمام إليها دون تأخير.

وإذ أنتقل إلى التهديد الذي تشكله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، يمكننا الشروع في التصدي لخطر هذه الأجهزة قبل حدوثه بتعطيل الشبكات التي توفر المواد الخام والدراية التقنية المستخدمة لشن الهجمات باستخدامها. وفي عام 2019 اتخذ مجلس الأمن الإجراءات اللازمة للحد من نقل مكونات هذه الأجهزة إلى الصومال في أعقاب تصاعد الهجمات التي تشنها حركة الشباب. وهذا يدل على فعالية اتباع نهج متماسك لمجلس الأمن يستفيد من مختلف الأدوات المتاحة له.

أخيرا، وفيما يتعلق بحماية حفظة السلام، من المهم تزويد حفظة السلام بالمهارات والمعدات المناسبة. وتواصل المملكة المتحدة العمل مع البلدان المساهمة بقوات لزيادة الوعي وتطوير مهارات مكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من خلال التدريب الموجه نحو تحقيق الهدف.

ومن الأهمية بمكان أن يكون لدى العاملين في الميدان صورة دقيقة عن طبيعة التهديد الذي تشكله تلك الأجهزة في بيئة عملهم حتى يتسنى لحفظة السلام التخفيف من أثر المخاطر. ومن المهم جمع المعلومات وتحليلها ونشرها بطريقة فعالة، بما في ذلك تبادل المعلومات مع الجهات الفاعلة الإنسانية والمدنية.

بيان الممثلة الدائمة لأفغانستان لدى الأمم المتحدة، أديلا راز

أود أولاً أن أهني سعادة السيد بوي ثانه سون على تعيينه وزيراً للخارجية في جمهورية فييت نام الاشتراكية وأتمنى له النجاح في أداء مهامه. وأهني فييت نام أيضاً على توليها رئاسة مجلس الأمن وعلى عرض جدول أعمال هام وحسن التوقيت.

وأشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش وجميع مقدمي الإحاطات الموقرين على انضمامهم إلينا اليوم وتقديم ملاحظات ثاقبة بشأن موضوع ذي حيوية للسلم والأمن الدوليين ويكتسي أهمية خاصة بالنسبة للشعب الأفغاني.

وكما يعلم المشاركون، لقد عانت أفغانستان من آثار النزاعات المفروضة عليها منذ نهاية السبعينيات. وسببت هذه النزاعات ولا تزال تسبب الدمار وخسائر كبيرة في الأرواح بالإضافة إلى زعزعة لحياتنا اليومية من جراء الانفجارات غير المتوقعة التي تستخدم فيها الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وبث الرعب وانعدام الأمن بما في ذلك بواسطة استخدام الألغام الأرضية القاتلة ومخلفات الحرب المنتشرة في جميع أراضي بلدنا. وفي العام الماضي فقط أدت الهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والانفجارات الناجمة عن الألغام الأرضية ومخلفات الحرب إلى سقوط أكثر من 400 إصابة، بما في ذلك ما يزيد على 1 200 حالة وفاة. وزادت هذه المأساة نتيجة لتأثر الأطفال بشكل غير متناسب بآثار المتفجرات من مخلفات الحرب حيث بلغت نسبتهم 80 في المائة من 400 ضحية لهذه الأجهزة في عام 2020.

وسبب استخدام هذه الأجهزة ثلث الإصابات بين المدنيين في البلاد. وهي تقتل دون تمييز بين موظفي الحكومة والجنود والطلاب والرجال والنساء والأطفال. وهي تهاجمنا جميعاً وتجبر سكاننا على العيش في خوف ممن أين سيقع الهجوم التالي. ويشكل استخدامها انتهاكاً مباشراً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ويجب وقفه فوراً.

ويدل استخدام هذه الأجهزة أيضاً الحاجة إلى بذل جهود إقليمية منسقة بشكل أفضل لاستهداف الجماعات الإرهابية وجميع تدفقات مواردها. واليوم تتفاسم الكثير من هذه المجموعات الأدوات والخبرات والمواد لتحقيق أهدافها الشائنة. ويشمل ذلك الاتجار بالأسلحة والسلائف الكيميائية وغيرها من المواد المستخدمة في صنع وتعزيز قدرات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. ويجب تعزيز الجهود، بما في ذلك تبادل المعلومات ومراقبة الحدود، لضمان منع نقل هذه المواد وغيرها من الموارد بحرية داخل منطقتنا.

وفيما يتعلق بمسألة الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب تشير أحدث الإحصاءات إلى استمرار وجود 3 918 خطراً تم تحديده في البلاد. ونتيجة لذلك تعرض للتهديد 1 530 مجتمعاً محلياً بهذه الأجهزة التي تؤثر أيضاً على المجتمعات المحلية بسبب تأخير بناء الطرق وخطوط النقل وغيرها من الهياكل الأساسية التي يمكن أن تساعد في تنمية المناطق المتأثرة. وأحرز تقدم كبير على الرغم من أن التحدي أمامنا لا يزال كبيراً. وقد بذلت المديرية الأفغانية لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام، بالتعاون مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، جهوداً هائلة وحققنا نجاحاً مشتركاً في جميع أنحاء البلاد.

ومنذ بدء عملنا معاً في عام 1989 أزلنا فعلياً ما يقرب من 80 في المائة من جميع المناطق الخطرة المعروفة في أفغانستان التي تبلغ مساحتها الإجمالية أكثر من 3 200 كيلومتر مربع. وفي عام

2020 وحده أزلنا الألغام في 14 كيلومترا مربعا لصالح 122 من المجتمعات المحلية المعرضة للخطر. وتأتي هذه الجهود نتيجة لخطة عمل مفصلة لكي يصبح بلدنا خاليا من الألغام بحلول عام 2023. ولا ندخر جهدا في العمل بنقان لتحقيق هذا الهدف، ونشكر أصدقاءنا وشركاءنا في المجتمع الدولي على كل دعمهم في هذا الصدد.

وبالإضافة إلى إزالة الأجسام الخطرة، قدمنا أيضا التنقيف بشأن المخاطر للتوعية بالتدابير الوقائية والسلوكيات الآمنة عند مواجهة الألغام الأرضية والذخائر المتفجرة ومخلفات الحرب. وعلى سبيل المثال، نفذت وزارة التعليم برامج للوقاية من خطر الألغام في المدارس الحكومية في جميع أنحاء البلد. واستفاد من هذه البرامج عموما أكثر من 8 ملايين شخص.

وعملت أفغانستان أيضا على تعزيز وحماية حقوق المتضررين من الألغام الأرضية والذخائر المتفجرة. فعلى سبيل المثال، وضعت وزارة الدولة لشؤون الشهداء والمعوقين، مع شركاء دوليين، الاستراتيجية الوطنية لشؤون الإعاقة والإدماج للفترة 2020-2030. وتتماشى هذه الاستراتيجية بشكل وثيق مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وتركز على تقديم المساعدة إلى الضحايا والإدماج الاجتماعي لجميع المتضررين. ونحن ملتزمون بضمان تنفيذها بنجاح في السنوات المقبلة.

أود أيضا أن أبرز العمل الرائع والشجاع الذي يقوم به فريقنا النسائي لإزالة الألغام. إذ نجح الفريق في إزالة الألغام الأرضية من مقاطعة باميان، ونتيجة لذلك، أعلنت المقاطعة خالية من الألغام في عام 2019. وما هذا الفريق سوى مثال واحد على الوحدة الوطنية لصالح قضية السلام، بل أيضا من أجل أفغانستان جديدة مستدامة يمكنها أن تزدهر وتضمن سلامة جميع مواطنيها. وهنَّ يمثلن المثابرة والخوف والثقة التي تجلبها النساء الأفغانيات إلى جميع جوانب صنع السلام وبناء الدولة. ونحن فخورون بهنَّ ونأمل أن نكافئ تضحيتهنَّ بنجاح جهودنا من أجل السلام المستدام.

وأخيرا، فإن تزايد الأعمال العدائية على أرض الواقع والآثار الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل للنزاع قد أكدت أمرين فيما يتعلق بمكافحة الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع والأهداف التي نرمي إليها في مجال إزالة الألغام. أولاً، مع بقاء عامين فقط على الموعد النهائي لعام 2023، فإن زيادة التمويل أمر بالغ الأهمية لتحقيق هدفنا في مجال إزالة الألغام. فقد انخفض التمويل الدولي لإجراءات أفغانستان المتعلقة بالألغام إلى 28 في المائة مما كان عليه في عام 2011، مما أثر تأثيراً كبيراً على قدرتنا على تحقيق أهدافنا السنوية لإزالة الألغام. إن القدرة على تحقيق وضع الخلو من الألغام عنصر حيوي للتنمية في مرحلة ما بعد السلام، ونأمل أن تساعدنا الجهات المانحة الدولية السخية وأصدقائنا، الذين قدموا بالفعل الكثير لأفغانستان، على بلوغ هدفنا المشترك.

ثانياً، يظل تحقيق سلام مستدام بقيادة أفغانية يتولى زمامه الأفغان أهم عنصر لوقف الهجمات بالأجهزة المتفجرة يدوية الصنع وإزالة الألغام من بلدنا بشكل مستدام. إن إنهاء الأعمال العدائية هو السبيل الوحيد لتعظيم جهودنا الأمنية الداخلية ضد الجماعات الإرهابية الأخرى التي تواصل العمل، وكفالة القضاء الفعال على ما تبقى من الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع. وعلاوة على ذلك، فإن وفقاً شاملاً لإطلاق النار سيسمح لنا بالتركيز على أنشطة، مثل إزالة الألغام، مما يمكن تهيئة بيئة مواتية للسلام والتنمية والنمو في بلدنا. إن السلام يتطلب أكثر من مجرد اتفاق سياسي، ونأمل أن تتفهم طالبان أيضاً أهمية ذلك.

وأختتم بياني بالإعراب مرة أخرى عن عميق امتنان أفغانستان لأصدقائنا وشركائنا الدوليين الذين يواصلون دعم جهودنا من أجل السلام وأفغانستان أكثر أمناً. وأكرر أيضاً شكرنا لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وجميع المانحين الذين قدموا الدعم التقني والمالي، لمساعدة أفغانستان على تحقيق مستقبل أكثر أمناً وازدهاراً وخال من الألغام.

المرفق 21

بيان الممثلة الدائمة لأنغولا لدى الأمم المتحدة، ماريا دي خيسوس دوس ريبس فيريرا

أولاً وقبل كل شيء، نود أن نشيد بفيث نام بصفتها رئيسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل، لدعوته إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة جداً وحسنة التوقيت بشأن "لإجراءات المتعلقة بالألغام والحفاظ على السلام: إقامة شراكات أمتن من أجل تقديم الخدمات بشكل أفضل".

وفي السياق نفسه، نغتنم هذه الفرصة لنتمنى لكم، سيدي الرئيس، النجاح في رئاستكم للمجلس خلال الشهر الحالي. ونعرب أيضاً عن شكرنا لمقدمي الإحاطات على بياناتهم ولجميع الدول الأعضاء المشاركة في هذه الجلسة الهامة.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في التصدي للتهديدات التي تشكلها الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، بما في ذلك التقدم المحرز في إضفاء الطابع العالمي على الصكوك الدولية لمكافحتها وتنفيذها، لا تزال الأسلحة المتفجرة تشكل تهديدات كبيرة للمدنيين والآباء والأطفال وحفظه السلام والعاملين في مجال المعونة أثناء النزاعات وبعد انتهائها بوقت طويل، في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم. وقد أصبحت الإجراءات المتعلقة بالألغام حلقة وصل بين العمل الإنساني والسلام والأمن والتنمية، فضلاً عن أنها حجر الزاوية لمنع نشوب النزاعات.

وبهذا المعنى، توجه استراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام 2019-2023 أنشطة الأمم المتحدة على المستويين العالمي والوطني لكفالة استجابتها للاحتياجات والأولويات المحددة للسياق، مع ضمان إدماج الإجراءات ضد الألغام في الاستجابات الإنسانية وحقوق الإنسان والسلام والأمن والإنمائية الأوسع نطاقاً.

وتعتقد أنغولا أن اتخاذ إجراءات لمكافحة الألغام أمر حاسم لصون السلام وتوطيده، لأن البرامج في هذه المجالات تتيح إعادة بناء الهياكل الأساسية الهامة، مثل الحقول الزراعية وخطوط نقل الكهرباء والطرق والسكك الحديدية وخطوط أنابيب المياه؛ وتعزيز التنمية المستدامة؛ ومنع استخدام الألغام والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع التي يستخدمها الإرهابيون والجماعات المسلحة.

ومن المهم الإشارة إلى أنه لا يمكن استخدام الأراضي للزراعة وتربية الماشية، ولا يمكن للأطفال العودة إلى المدارس، كما لا يمكن تنفيذ مشاريع إمدادات المياه والكهرباء أو استعادتها إلا بعد إزالة الألغام على نطاق واسع.

وفيما يتعلق بالعقبات التي تعترض التعامل مع الإجراءات المتعلقة بالألغام على الصعيد العالمية والإقليمية والوطنية، تشجع أنغولا جميع التدابير الرامية إلى تحسين الشراكة والتعاون بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي في ميدان الإجراءات المتعلقة بالألغام من أجل تعزيز التنسيق والتآزر بين البلدان النامية والمسائل المواضيعية والتحديات المحددة. وينبغي أن تشمل أولويات تعزيز الشراكات توسيع التعاون في مجال تقديم المساعدة متعددة القطاعات للناجين ومجتمعاتهم المحلية.

وتحقيقاً لهذه الغاية، نحيط علماً بأن الأمم المتحدة في عام 2021 ستعزز جهود قطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام تحت شعار "المثابرة والشراكة والتقدم". وتسهم مثابرة الأمم المتحدة، بالشراكة الوثيقة مع

الاتحاد الأفريقي والشركاء الرئيسيين في الإجراءات المتعلقة بالألغام، في إحراز تقدم في الحد من التهديد الذي تشكله الأسلحة المتفجرة. ويجري الاضطلاع بهذا العمل على الرغم من التحديات المستمرة للنزاع، فضلاً عن جائحة كوفيد-19.

ومن المهم أن نتذكر أن أنغولا لا تزال لديها مساحات شاسعة من الأراضي الملوثة بالأجهزة المتفجرة، نتيجة لثلاث مراحل مختلفة من النزاع المسلح بين عامي 1961 و 2002. ومن وجهة النظر الوطنية، فإن الإنجازات والتحديات الرئيسية في بلدنا في العمل على التخفيف من التهديد الذي تشكله الألغام على المدنيين هي كما يلي:

أطلقت أنغولا استراتيجيتها الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة 2020-2025 وخطة عمل لتنفيذ المادة 5 من اتفاقية الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وكلاهما وضع تحت قيادة اللجنة الوطنية المشتركة بين القطاعات المعنية بإزالة الألغام والمساعدات الإنسانية، مع أهداف واضحة لإبراء الأراضي والانتهاء من إزالة الألغام بحلول عام 2025.

وتم أيضاً إجراء تحسين مستمر في إدارة المعلومات، حيث تجري مطابقة قاعدة البيانات التي حُدثت في عام 2019 وكفالة نوعيتها. ومع ذلك، وعلى الرغم من زيادة التمويل في عام 2019 بعد سنوات من الانخفاض، لا تزال أنغولا تقتصر إلى التمويل أو القدرة اللازمة لتحقيق أهدافها المتعلقة بالتعويض.

وسجلت أنغولا 22 حالة وفاة و 41 إصابة بسبب 30 حادثاً بالذخائر غير المنفجرة العام الماضي، وفقاً لبيانات اللجنة التنفيذية الانغولية لإزالة الألغام.

وأنغولا طرف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، والمعروفة أيضاً باسم اتفاقية أوتاوا، وكذلك الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية الذخائر العنقودية.

وفي عام 2002، صدقت أنغولا على اتفاقية أوتاوا، التي دخلت حيز النفاذ بعد عام، والتمزنا بموجبها بتدمير جميع الألغام المضادة للأفراد بحلول نهاية عام 2012 على أقصى تقدير. غير أننا طلبنا في آذار/مارس 2017 التمديد حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2025. وفي طلبنا للتمديد لعام 2017، أشارت أنغولا إلى وجود 1 465 منطقة، تغطي مساحة إجمالها 221 409 679 متراً مربعاً، لم تتم إزالة الألغام منها بعد.

وكانت حملات التثقيف والتوعية من الحلول الهامة للحد من خطر معاناة آلاف المدنيين المتضررين. وكان اعتماد القرار 2365 (2017) بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام علامة واضحة على الشواغل التي تنتشأ عنها بشأن التهديد الخطير الذي يتعرض له المدنيون، بمن فيهم الأطفال والعاملون في المجالين الإنساني والطبي، جراء الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

وفي هذا الصدد، في عام 2020، تمت توعية 131 98 شخصاً في أنغولا - معظمهم من الأطفال، وهم الضحايا الرئيسيين للحوادث - بالمخاطر التي تشكلها الألغام.

إن التبرعات الدولية المقدمة لبرنامج أنغولا لإزالة الألغام تتناقص بصورة متزايدة وتزداد شحاً، حيث تدعم الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمملكة المتحدة البلد الآن. وتبحث الجهات الفاعلة الوطنية والدولية عن مساعدة جديدة للمضي قدماً في عملية إزالة الألغام.

وفي الختام، لا تزال الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع تشكل تهديدات للسلم والأمن الدوليين، حيث أنها تتسبب فيما هو أكثر من إصابة وقتل آلاف الأشخاص كل عام، سواء في حالات النزاع أو غيرها؛ فهي تقاوم التفكك الاجتماعي وتتسبب في آثار اقتصادية سلبية خطيرة ومشاكل بيئية.

وفي ظل هذه الخلفية، تؤكد أنغولا مجددا التزامها بمواصلة العمل، بالشراكة مع المانحين الدوليين والجهات الفاعلة الوطنية والدولية، في إطار نطاق تنفيذ اتفاقية أوتاوا، لتدمير جميع الألغام المضادة للأفراد بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2025.

بيان البعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

تولي الأرجنتين أهمية كبيرة لأنشطة إزالة الألغام والآثار الإنسانية المترتبة عليها. وفي هذا الصدد، كان نجاح التفاوض واعتماد الصكوك الدولية في هذا المجال بلا شك إنجازا كبيرا، وفي مقدمتها اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام؛ واتفاقية الذخائر العنقودية؛ والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة؛ واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويجدر أيضا تسليط الضوء على إنشاء دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام.

ومما له أهمية خاصة، نظرا لطابعها المحددة، اتفاقية أوتاوا الموقعة في 3 كانون الأول/ديسمبر 1997، والتي دخلت حيز النفاذ بالنسبة لجمهورية الأرجنتين في 1 آذار/مارس 2001. ويحظى هذا الصك حاليا بتأييد غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ويحدد التزامات محددة فيما يتعلق بحظر وتدمير الألغام والإبلاغ عنها.

وتساعد المساهمات المنتظمة من خلال التقارير الوطنية المقدمة إلى مختلف الآليات القائمة على تعزيز الرقابة الداخلية وتخفيف حدة التهديدات. وفي هذا الصدد، تؤكد من جديد أهمية الوفاء بالالتزامات المتعهد بها وتوفير معلومات شفافة ومستوفاة.

وفي السياق نفسه، جرى تقديم المساعدة لبناء القدرات اللازمة لتنفيذ عمليات إزالة الألغام بفعالية من خلال برامج مختلفة، لا سيما برامج دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام.

ولا شك أن النزاعات المتعلقة بالسيادة بين الدول تشكل عقبة أمام التصدي الفعال للإجراءات المتعلقة بالألغام، لأنها يمكن أن تعوق التنفيذ الفعال للأنشطة المتصلة بالألغام والوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في هذا المجال.

وفيما يتعلق بالأرجنتين، فإن الجزء الوحيد من الإقليم الذي لا يتوافر يقين بشأن أثر الألغام فيه، في حالة الألغام المضادة للأفراد هذه، هو جزر مالفيناس. لكن الأرجنتين تمنع من الوصول إلى ذلك الإقليم امتثالا لالتزاماتها الدولية لأنها، إلى جانب جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، موضع نزاع على السيادة وتحتلها بصورة غير قانونية المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

وفي الواقع، سلمت الأمم المتحدة بوجود هذا النزاع على السيادة، ودعت الحكومتين إلى استئناف المفاوضات من أجل إيجاد حل سلمي ونهائي في أقرب وقت ممكن. غير أنه على الرغم من البيانات المتكررة للأمم المتحدة وغيرها من المحافل الإقليمية والدولية، فإن المملكة المتحدة لا تزال مستمرة في رفض استئناف هذه المفاوضات.

وفي هذا الصدد، ترى الأرجنتين أنه من الضروري، عندما تنشأ صعوبات في عملية إزالة الألغام بسبب طابع النزاع على إقليم ما، وتسلم الأمم المتحدة بطابع الإقليم باعتباره خاضعا لنزاع على السيادة، أن تعطى الأولوية للتعاون والطابع التقني والإنساني للمهام المتصلة بإزالة الألغام حتى تتمكن جميع الدول الأطراف من الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية أوتاوا.

ولهذا السبب حافظت الأرجنتين على التزام واضح وثابت بإنجاز إزالة الألغام من جزر مالفيناس على الصعيد الثنائي، إدراكا منها للطابع الإنساني لهذه المهمة والالتزامات المتعهد بها في سياق اتفاقية أوتواوا. وأسفر ذلك عن إبرام اتفاقات عن طريق تبادل المذكرات، بموجب صيغة السيادة، المؤرخة 11 تشرين الأول/أكتوبر 2001 و 3 آب/أغسطس 2006، لإجراء دراسة جدوى بشأن إزالة الألغام المضادة للأفراد، بما فيها الذخائر غير المنفجرة، من المناطق الملغومة في جزر مالفيناس. ووافقت الحكومتان على التقرير النهائي المتعلق بهذا الشأن وتم تقديمه، بشكل منفصل، إلى اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية أوتواوا. غير أن المملكة المتحدة بدأت في عام 2009 مهام إزالة الألغام من جانب واحد، من دون مشاركة الأرجنتين.

وعلى الرغم من هذا الوضع، واصلت الأرجنتين إبداء استعدادها للتعاون، واقترحت في عام 2019 إجراء ما تبقى من أنشطة إزالة الألغام بالاشتراك مع المملكة المتحدة والانتهاج من عملية إزالة الألغام في عام 2020. غير أن المملكة المتحدة رفضت كلا الاقتراحين.

وفيما يتعلق بالآليات المنصوص عليها في اتفاقية أوتواوا، من المهم التذكير بأن الأرجنتين قدمت، عند تقديم أول طلب لتمديد اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، خطة أولية لتنفيذ المادة 5 من الاتفاقية في المناطق المتنازع عليها. وعند انتهاء مدة التمديد الأول، طلبت الأرجنتين تمديدا ثانيا لمدة ثلاث سنوات تنتهي في 1 آذار/مارس 2023.

بيان الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة، السيد مهير مارغريان

أود أن أشيد برئاسة فييت نام لإدراجها في جدول أعمالها جوانب مختلفة لحماية السكان المدنيين في النزاعات المسلحة وأن أشكرها على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع "الإجراءات المتعلقة بالألغام والحفاظ على السلام - إقامة شراكات أقوى من أجل تحسين الأداء". وأشكر أيضاً الأمين العام وغيره من مقدمي الإحاطات الموقرين على تناول التحديات المتصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام في سياق جدول أعمال السلام والأمن والتفكير في دور الجهات الفاعلة الدولية.

لا تزال الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع تشكل تهديداً خطيراً لأمن السكان المدنيين وحفظه السلام والعاملين في المجال الإنساني. ويتعرض المقيمون في مناطق النزاع بصفة خاصة للتهديدات التي تشكلها الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، التي تؤثر على حياتهم اليومية وتؤثر سلباً على تمتعهم بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في الحياة والحق في التنمية.

تؤدي الإجراءات المتعلقة بالألغام، في إطار الاستجابة الإنسانية الطارئة، دوراً هاماً في حماية الأرواح وحقوق الإنسان وكرامة المدنيين المحاصرين في النزاعات، بما في ذلك عن طريق توفير التخفيف من حدة التهديدات، وإزالة الألغام من المجتمعات المحلية والمناطق الزراعية، والتوعية بالمخاطر وإذكاء الوعي بها، فضلاً عن مساعدة الضحايا وإعادة تأهيلهم.

وأرمينيا ملتزمة بالجهود العالمية المبدولة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام. وتواصل البعثة الإنسانية الأرمينية في سورية الاضطلاع بالأنشطة المادية لإزالة الألغام في المناطق السكنية في محافظة حلب وتعزيز الوعي بالألغام بغية ضمان سلامة وأمن السكان المدنيين بالتعاون الوثيق مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام.

وقد أقام المركز الأرميني لإزالة الألغام لأغراض إنسانية والخبرة المتصلة بها، وهو مؤسسة حكومية غير تجارية، تعاوناً مع المنظمات الدولية والإقليمية، فضلاً عن الوكالات الإنسانية لإزالة الألغام، في مجالات التوعية بالألغام ومسح المناطق الملوثة وتطهيرها ومساعدة الضحايا.

وعلى مدى ما يقرب من ثلاثة عقود، تأثر شعب ناغورنو - كاراباخ والمجتمعات المحلية الحدودية لأرمينيا تأثراً شديداً بالتلوث الهائل بالألغام نتيجة للأنشطة العسكرية التي قامت بها أذربيجان. وقد أدت حوادث الألغام إلى قتل وتشويه وإصابة العديد من المدنيين، بمن فيهم الأطفال، وأعاقت إلى حد كبير التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد دأبت أذربيجان على عرقلة أنشطة إزالة الألغام، كجزء من سياستها الأوسع نطاقاً المتمثلة في عرقلة وصول المجتمع الدولي إلى ناغورنو - كاراباخ.

وأدى العدوان العسكري الواسع النطاق الذي شنته أذربيجان على شعب ناغورنو - كاراباخ في 27 أيلول/سبتمبر 2020، بدعم من تركيا والمقاتلين الإرهابيين الأجانب، إلى مزيد من التلوث في إقليم ناغورنو - كاراباخ، ولا سيما التجمعات السكانية المدنية، بالذخائر غير المنفجرة. تستخدم أذربيجان جميع أنواع الأسلحة الثقيلة، بما في ذلك منظومات الصواريخ المتعددة الإطلاق والمدفعية والقذائف ومختلف أنواع الطائرات المسيّرة بلا طيار والطائرات العسكرية والذخائر العنقودية المحظورة لشن هجمات محددة الأهداف

على السكان المدنيين في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني. وتسببت مئات القنابل العنقودية الصغيرة والذخائر الصغيرة وغيرها من المتفجرات في المناطق السكنية في ناغورنو - كاراباخ في تعريض المدنيين لمخاطر أمنية خطيرة. وثقت منظمة هيومن رايتس ووتش استخدام الذخائر العنقودية في مناطق عديدة مأهولة بالسكان في العاصمة ستيباناكيرت وتجمعات سكنية أخرى في ناغورنو - كاراباخ.

ومنذ إنشاء وقف إطلاق النار ونشر قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الروسي في ناغورنو - كاراباخ، قامت الجهات القائمة بإزالة الألغام لأغراض إنسانية بتطهير 1 873 هكتاراً من الأراضي، بما في ذلك المناطق السكنية والحقول الزراعية، من الذخائر غير المنفجرة وإبطال مفعول أكثر من 25 000 جسم متفجر، وهو ما يبرز أيضاً نطاق التحدي.

إن تسييس أذربيجان لإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق من جانب وكالات الأمم المتحدة إلى منطقة النزاع وعرقلتها يقوض التقييم الشامل للاحتياجات الإنسانية واحتياجات الحماية والإنعاش المبكر وحالة حقوق الإنسان لسكان ناغورنو - كاراباخ.

وأرمينيا على استعداد لمواصلة تعاونها مع الأمم المتحدة لتقديم استجابة إغاثة إنسانية في ناغورنو - كاراباخ، بما في ذلك تخفيف الآثار الناجمة عن الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع بالنسبة للسكان المتضررين من النزاع، تمشياً مع المبادئ الإنسانية. إن اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان متمحور حول الإنسان وشامل للجميع هو مفتاح التعاون الدولي الفعال في ميدان الإجراءات المتعلقة بالألغام في حالات النزاع وحالات الطوارئ الإنسانية.

بيان البعثة الدائمة لأستراليا لدى الأمم المتحدة

إن أستراليا من المؤيدين منذ أمد طويل للإجراءات المتعلقة بالألغام، وهي تدرك أن الإجراءات المناسبة المتعلقة بالألغام تؤدي دوراً حيوياً في تمكين السلام والأمن والتنمية. فالألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة المرتجلة والذخائر العنقودية وغيرها من مخلفات الحرب المتفجرة يمكن أن تكون لها آثار مدمرة طويلة الأجل تتجاوز مدة النزاع الذي استخدمت فيه. وهذه الآثار بعيدة المدى؛ وتؤثر على حياة الأفراد وأسرهام وعلى سبل العيش والاقتصاد. وهذا هو السبب في أن أستراليا تنظر إلى الإجراءات المتعلقة بالألغام باعتبارها أحد السبل الأساسية لدفع عجلة التنمية والحفاظ على السلام والأمن.

وقد تشكل الألغام المضادة للأفراد والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وبعض الذخائر العنقودية وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب تهديداً غير متناسب للسكان المدنيين، سواء أثناء الأعمال العدائية أو بعدها. ويمكن أن تتسبب هذه المخاطر المتفجرة في الموت والمعاناة العشوائيين، وتمنع المشردين من العودة إلى ديارهم، وتحد من فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية، ويمكن أن تؤخر التنمية الاقتصادية لفترة طويلة بعد انتهاء النزاع.

وقد تم الشعور بهذه الآثار بشكل أكثر حدة في سياق الجائحة وأثرها غير المتناسب على الضعفاء والمحرومين. ويمكن للتهديد السائد بالأخطار المتفجرة أن يضر بآفاق الدول المضيفة في إعادة البناء في بيئة ما بعد النزاع ويضر بالبنى الاقتصادية والحوكمة المستدامة التي تكفل الأمن البشري والازدهار.

وتعتقد أستراليا أن الإجراءات المتعلقة بالألغام تسهم إسهاماً حاسماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن الإجراءات المتعلقة بالألغام، بما في ذلك إزالة الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والذخائر العنقودية وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب، لها أثر مباشر وإيجابي على التنمية. تمتد هذه الآثار من السماح باستخدام الأراضي مرة أخرى للزراعة وتمكين المجتمعات المحلية من زراعة المحاصيل وتحسين الأمن الغذائي، إلى توفير إمكانية الوصول الآمن إلى مرافق الرعاية الصحية وتحسين الصحة العامة ورفاه المجتمعات المتضررة. ويقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الاقتصادات تستفيد بمبلغ 11 دولاراً مقابل كل دولار يستثمر في الأعمال المتعلقة بالألغام - دون حتى أن ندخل في الحساب الحفاظ على الحياة الذي ينتج عن تطهير المناطق من هذه المخاطر.

وتعتبر أستراليا إزالة الألغام الأرضية والذخائر العنقودية والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب ضرورة إنسانية لنجاح توزيع المعونة والعودة الآمنة إلى ديارهم لآلاف المشردين المقيمين. وتحقيقاً لهذه الغاية، تقدم أستراليا التمويل لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في العراق لإجراء عمليات رسم الخرائط وإزالة الألغام.

كما تؤيد الجهود الرامية إلى مواصلة العمل بشأن إدارة المخزونات وتشجيع التعاون في بناء القدرات ووضع أفضل الممارسات. وأستراليا مؤيد قوي للبروتوكول المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب - البروتوكول الخامس - للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وإذ ننوه بأنه لا يوجد سوى 96 دولة طرفاً في هذا البروتوكول، فإننا نشجع الدول الأخرى بقوة على تأييده.

وفي سياق الصحة والإعاقة، تقدم أستراليا الدعم لضحايا الأخطار المتفجرة من خلال الحصول على الخدمات الصحية وخدمات الإعاقة الرئيسية. يتماشى هذا النهج مع المسؤولية الوطنية، ويتماشى مع المساعدة المقدمة للضحايا في مجال الصحة مع أفضل الممارسات للمساعدة الإنمائية، ويحرر الموارد اللازمة لإزالة أخطار المتفجرات.

ومنذ عام 1994، ساهمت أستراليا بأكثر من 100 مليون دولار أسترالي في أنشطة إزالة الألغام في كمبوديا. وقد أدى ذلك إلى تحرير ما يقرب من 9,67 كيلومتر مربع من الأراضي للاستخدام الإنتاجي - 8,87 كم² من التطهير و 0,80 كم² من المسح غير التقني لاستصلاح الأراضي - في عامي 2019 و 2020. وقدمت أستراليا مساهمة إضافية في عام 2021، قدرها مليون دولار أسترالي، لمواصلة تقديم المساعدة لجهود إزالة الألغام في كمبوديا. سيساعد هذا التمويل على زيادة المساحة التي يمكن تطهيرها من الألغام الأرضية، مما يجعل حياة الكمبوديين أكثر أماناً ويحرر الأراضي لاستخدامها المنتج لدعم الانتعاش الاقتصادي من مرض فيروس كورونا في كمبوديا.

كما ساعد الدعم المقدم من أستراليا إلى كمبوديا على وضع استراتيجيتها الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة من 2018 إلى 2025، مما وضع إطاراً لكمبوديا لتحقيق هدفها المتمثل في خلو كمبوديا من الألغام وهيكله تعبئة الموارد للأراضي التي تم تطهيرها في مقاطعات باتامبانغ وبانتيني مينشي وبيلين الأكثر تضرراً، حيث يحد وجود الألغام الأرضية من النشاط الزراعي.

وبالإضافة إلى ذلك، تساهم أستراليا في تحسين نوعية الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة، وكثير منهم ضحايا الألغام الأرضية، من خلال برنامج التعاون بين أستراليا وكمبوديا من أجل الخدمات المستدامة المنصفة، وهو برنامج مدته ثلاث سنوات - من 2018 إلى 2021 - وهي مبادرة بقيمة 15 مليون دولار أسترالي لتحسين استدامة الخدمات المقدمة للمعوقين ونوعيتها وشمولها.

ولا تزال هناك ظروف قد لا تتمكن فيها الحكومات من تقديم المساعدة للضحايا في أراضيها، من خلال الخدمات الصحية وخدمات الإعاقة، ولا سيما في الحالات الإنسانية. ومن الضروري في هذه الحالات أن تقدم مساعدة الضحايا من خلال المنظمات التي لها المهارات المتخصصة للقيام بذلك.

وتفخر أستراليا بعملها التعاوني في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، حيث تعمل مع الشركاء الوطنيين والدوليين للتصدي للتهديدات التي تشكلها الأخطار الناجمة عن المتفجرات، مثل الألغام الأرضية والذخائر العنقودية والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع وغيرها من مخلفات الحرب.

وتعزز أستراليا التعاون العملي وتبني القدرات الإقليمية في مجال إجراءات إزالة الألغام لأغراض إنسانية من خلال توفير التدريب المباشر للأفراد العسكريين، فضلاً عن المشاركة في المنتديات الإقليمية مثل اجتماع وزراء دفاع رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالإضافة إلى فريق الخبراء العامل المعني بإجراءات إزالة الألغام لأغراض إنسانية.

وأحد الأمثلة على التعاون العملي هو عملية أستراليا الطويلة الأمد "ضمان السلامة"، التي تساعد البلدان الجزرية في المحيط الهادئ في التخلص من مخلفات الحرب في جنوب غرب المحيط الهادئ. وتستخدم عملية "ضمان السلامة" قدرة قوات الدفاع الأسترالية على التخلص من الذخائر المتفجرة للحد من خطر مخلفات الحرب غير المنفجرة على الأرواح والممتلكات البشرية. وهي تستهدف التخلص من هذه المواد وتوفير التوعية والتدريب لدول منطقتنا لتحسين قدراتها الخاصة.

ومنذ بدايتها في عام 2008، نفذت عملية "ضمان السلامة" برامج للتخلص في جزر سليمان وفانواتو وكيريباتي وناورو وبابوا غينيا الجديدة. ويجري تنفيذ كل نسخة من عملية "ضمان السلامة" بدعوة وتعاون كامل من الحكومة المعنية.

وتبين عملية "ضمان السلامة" وفاء أستراليا بالالتزامات والمسؤوليات الدولية ذات الصلة بموجب البروتوكول الخامس للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وتبني قدرة الدول المشاركة على التخلص من الذخائر المتفجرة. ويتم اختيار موقع عملية "ضمان السلامة" استناداً إلى احتياجات الدول في منطقتنا ويجري تحديده بالتشاور مع الحكومات ذات الصلة.

كما أن إبراء الأراضي المرتبط بإزالة المتفجرات من مخلفات الحرب يعزز الازدهار الاقتصادي بالسماح للأسر والمجتمعات المحلية بزراعة المزيد من الأراضي بأمان لزراعة الأغذية والتجارة.

وعلى الصعيد العالمي، ترى أستراليا أن من المهم الاستثمار في العمل لبناء تفاهم مشترك وتحسين قدرتنا الجماعية على الاستجابة للتحديات المشتركة ذات الصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام.

وعلى سبيل المثال، دعمت أستراليا في عام 2018 وضع أول معايير في الأمم المتحدة للتخلص من الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع. وشكلت هذه المعايير خطوة هامة نحو بلورة فهم مشترك للمتطلبات وإرساء قدرات أقوى في الميدان. كما أيدت أستراليا وضع وترجمة مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية الجنسانية لبرامج الأعمال المتعلقة بالألغام وأدوات الرصد والتقييم لاستراتيجية دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام.

وفي عام 2019، سررنا بدعم خطة عمل أوصلو القوية والمراعية للفوارق بين الجنسين لتوجيه تنفيذ الدول لاتفاقية الألغام المضادة للأفراد. وفي هذا الصدد، قامت أستراليا، بالشراكة مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان، باستثمار محدد في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الإجراءات المتعلقة بالألغام، وذلك بالبناء على الجهود المبذولة لتشجيع البرامج التي تعزز حقوق المرأة وحمايتها في أفغانستان.

وترتبط بشراكات طويلة الأمد مع منظمات متعددة للإجراءات المتعلقة بالألغام، تعمل في مجال الدعوة لتشجيع تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بمخاطر المتفجرات، مثل مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية والحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية - الائتلاف المناهض للذخائر العنقودية. وخلال الفترة من 2019 إلى 2020، قدمت أستراليا أكثر من 25 مليون دولار أسترالي لمشاريع الإجراءات المتعلقة بالألغام التي تنفذها دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء آخرون، حيث قمنا بتكييف المشاريع عند الاقتضاء مع الظروف الوبائية.

كما أن أستراليا تشارك منذ مدة طويلة في تنسيق برنامج الرعاية التابع لاتفاقية الألغام المضادة للأفراد. وبينما توقف البرنامج في عام 2020 بسبب الجائحة، فقد ساعدنا في تيسير حضور 47 مشاركاً من البلدان المتضررة من الألغام اجتماعات الاتفاقية في عام 2019. وأتاح ذلك لخبراء من عواصم البلدان ذات الموارد المحدودة وخبراء ميدانيين منها التفاعل المباشر مع عمل الاتفاقية.

وفيما يتعلق بتعظيم الإمكانيات التكميلية لصكوك الإجراءات المتعلقة بالألغام، تتبع أستراليا نهجا شاملاً للحد من المعاناة الناجمة عن الاستخدام غير المشروع للأسلحة المتفجرة. وأستراليا مؤيد قوي ليس لاتفاقية الألغام المضادة للأفراد فحسب، بل أيضاً لاتفاقية الذخائر العنقودية وجميع بروتوكولات الاتفاقية

المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. ونواصل العمل من أجل الحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للألغام الأرضية والذخائر العنقودية وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب والقضاء عليها في نهاية المطاف، وفقا لالتزاماتنا الدولية. وتسعى أستراليا إلى تحسين نوعية حياة الناجين والحد من عدد الوفيات والإصابات وتعزيز قدرة البلدان على إدارة برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام.

ونحن ملتزمون بمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية الجنسانية لبرامج الأعمال المتعلقة بالألغام، التي تم تحديثها في عام 2019، بما في ذلك أحكام الإطار القانوني الواسع الذي تقوم عليه، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي نخدم حاليا في لجننتها.

وفي ضوء نهجنا الشامل، نحث الدول التي لم تتضم إلى هذه الاتفاقيات على اتخاذ خطوات ملموسة نحو القيام بذلك والوفاء بالتزاماتها. ومن خلال التصدي لمخاطر المتفجرات بطريقة متكاملة في جميع الاتفاقيات والبروتوكولات، نعتقد أن المجتمع الدولي يمكنه أن يقلل من تأثير هذه الأسلحة بطريقة كفؤة وفعالة.

بيان البعثة الدائمة للنمسا لدى الأمم المتحدة

تمشيا مع التركيز الإنساني التقليدي للسياسة الخارجية للنمسا والقائم على القواعد، تنشط النمسا في ميدان الإجراءات المتعلقة بالألغام منذ بداية عملية أوتاوا وكانت ضمن المجموعة الأساسية من الدول التي وضعت اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام في عام 1977. ولذلك، فإن هذه المناقشة المفتوحة بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام تحظى بتقدير كبير.

إن نجاح مشاريع نزع السلاح لأغراض إنسانية يتوقف دائما إلى حد كبير على التعاون الممتاز بين الدول المهتمة والمجتمع المدني. وأدى التعاون مع شركائنا، المنضوين تحت لواء الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، إلى إبرام معاهدة تحظر نوعا شنيعا من الأسلحة يقتل الناس ويشوههم دون اعتبار للنوع الاجتماعي أو السن أو المركز، ولا سيما المدنيين، حتى بعد سنوات طويلة من توقف الأعمال العدائية. وبعد أن بلغ مجموع الدول الملزمة بهذه المعاهدة 164 دولة اليوم، فقد أصبحت قصة نجاح حقيقية في مجال نزع السلاح.

غير أن كل الدول لم تنضم إليها. وتدعو النمسا تلك الدول إلى الامتناع عن إنتاج الألغام الأرضية المضادة للأفراد أو شرائها أو تخزينها أو الاتجار بها أو الاحتفاظ بها أو نقلها، وإلى النظر في التوقيع على الاتفاقية والتصديق عليها في أقرب وقت ممكن. وتدين النمسا إدانة قاطعة استخدام الألغام في أي مكان وفي أي وقت ومن جانب أي جهة فاعلة، بغض النظر عما إذا كانت دولاً أو جهات من غير الدول، وتؤكد من جديد دعمها للإجراءات التي تتصدى لتهديدات الألغام الأرضية المضادة للأفراد، بما فيها الألغام ذات الطابع اليدوي الصنع.

إن الاتفاقية مثال رئيسي على النظام الدولي القائم على القواعد، الذي يستند بقوة إلى الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. والنمسا ملتزمة بدعم مجمل الأعمال المتعلقة بالألغام: إزالة الألغام وتدمير المخزونات ومساعدة الضحايا والتوعية بالمخاطر والدعوة. ومنذ بدء نفاذ الاتفاقية، دعمت النمسا الأعمال المتعلقة بالألغام بأكثر من 34 مليون يورو في بلدان مثل أفغانستان والعراق وسورية وليبيا وأوكرانيا والبوسنة والهرسك وموزامبيق.

وتؤيد النمسا بإخلاص هدف خطة عمل أوسلو المتمثل في إيجاد عالم خال من الألغام بحلول عام 2025 وتدعو جميع الدول، وكذلك المجتمع المدني، إلى مضاعفة الجهود لتحقيق ذلك الهدف. ولكن ثمة شيء واضح: حتى بعد أن نصل إلى عالم خال من الألغام، ستستمر الحاجة إلى رعاية ضحايا الألغام الأرضية وأسرتهم. والتصدي لهذا التحدي الإنساني واجب سيشغل جدول أعمالنا أيضا لفترة طويلة في المستقبل.

بيان الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة، يشار علييف

في البداية، أود أن أهنئ وفد فييت نام على توليه رئاسة مجلس الأمن. وترحب أذربيجان بمبادرة فييت نام لعقد هذه الجلسة بشأن مسألة ذات صلة بالموضوع تماما وعلى قدر كبير من الأهمية.

ولا تزال الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة تؤثر على العديد من البلدان التي تشهد حالات النزاع أو بعد انتهاء النزاع، مما يشكل تهديدا مميتا للمدنيين وموظفي الخدمات وحفظ السلام والعاملين في المجال الإنساني.

ونقدر دعم الأمم المتحدة في تعزيز القدرة على اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالألغام في أذربيجان. وقد أسهمت الوكالة الوطنية الأذربيجانية للإجراءات المتعلقة بالألغام، التي أنشئت في عام 1999، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إزالة أكثر من 800 000 من الألغام والذخائر المتفجرة الأخرى في أذربيجان على مدى السنوات العشرين الماضية، مما ساعد على ضمان العودة الآمنة لأكثر من 160 500 مشرد إلى ديارهم.

بيد أن أذربيجان من بين البلدان التي تعاني من آثار الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب في حالات ما بعد النزاع. وكما هو معروف جيدا، شنت أرمينيا حربا شاملة على أذربيجان في نهاية عام 1991 وبداية عام 1992. ونتيجة لذلك، احتل ذلك البلد جزءا كبيرا من أراضي أذربيجان. وقد أودت الحرب بحياة عشرات الآلاف من الأشخاص ودمرت المدن والبلدات والقرى. وتعرضت جميع المناطق المستولى عليها للتطهير الإثني من سكانها الأذربيجانيين الذين تجاوز عددهم 700 000 شخص. ونتيجة لعملية الهجوم المضاد التي نفذتها القوات المسلحة لأذربيجان وتكلت بالنجاح، ردا على عمل عدواني آخر ارتكبه أرمينيا في 27 أيلول/سبتمبر 2020، حُرر من الاحتلال حوالي 10 000 كيلومتر مربع من أراضي أذربيجان تضم أكثر من 300 مدينة وبلدة وقرية في أذربيجان.

وقد وضع البيان الذي وقعه في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 رئيس جمهورية أذربيجان ورئيس وزراء جمهورية أرمينيا ورئيس الاتحاد الروسي حدا للنزاع المسلح المستمر منذ ما يقرب من ثلاثة عقود بين أرمينيا وأذربيجان ووضع معايير متفق عليها لإحلال سلام دائم في المنطقة. وفي 11 كانون الثاني/يناير 2021، وقع قادة البلدان الثلاثة بيانا مشتركا آخر يهدف إلى تنفيذ عدد من الخطوات العملية لإزالة العقبات التي تعترض الروابط الاقتصادية والنقل في المنطقة.

ومع ذلك، فمنذ التوقيع على البيان المذكور آنفا في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، قتل 20 مواطنا أذربيجانيا، من بينهم 14 مدنيا، وأصيب 87 مواطنا، من بينهم 16 مدنيا، بجروح خطيرة نتيجة لانفجارات الألغام في الأراضي المحررة. وطوال فترة النزاع، زرعت أرمينيا الألغام بشكل منهجي وعشوائي في معظم الأراضي المحتلة في أذربيجان، بما في ذلك المقابر والمواقع التاريخية .

ويرفض ذلك البلد نشر معلومات عن حقول الألغام في المناطق المحررة، وبالتالي يستهدف عمدا أرواح البشر ويحاول عرقلة جهود إعادة التأهيل والتعمير والجهود الإنسانية في الأراضي المحررة بعد انتهاء النزاع وعودة المشردين داخليا إلى ديارهم بأمان وكرامة. ويشكل سلوك أرمينيا انتهاكا واضحا للقانون الدولي ويدل على عدم رغبتها في الامتثال لالتزاماتها الدولية والامتناع عن سياسات المواجهة.

وأكد الأمين العام في تقريره عن النهج الشامل للإجراءات المتعلقة بالألغام (S/2018/623) أن الإجراءات المتعلقة بالألغام، تمهيدا للسلام والتنمية المستدامة، تسهم إسهاما عمليا هاما في بناء الثقة بين الأطراف. وعلى نفس المنوال، تشير المذكرة المفاهيمية التي أعدت لجلسة اليوم (S/2021/284) إلى أن للإجراءات المتعلقة بالألغام أهمية حاسمة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة وتسهم بشكل إيجابي في تحقيق الاستقرار واستدامة السلام.

وهذه الكلمات ملحة للغاية اليوم، إذ أن الحالة الجديدة في منطقتنا تمهد الطريق أمام مئات الآلاف من المشردين قسرا لممارسة حقهم في العودة الآمنة والكرامة إلى أماكنهم الأصلية، وعلى الرغم من العواقب المدمرة للحرب، فإنها توفر فرصة فريدة وأفاقا حقيقية لبناء السلام وتعزيز الاستقرار واستعادة التعايش السلمي والنهوض بالخطوة المتعلقة بالمصالحة والاستثمار في التنمية الاقتصادية والتعاون. ولذلك، فإن الاستجابة الدولية العاجلة أمر حاسم لضمان العدالة والمساءلة وحماية حياة وحقوق الإنسان لأولئك الذين يعيشون تحت التهديد الذي تشكله الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب.

بيان الممثلة الدائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة، رباب فاطمة

أود أن أشكر الرئاسة الفيتنامية على عقد المناقشة الهامة اليوم بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام والحفاظ على السلام. وأشكر مقدمي الإحاطات على أفكارهم الثاقبة .

إن التزام بنغلاديش بنزع السلاح العام والكامل والتزام كامل وثابت. ولا تزال بنغلاديش، وفقا لواجباتها بموجب دستورها، في الطليعة فيما يتعلق بالاضطلاع بالالتزامات بموجب جميع معاهدات نزع السلاح الرئيسية المتعددة الأطراف. وكانت بنغلاديش من أوائل البلدان القليلة في جنوب آسيا التي انضمت إلى اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، وقد امتثلنا امتثالا تاما لالتزاماتنا بموجب المعاهدة بتدمير مخزوناتها في الإطار الزمني المحدد.

وتعتبر الألغام الأرضية عادة جزءا من المجال الأمني. ومع ذلك، وبالنظر إلى الطابع المتعدد القطاعات للإجراءات المتعلقة بالألغام، ينبغي فهمها على نحو شامل وتطبيقها في إطار شامل لبناء السلام من أجل الحفاظ على السلام. وقد أحرز المجتمع الدولي بعض التقدم في التصدي لخطر الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، وهو ما تجلّى في الانخفاض الكبير في عدد الضحايا على مدى العقد الماضي، وكذلك في تعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام.

لكن لا تزال هناك تحديات. وهناك قلق متزايد إزاء العواقب الإنسانية لاستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وعلاوة على ذلك، في حالات ما بعد انتهاء النزاع، لا تزال الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب تقتل وتشوه، مما يجعل عودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم مستحيلة في كثير من الأحيان.

ولا تزال بنغلاديش تشعر بالقلق إزاء الخسائر التي تكبدها حفظة السلام لدينا بسبب الاستخدام العشوائي للأجهزة المتفجرة المرتجلة من جانب جهات فاعلة من غير الدول في أماكن انتشار بعض البعثات. ومن الأهمية بمكان إيلاء مزيد من الاهتمام لاستخبارات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتعزيز الدعم المقدم إلى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في مجال إزالة الألغام، بما في ذلك عن طريق نشر المزيد من الخبرات والمعدات.

ونؤيد الفكرة القائلة بضرورة إدماج أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام في الإطار الأوسع لأركان الأمم المتحدة الثلاثة لكي تشمل نهجا إنسانيا وإنمائيا أوسع نطاقا، وتوسع نطاق الأنشطة. وفي هذا الصدد، أود أن أعرض الأفكار التالية.

أولا، إن الحفاظ على السلام وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 متكاملان ومتعاضدان في تعزيز احترام حقوق الإنسان والإدماج والمساواة بين الجنسين. فآلاف ضحايا الألغام أو المتفجرات من مخلفات الحرب معرضون لخطر التخلف عن الركب في ميداني التنمية والشؤون الإنسانية. ولذلك، ينبغي اتخاذ إجراءات تعاونية وشاملة عند التركيز على أنشطة إزالة الألغام.

ثانيا، يتعين على المجتمع الدولي أن يزود واضعي السياسات على الصعيدين الوطني والدولي بالبيانات والتحليلات المحددة السياق بشأن اتجاهات الإجراءات المتعلقة بالألغام والتحديات الناشئة. وندعو

إلى تخصيص الموارد اللازمة لأنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام، فضلا عن خدمات الرعاية والحماية للضحايا.

ثالثا، ينبغي للجهات الفاعلة الدولية أن تدعم الدول المتضررة في وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية وصياغة قوانين وسياسات تكفل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم الضحايا. وينبغي لها أيضا أن تزود السلطات الوطنية بالمساعدة التقنية ودعم بناء القدرات في أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام.

رابعا، ينبغي أن تقوم بتكثيف الجهود من أجل تعميم وتنفيذ جميع اتفاقيات الإجراءات المتعلقة بالألغام، وتدعو البلدان التي لم توقع أو تنضم بعد إلى الاتفاقيات ذات الصلة إلى القيام بذلك.

وأخيرا، ينبغي لمجلس الأمن أن يبقي تركيزه منصبا بشكل واضح على معالجة آثار الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، وأن يزيد من إدماج جميع أبعاد الإجراءات المتعلقة بالألغام. ولا بد أيضا من التنسيق في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة لتحسين اتساق وفعالية وأثر الاستجابات الجماعية المقدمة لدعم السلطات الوطنية في هذا المجال.

بيان الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، فيليب كريدلكا

إن استمرار التهديد الذي تشكله الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع للأرواح البشرية والأمن والجهود الإنسانية هو محور اهتمام جدي لمجلس الأمن. وقد ظلت الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، على وجه الخصوص، تؤثر على نحو متزايد على أعمال عمليات حفظ السلام وتسببت في وقوع العديد من الإصابات بين حفظة السلام.

إن الإجراءات المتعلقة بالألغام عامل حاسم في تمكين الجهود السياسية والإنسانية على السواء. فهي تسمح للاجئين والمشردين داخليا بالعودة بأمان إلى ديارهم وتساهم في تحقيق الاستقرار وبناء السلام. ولذلك فإننا نقدر عقد مناقشة اليوم، فضلا عن المبادرات الأخرى المتخذة للمساعدة على زيادة إدماج مسألة الإجراءات المتعلقة بالألغام في أعمال مجلس الأمن.

ومن شأن الصياغة المناسبة في إطار ولايات عمليات حفظ السلام، وعمليات الإبلاغ المكرسة في تقارير الأمين العام أن تعزز المساهمة التي تقدمها الإجراءات المتعلقة بالألغام في تحقيق أهداف البعثات المعنية على نحو كامل. وفي كثير من الأحيان يعتمد العمل التحضيري للتصدي لتهديدات المتفجرات، مثل تدريب قوات البلدان المساهمة قبل الانتشار، على التمويل الطوعي. فينبغي تمويل التخفيف من مخاطر الذخائر المتفجرة من خلال حساب دعم حفظ السلام.

وينبغي للإجراءات المتعلقة بالألغام أن تتكيف مع البيئات المتغيرة، وفي هذا الصدد، يلزم اتباع نهج أكثر تكاملا لتعزيز قدرتنا على التصدي للتهديد الناشئ عن الهجمات بالأجهزة المتفجرة يدوية الصنع. وينبغي لعمليات حفظ السلام والجهات الفاعلة الأخرى في الميدان أن تتبادل المعلومات بصورة منتظمة عن جميع الحوادث التي تنطوي على أجهزة متفجرة يدوية الصنع وأن تعتمد تدابير دفاعية مناسبة. ويلزم بذل المزيد من الجهود لمنع الحصول على السلائف الكيميائية. ويعني ذلك، في الميدان، التخلص بسرعة من المتفجرات من مخلفات الحرب، بما في ذلك حقول الألغام القديمة، وكفالة الإدارة الآمنة لمخزونات الذخيرة. وعلى نطاق أوسع، ينبغي وضع خرائط لطرق الاتجار بالسلائف الكيميائية المتفجرة. ويمكن لعمليات حفظ السلام وأفرقة الخبراء أن تساعد في جمع المعارف بشأن سلاسل إمداد الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع.

ولوكالات الأمم المتحدة، وفقا لولايات كل منها، وفي إطار الاحترام الكامل للمسؤولية الرئيسية للدول، دور توديه في مساعدة وحماية المتضررين من الذخائر المتفجرة وتمكين الأفراد والمجتمعات المتضررة وتعزيز القدرات الوطنية على إدارة مخاطر الذخائر المتفجرة. وفي هذا الصدد، تشيد بلجيكا بالدور الذي تضطلع به دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، ولا سيما في دعمها لعمليات السلام المنتشرة في بيئات شديدة الخطورة. وينبغي تمويل الدعم الذي تقدمه دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام لتخفيف خطر الذخائر المتفجرة في عمليات السلام من خلال حساب دعم عمليات حفظ السلام لكي يكون متسقا ومستداما. وقد تبرعت بلجيكا، على مدى العامين الماضيين، بمبلغ 3 ملايين يورو لأنشطة دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في العراق، وبمليون يورو لعملها في سورية.

وفي مواجهة التهديدات المتعددة للذخائر المتفجرة، نُذكر مرة أخرى بالأهمية الحاسمة لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، المعروفة أيضا باسم اتفاقية أوتاوا. فهي توفر حلا طويل الأجل بحظر الألغام المضادة للأفراد ويلتزم الدول الأطراف بتدمير المخزونات وإزالة حقول الألغام الموجودة.

ويهيىب بلدي بجميىء الدول التي لم تصبىء بعد أطرافا في اتفاقيه أوتاوا، ولا سيما الدول الءائزة الرئيسية للألغام المضادة للأفراد، أن تمضي قءما نحو التوقيع على اتفاقيه أوتاوا والتصديق عليها، وفي غضون ذلك، أن تتبع سياسة الإعلان الذاتي عن اءءم الاءءءاءم.

بيان البعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة

على الرغم من أن الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع لا تزال تخيم بظلالها على ثلث الدول في المجتمع الدولي، ولها تأثير مباشر على حياة ورفاه وسبل معيشة مجموعات سكانية برمتها، فإنها لا تزال موضوعاً مهماً. ولذلك فإن البرازيل تشكر الرئاسة الفيتنامية على عقدها مناقشة اليوم المفتوحة وافتتاحها الانتباه إلى هذه المسألة.

وتمثل جلسة اليوم فرصة قيمة لمناقشة دور مجلس الأمن في التصدي للتحديات التي تواجه الإجراءات المتعلقة بالألغام والتعاون في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، بغية تلبية احتياجات المجتمعات والبلدان المتضررة. وبالإضافة إلى ذلك، نأمل في أن تتاح للبلدان فرصة لتبادل أفضل الممارسات بشأن كيفية دفع الجهود الدولية لإزالة الألغام لأغراض إنسانية من خلال المبادرات المتعددة الأطراف والثنائية على حد سواء.

إن الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب من بين أسوأ مخلفات النزاعات، ولا سيما في العالم النامي، بالإضافة إلى ما تسببه من دمار ومعاناة. وعلاوة على ذلك، فإن الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع تشكل أحد الأسباب الرئيسية للوفيات في بعثات حفظ السلام. ويمكن أن تؤدي آثارها الطويلة الأجل على السكان المدنيين، ولا سيما على الفئات الضعيفة، إلى تعطيل حياة المجتمعات المحلية لأجيال مما يجعل جهود بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع صعبة للغاية. وعلى الرغم من أن أطراف النزاع تتحمل مسؤولية تخفيف الخطر الذي تشكله الأجهزة المتفجرة على المدنيين، فإن الأثر الإنساني الخطير للألغام المضادة للأفراد يجعل مبادرات إزالة الألغام لأغراض إنسانية مسؤولية أخلاقية على المجتمع الدولي بأسره. وبناء على ذلك، تنتمي البرازيل على مجلس الأمن لاتخاذ القرار 2365 (2017) وإدراجه الأنشطة المتصلة بالألغام في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة.

وتدين البرازيل الاستخدام العشوائي للعبوات الناسفة في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. ويرى بلدنا أنه يجب على مجلس الأمن أن يواصل التصدي للإجراءات المتعلقة بالألغام لأن القيام بذلك يعزز تنقل وسلامة السكان المدنيين وسلامة حفظة السلام والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية.

وقد سعت البرازيل، على الرغم من عدم وجود مناطق ملوثة بالألغام الأرضية داخل أراضيها الإقليمية، إلى المساهمة في الجهود الدولية لإزالة الألغام لأغراض إنسانية، سواء من خلال العمليات الميدانية أو مبادرات بناء القدرات. ومن المفهوم أن عمليات إزالة الألغام لأغراض إنسانية تؤدي دوراً حيوياً في تعزيز الاستقرار والمصالحة وبناء السلام، لأن هذه العمليات حاسمة لإعادة إدماج الأراضي الإقليمية وإعادة توحيد المجتمعات المنقسمة وإعادة بناء الهياكل الأساسية واستئناف النشاط الاقتصادي. وترحب البرازيل في هذا الصدد بالقرار التاريخي الذي اتخذ هذا العام في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التي تشجع، بالشراكة مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، على نشر أفرقة تدريب متنقلة متخصصة تركز على تحسين مهارات البلدان المساهمة بقوات في إزالة الألغام والكشف عن الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع وإزالتها.

وفي نطاق الأمم المتحدة، أسهمت البرازيل في جهود هامة لإزالة الألغام لأغراض إنسانية في القارة الأفريقية، ولا سيما أثناء بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا. وشاركت البرازيل بنشاط، تحت رعاية منظمة

الدول الأمريكية، في بعثة المساعدة لإزالة الألغام في أمريكا الوسطى وفي بعثة المساعدة لإزالة الألغام في أمريكا الجنوبية. وكذلك وضعت البرازيل مشاريع هامة في مجال إزالة الألغام لأغراض إنسانية وبناء القدرات من خلال اتفاقات ثنائية مع عدد من البلدان، مثل أنغولا وبنن وكولومبيا وموزامبيق.

وظل مركز التدريب المشترك لعمليات السلام البرازيلي يقدم، منذ عام 2011 برنامجا تدريبيا محددا للإجراءات المتعلقة بالألغام يهدف إلى إعداد أفراد عسكريين لأداء مهام الإشراف والرصد الدوليين في بعثات إزالة الألغام للأغراض الإنسانية تحت رعاية المنظمات الدولية. ويدرب البرنامج الأفراد العسكريين البرازيليين والأجانب على العمل مستشارين في عمليات صنع القرار في بعثات إزالة الألغام لأغراض إنسانية، فضلا عن تقديم الدعم التقني إلى هيئات الأمم المتحدة وهيئات منظمة الدول الأمريكية والمؤسسات الحكومية في البلدان المضيفة والمنظمات غير الحكومية العاملة في بيئات إزالة الألغام لأغراض إنسانية.

وتشكل جائحة فيروس كورونا تهديدا جديدا للمجتمعات المتضررة من الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، فضلا عن التحديات الإضافية التي تواجهها جهود إزالة الألغام لأغراض إنسانية. بيد أنه يمكن التخفيف من حدة هذه التحديات بتنفيذ إجراءات منسقة في مجال الصحة والسلامة، وكذلك باستخدام التكنولوجيا المناسبة التي ينبغي إتاحتها في الميدان.

والبرازيل، بوصفها طرفا فخورا في اتفاقية أوتاوا، سعت إلى الوفاء بمسؤولياتها الأخلاقية في الجهود الدولية المتعلقة بإزالة الألغام، وتعترم مواصلة التعاون مع الشركاء داخل منطقتها وخارجها من أجل بناء القدرات وتعزيز المبادرات الإنسانية لإزالة الألغام في جميع أنحاء العالم.

بيان البعثة الدائمة لكندا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

تود كندا أولاً أن تشكر جمهورية فييت نام الاشتراكية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، التي ستسمح لنا بالتفكير ملياً في التحديات الجديدة التي تفرضها الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة على المدنيين وحفظه السلام والعاملين في المجال الإنساني وموظفي الإجراءات المتعلقة بالألغام. كما أنها تتيح فرصة لمناقشة دور مجلس الأمن في الإجراءات المتعلقة بالألغام.

وتعرب كندا عن قلقها العميق إزاء كون عام 2019، وفقاً لما ذكره مرصد الألغام الأرضية، هو العام الخامس على التوالي الذي سجلت فيه أعداد كبيرة من الإصابات - أكثر من 5500 إصابة على مستوى العالم - بسبب الاستخدام العشوائي للألغام المضادة للأفراد والألغام المضادة للمركبات، بما في ذلك من مخلفات الذخائر العنقودية وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب وعدد كبير من الألغام المرتجلة. وقد أسفر استخدام الألغام المرتجلة عن وقوع عدد كبير من الضحايا في السنوات الأخيرة، وكانت الغالبية العظمى من الضحايا من المدنيين، بمن فيهم العديد من الأطفال.

وتدين كندا أي استخدام للأجهزة المتفجرة المرتجلة من جانب أي جهة فاعلة. ونذكر بأن الألغام المضادة للأفراد تحدد بموجب معاهدة أوتاوا استناداً إلى كيفية إطلاقها؛ وهي "مصممة بحيث تنفجر بوجود شخص أو قربه أو ملامسته، ومن شأنها أن تؤدي إلى شل أو إصابة أو قتل شخص أو أكثر"، وهي غير محددة على أساس طريقة تصنيعها. وهذا يعني أن الاتفاقية تنطبق على جميع الألغام المضادة للأفراد، سواء كانت مرتجلة أو مصنعية الصنع. ومع أخذ هذا الفهم في الاعتبار، تدعو كندا جميع الدول إلى أن تعلن رسمياً أن الألغام المضادة للأفراد ذات الطابع المرتجل تندرج في إطار الاتفاقية، حيث تندرج ضمن التعاريف الواردة في المادة 2 من معاهدة أوتاوا.

وعلاوة على ذلك، تدعو كندا بنشاط إلى اتباع نهج شامل إزاء نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، بما في ذلك إشراك الشباب ومشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة. ونطبق أيضاً منظوراً جنسانياً في جميع أنشطة البرمجة المتصلة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة. وبهذا المعنى، نعتقد أن مشاركة المرأة في التوعية بمخاطر الألغام والمسح والتواصل مع المجتمعات المحلية وأعمال إزالة الألغام أمر أساسي للوصول إلى الشرائح السكانية التي يتعذر على الفرق المكونة من الذكور فقط الوصول إليها. ووفقاً لخطة المرأة والسلام والأمن، نحث الدول على أن تدمج الاعتبارات الجنسانية إجمالاً في جهود الإجراءات المتعلقة بالألغام وأن تكفل برامج إزالة الألغام والتوعية بالمخاطر ومساعدة الضحايا حقوق الإنسان لجميع النساء والفتيات واحتياجاتهن.

وما فتئت كندا مؤيداً قوياً للمعاهدة وأهدافها، كما يتضح من مشاركتنا في أنشطة المعاهدة ومساهمة كندا بمبلغ 450 مليون دولار في الأعمال المتعلقة بالألغام في جميع أنحاء العالم على مدى العقدين الماضيين (1999-2021). ومن بين التزاماتنا، تقدم كندا الدعم المؤسسي للحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، الذي يشمل دعم وحدات دعم التنفيذ في كل من اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية.

ونبحث باستمرار عن طرق جديدة ومبتكرة لتعميق مشاركتنا في الأعمال المتعلقة بالألغام. وستواصل كندا الدعوة إلى إضفاء الطابع العالمي على معاهدة أوتاوا وتركيز جهودنا على السعي الطموح لتحقيق هدف عام 2025 المتمثل في عالم خال من الألغام المضادة للأفراد. ولن ننجح إلا بقوة جهودنا الجماعية.

وأخيراً، ندرك كندا أن مجتمع الإجراءات المتعلقة بالألغام قد تأثر بشدة وبوباء مرض الفيروس التاجي. وما زلنا ملتزمين بالمساهمة بقدر ما نستطيع ومواصلة العمل مع شركائنا لمساعدتهم على التغلب على تلك التحديات.

بيان البعثة الدائمة لشيلي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

نشكر فيبیت نام على إتاحة الفرصة لتشاطر تجربة شيلي في العملية الحساسة لإزالة الألغام في بلدنا، التي بدأت في عام 2003 وانتهت في آذار/مارس 2020. وكان أهم درس تعلمناه هو ضمان أن يكون هدفنا هدفاً مشتركاً. ولتحقيق ذلك، يلزم بذل جهود مشتركة تحت رعاية اتفاقية أوتاوا من جانب الدول والمؤسسات والمجتمع المدني.

وعليه، فقد أعلنت شيلي رسمياً قبل أكثر من عام بقليل خلوها من الألغام المضادة للأفراد، وبذلك أسهمت من خلال عملها المشترك بين القطاعات في تحقيق هدف أكبر بكثير، ألا وهو إزالة الألغام على الصعيد العالمي.

وانطوت العملية على 17 عاماً من الجهود المتواصلة، دون انقطاع أو تأخير، وامتدت عبر خمس حكومات في بلدي، مما يدل على أن هذا التعهد قد نفذ كسياسة للدولة وأن ذلك القرار ظل دون تغيير مع مرور الوقت.

وقد راعت شيلي في جهودها الموقع الجغرافي لحقول الألغام، وحماية المدنيين، وإشراك المجتمعات المحلية، وتقديم المساعدة للضحايا وتعويضهم، وأخيراً، الوقاية، بما في ذلك التوعية.

وفي هذا الصدد، أنشئ إطار مؤسسي يدعم العملية، من خلال اللجنة الوطنية لإزالة الألغام، تحت سلطة رئاسة الجمهورية، ويتألف من فريق متعدد القطاعات برئاسة وزارة الدفاع، بمشاركة هيئة الأركان المشتركة ووزارات الخارجية والمالية والصحة، الذي أثبت أولاً أن وجود الألغام المضادة للأفراد والألغام المضادة للدبابات في بلدنا كان لأسباب دفاعية بحتة.

ووضعت اللجنة الوطنية لإزالة الألغام خطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية للفترة 2003-2020، التي كفلت الامتثال للاتفاقية. والأدوار التي قام بها الجيش والبحرية والقوات الجوية كانت حاسمة لنجاح تلك المهمة، التي عالجت التحديات المناخية والجغرافية وتحديات الوصول، التي جعلت هذه الجهود في مناسبات عديدة أكثر خطورة إلى حد بعيد بالنظر إلى خصائص أراضي بلدنا.

وكان النهج الإقليمي واللوجستي أساسياً في تنفيذ عملية دقيقة لإزالة الألغام، مع إيلاء اهتمام خاص للمدنيين 5 و 6-3 من اتفاقية أوتاوا، اللتين تشددان على الحاجة إلى عملية تركز على السكان ورفاههم، بما في ذلك حماية المدنيين، وإعطاء الأولوية للجهود المبذولة وفقاً لقرب حقول الألغام من المناطق المأهولة بالسكان؛ والحقول الواقعة بالقرب من الحدود؛ وأخيراً، الحقول الواقعة في المناطق التي يصعب الوصول إليها.

وأعد أيضاً سجل وطني للضحايا للمساعدة في هذه العملية، التي شملت ما مجموعه 209 ضحايا - 103 مدنيين و 106 من الأفراد العسكريين. كما أنها توفر الرعاية الصحية الشاملة، مما ييسر إقامة المزيد من الروابط الشخصية، ويسمح بالتعاون الوثيق بين الطرفين. وأجريت أيضاً سلسلة من المقابلات المنزلية، ومن خلال حوار مستمر مع الضحايا، أمكن تحديد احتياجاتهم الأكثر إلحاحاً وتوفير إعادة التأهيل والجبر والمساعدة لضحايا الحوادث الناجمة عن الألغام، استناداً إلى القانون رقم 21,021 لعام 2017.

واستكملت اللجنة هذه العملية بأنشطة وقائية تستهدف أساسا الفئات المعرضة للخطر، أي الأشخاص الذين يعيشون في المناطق القريبة من حقول الألغام التي تم تطهيرها فيما بعد.

ويؤدي تعليم الأجيال المقبلة في هذا الصدد دورا رئيسيا، وقد وضع برنامج بالتنسيق مع وزارة التعليم شمل، ضمن أنشطة أخرى، عرض مسرحية بعنوان "إزالة الألغام والمدرسة".

وليست هذه العملية مهمة سهلة، وذلك بسبب التكاليف المالية الكبيرة المرتبطة بإزالة الألغام نفسها وكذلك العبء المهني والبشري الثقيل على أولئك الذين يضطعون بذلك العمل الخطير في الميدان. وفي بعض الحالات من الضروري استمرار نوبات العمل على مدار الساعة لتلبية الحاجة إلى إزالة الألغام في المواعيد النهائية المحددة، بالإضافة إلى الحاجة إلى العمل على مدار الساعة. وهناك المسائل اللوجستية مثل إنشاء المخيمات وصيانتها نظرا لوعورة الأراضي والظروف الجغرافية القاسية في بلدنا بالإضافة إلى المسائل المتصلة بالارتفاع في شمال البلد وتحول مواقع الألغام نتيجة للأمطار الغزيرة أو بسبب التعرض للمناخات شديدة البرودة السائدة في الجنوب.

ويمكننا القول اليوم أن العدد الإجمالي للألغام التي دمرت بلغ 181 814 لغما، ولكن يجب أن نتذكر التضحيات والخسائر التي تحملها أولئك الذين وقعوا ضحية أحد الحوادث العشرة التي وقعت أثناء عملية إزالة الألغام خلال الفترة 2005-2018.

ولم يكن بوسع شيلي أن تحقق ما نبلغ عنه اليوم خلال هذه المناقشة لولا التعاون الدولي المتبادلين فضلا عن التعاون الإقليمي بصفة خاصة. وفي هذا الصدد شاركت شيلي في برامج المساعدة والتعاون في نيكاراغوا بناء على تعليمات تتعلق بإزالة الألغام وفي أمريكا الوسطى حيث شاركنا في مهمة للمساعدة وإزالة الألغام وفي الأرجنتين من خلال التعاون الثنائي لتبادل البيانات وفي بوليفيا، لا سيما في تدريب أفراد الجيش البوليفي في مجال إزالة الألغام وفي بيرو حيث تم تبادل الخبرات في مجال إزالة الألغام لأننا نرى أن خبرتنا في المنطقة ربما تقدم مساهمة لمن يحتاجون إليها.

وفي الختام، أود أن أكرر الإعراب عن امتناننا العميق للمساهمات الهامة التي قدمها المجتمع الدولي لتحقيق تلك الغاية، بما في ذلك توفير معدات الحماية والكشف عن الألغام وتدريب الأفراد الذين شاركوا في عملية إزالة الألغام والذين واجهوا صعوبات جغرافية ومناخية بسبب قسوة الظروف الجغرافية التي جعلت من الصعب تحديد المواقع ثم تدمير الألغام، خاصة بسبب التباينات في المواقع الأصلية.

ونأمل أن تكون خبرة بلدنا مفيدة للبلدان الأخرى التي تشارك في عمليات مماثلة. ونؤكد من جديد استعدادنا لمواصلة تقديم الدعم المتعدد الأطراف سعيا لتحقيق هدفنا المشترك: تحقيق عالم خال من الألغام المضادة للأفراد في نهاية المطاف.

بيان الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة، غييرمو روكي فيرنانديز دي سوتو بالديراما

[الأصل: بالإسبانية]

تهنئ كولومبيا فيبيت نام على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

ونحن مقتنعون بأن هذه المناقشة ستؤدي إلى فهم أوسع وأشمل لأهمية تعزيز التعاون والجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تحديد التهديدات والتحديات الجديدة التي تشكلها الألغام المضادة للأفراد والذخائر غير المنفجرة والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. ويعدّ تعزيز العمل في هذا المجال بطريقة شاملة هدفا رئيسيا بالنظر إلى الأبعاد الإنسانية للمسألة.

لقد تأثر بلدنا بهذا النوع من الأسلحة حيث تتحمل الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول والجماعات الإجرامية المنظمة وكذلك الجماعات المسلحة المنظمة المتبقية المسؤولية عن استخدامها العشوائي. وأثر هذا العمل غير القانوني، المرتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصادات غير القانونية، على السكان المدنيين والقوات المسلحة في انتهاك للأنظمة الوطنية والدولية السارية.

وعملت كولومبيا لسنوات في مواجهة تلك الآفة والقضاء عليها نهائيا وفاء بالتزامها للتعهدات الدولية المنصوص عليها في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، وكذلك البروتوكول الإضافي الثاني للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة.

وفي بلدنا يعدّ مكتب المفوض السامي للسلام الهيئة التقنية الوطنية للإجراءات الشاملة لمكافحة الألغام المضادة للأفراد. وتتمثل ولايته في ضمان استجابة فعالة تستند إلى ثلاث ركائز هي: إزالة الألغام للأغراض الإنسانية وتقديم المساعدة الشاملة للضحايا والتتقيف بمخاطر الألغام. وتعتبر هذه الركائز آليات لتعزيز بناء السلام ونشر الثقافة القانونية بوصفها سياسات حكومية، خاصة في أكثر الأقاليم تأثرا. وذلك ممكن بفضل التنسيق المناسب للسياسات مع الأقاليم، بما في ذلك إقامة الترابط مع السياسات العامة الرئيسية الأخرى الرامية إلى تحقيق الاستقرار في الأقاليم.

ونواصل تنفيذ الخطة الاستراتيجية المعنونة "كولومبيا خالية من الألغام المضادة للأفراد في الفترة 2020-2025" والخطة التنفيذية لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية للفترة 2020-2025 اللتان تشكلان الأساس لوضع وتنفيذ الإجراءات التي من شأنها أن تسمح بإعلان البلد خاليا من الألغام بحلول عام 2025.

لقد بدأت أولى عمليات إزالة الألغام لأغراض إنسانية في البلد في عام 2004. وفي السنوات الاثنتي عشرة الماضية ونتيجة للإجراءات المنسقة والمعززة التي اتخذتها الدولة انتقلنا من تطهير 161 119 مترا مربعا في عام 2009 إلى تطهير 365 547 مترا مربعا في عام 2020 - أي تطهير ما يزيد على عشر مرات من الأراضي. وبالإضافة إلى ذلك، تم تدمير 108 أجهزة متفجرة في عام 2009 وهو رقم ارتفع الآن إلى أكثر من 575 من تلك الأجهزة.

ولمواصلة إحراز تقدم إيجابي أنشأت الحكومة الوطنية برنامج العمل الشامل لمكافحة الألغام المضادة للأفراد بهدف التخفيف من الأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للألغام المضادة للأفراد والذخائر غير المنفجرة من خلال تصميم وتنفيذ مشاريع تركز على حماية وضمان التعايش الصحي في الأقاليم.

وفي عام 2020 أحرزت كولومبيا تقدماً في مجال إزالة الألغام على الرغم من التحديات التي تفرضها جائحة مرض فيروس كورونا. ومن المتوقع أن تعلن الحكومة الوطنية قبل نهاية نيسان/أبريل 2021 عن خلو 18 بلدية إضافية من الألغام المضادة للأفراد. وسيكون ذلك بالإضافة إلى 154 بلدية تم تطهيرها بالفعل منذ عام 2018. وبالتالي تقترب كولومبيا من الهدف المحدد في خطة التنمية الوطنية لتطهير 180 بلدية من الألغام بحلول عام 2022.

وفيما يتعلق بالنتائج بشأن مخاطر الألغام بُذلت جهود باستخدام نهج متباين لمختلف فئات السكان، بما في ذلك مجتمعات السكان الأصليين والمنحدرين من أصل أفريقي.

وحتى شباط/فبراير نفذ 20 939 نشاطاً تنقيفياً بشأن مخاطر الألغام من بينها 35,03 في المائة في حالات الطوارئ و 34,62 في المائة في عمليات إزالة الألغام لأغراض إنسانية و 20,45 في المائة في حالات الاستجابة السريعة و 9,9 في المائة في مجال التعليم - استفاد منها 570 805 أشخاص. ويتمثل الهدف النهائي من التنقيف بمخاطر الألغام وعمليات إزالة الألغام لأغراض إنسانية في ضمان عدم وقوع المزيد من الكولومبيين ضحايا لتلك الأجهزة، وبالتالي استعادة حقهم في استخدام أراضيهم بحرية تامة. ولذلك، خصصت حكومة كولومبيا في عام 2020 موارد كبيرة لوضع أنشطة مباشرة مع ست رابطات للناجين بغية مواصلة التزامها تجاه الضحايا.

ومن بين الممارسات الجيدة التي يجري تنفيذها في كولومبيا، أود أن أشير إلى إنشاء مسار الرعاية الشاملة الذي يكفل حصول الضحايا على المساعدة والاهتمام والتعويض، وبالمثل إنشاء الشبكة الوطنية للناجين من الألغام المضادة للأفراد كوسيلة لبناء الثقة بين الدولة والضحايا.

وأود أيضاً أن أشير إلى المشروع التجريبي الناجح لإزالة الألغام لأغراض إنسانية الذي نفذ في كولومبيا في عام 2015 بالتعاون مع مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية. وساعدت الجهود التي بُذلت بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة على تعزيز إعادة إدماج المقاتلين السابقين بموجب المبادئ التوجيهية التي وضعتها الحكومة الوطنية.

وبالرغم من التقدم الكبير والإنجازات الهامة التي تحققت في السنوات الأخيرة، لا تزال كولومبيا تواجه التحديات بسبب استمرار الجماعات المسلحة المنظمة في استخدام الألغام اليدوية الصنع المضادة للأفراد.

ونحن ممتنون على التعاون التقني والمالي للمجتمع الدولي من أجل تعزيز الإجراءات الشاملة المتعلقة بالألغام. وندعو أيضاً إلى تكثيف الجهود لتحقيق ذلك الهدف.

وفي الختام، أود أن أكرر تأكيد التزام كولومبيا الثابت بتحقيق هدف إنشاء بلد خال من الألغام بحلول عام 2025. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد استعدادنا لتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة على مر السنين مع المجتمع الدولي.

بيان البعثة الدائمة لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة

في البداية، تود كوستاريكا أن تهنيئاً فيببب نام على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة على المستوى الوزاري بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام بوصفها عاملاً حاسماً في جهود مرحلة ما بعد انتهاء النزاع لتحقيق الاستقرار والتنمية وبناء السلام. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام، أنطونيو غوتيريش؛ والسفير ستيفانو توسكانو، مدير مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية؛ ونغوين شي ديو لينه، مديرة مشروع التجديد - فريق نسائي لإزالة الألغام في المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية في فيتنام - على بياناتهم الثاقبة.

إن الجهود الرامية إلى التخفيف من أثر الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع والمتفجرات من مخلفات الحرب، التي تشمل قذائف المدفعية غير المنفجرة والقنابل اليدوية وقذائف الهاون والصواريخ والقنابل التي تلقى من الطائرات والذخائر العنقودية، هي جهود حاسمة بالنسبة للسلام والأمن العالميين. غير أن أنجع طريقة لمنع الضرر الذي تسببه هذه الأسلحة هي منع استخدامها في المقام الأول والتنفيذ الكامل للمعاهدات التي تحظر الألغام الأرضية والذخائر العنقودية.

وفي ذلك الصدد، أود أن أبرز ثلاث نقاط.

أولاً، تشجع كوستاريكا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تجديد التزامها السياسي والمالي بمسألة الألغام الأرضية والذخائر العنقودية والبقاء على المسار الصحيح حتى انتهاء المهمة. وينبغي للدول التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية أن تتخذ خطوات فورية لتصبح من الموقعين، وتجب الإدانة علناً لأي استخدام للألغام الأرضية والذخائر العنقودية. وتدعو كوستاريكا الدول غير الموقعة على الاتفاقية إلى التوقف عن استخدام الألغام الأرضية والذخائر العنقودية، وتحث الجهات المانحة للإجراءات المتعلقة بالألغام على البقاء منخرطة تماماً وبذل كل ما في وسعها لتعزيز إزالتها الفعالة وفي الوقت المناسب.

ثانياً، من الدبلوماسيين إلى مزيلي الألغام، ومن المدافعين إلى الناجين، تؤدي المرأة دوراً حاسماً في الجهود العالمية المتعلقة بالألغام، وينبغي الاحتفال بمشاركاتها في جميع المجالات ودعمها. ولذلك، من الأهمية بمكان تعزيز الصياغة المتعلقة بالمشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في الإجراءات المتعلقة بالألغام في الحالات الخاصة ببلدان معينة وفي سياق عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، تود كوستاريكا أن تبرز العمل الذي تقوم به منظمة "هالو ترست" في تدريب وتوظيف أفرقة إزالة الألغام النسائية في أفريقيا، مما يهيئ مجالاً لتمكين المرأة مع إزالة الألغام الأرضية وجعل الأراضي آمنة. إن إزالة الألغام الأرضية لأغراض إنسانية تنقذ الأرواح وتحول المستقبل.

ثالثاً، مع تزايد عدد الضحايا على الصعيد العالمي، تدعو كوستاريكا الدول إلى تكثيف جهودها لتوفير تثقيف أكثر استهدافاً وفعالية بشأن المخاطر، فضلاً عن تقديم المساعدة المستدامة والميسرة للضحايا. إن الحفاظ على السلام يعني ضمان سلامة الذين يعيشون مع التلوث الناجم عن الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، وأن يتمكن المتضررون من إعادة بناء حياتهم. وعلاوة على ذلك، لم يتمكن الناجون وغيرهم من الأشخاص ذوي الإعاقة، خلال جائحة كوفيد-19، من الحصول

على الخدمات في عدد من البلدان المتضررة. ولهذا السبب فإن مساعدة الضحايا أكثر أهمية في هذه الأوقات العصيبة.

إن الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع المدفونة خلال الحروب التي دامت عقوداً مضت لا تزال تشكل تهديداً قاتلاً في أجزاء كثيرة من العالم اليوم. ومع ذلك، لا توجد حلول سريعة لهذه المشكلة. وتأسف كوستاريكا بشدة لأن المشاحنات السياسية ونقص الموارد يمكن أن يعطلا في كثير من الأحيان مشاريع التطهير بغض النظر عن التكنولوجيات المتاحة. وتأسف كوستاريكا أيضاً لأن الألغام الأرضية والذخائر العنقودية لا تزال تستخدم حتى يومنا هذا في بعض البلدان، على الرغم من أن هذه الأسلحة ليس لها غرض تكتيكي يذكر، وتسبب معاناة إنسانية هائلة. ويجب أن يتغير ذلك. وكخطوة أولى، تدعو كوستاريكا الأمين العام إلى أن يدرج في تقريره السنوي عن حماية المدنيين فرعاً عن آثار الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع على المدنيين.

بيان الممثل الدائم لإكوادور لدى الأمم المتحدة، كريستيان إسبينوسا كانيساريس

[الأصل: بالإسبانية]

أشكر فييت نام على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع "صون السلام والأمن الدوليين والإجراءات المتعلقة بالألغام والحفاظ على السلام: إقامة شراكات أمتن من أجل تقديم الخدمات بشكل أفضل"، وكذلك على اعتماد برنامج عمل موضوعي لشهر نيسان/أبريل، مع خمس مناقشات مفتوحة مترابطة تعزز بشكل متبادل مناقشة اليوم، بما في ذلك مناقشة بشأن التعاون الإقليمي ومناقشة بشأن حماية المدنيين.

وأهني سعادة السيد بوي ثانه سون على تعيينه وزيرا للخارجية في فييت نام، والسيدة نغوين ثي ديو لينه، مديرة مشروع التجديد، وهو فريق نسائي لإزالة الألغام، على إسهامها في المناقشة. وتقدر إكوادور أيضاً الإحاطات التي قدمها الأمين العام أنطونيو غوتيريش؛ والسيد دانييل كريغ، المناصر العالمي للأمم المتحدة للقضاء على الألغام وغيرها من المتفجرات الخطرة؛ والسيدة ميشيل يوه، سفيرة النوايا الحسنة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والسفير ستيفانو توسكانو، مدير مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية.

وتعمل هذه المناقشة على استعراض حالة تنفيذ أول قرار متعلق بالألغام - القرار 2365 (2017)، الذي اتخذ في 30 حزيران/يونيه 2017. وأشدد أيضاً على أن تقرير الأمين العام عن النهج الشامل لإزالة الألغام المتعلقة بالألغام (S/2018/623) تقرير قيم جداً.

وبعد أربع سنوات من اتخاذ القرار 2365 (2017)، تعتقد إكوادور أنه من المناسب الآن النظر في اتخاذ قرار من شأنه تحديث ولاية القرار 2365 (2017) على أساس التقدم المحرز في تنفيذه؛ والتأكيد مجدداً على ضرورة مواصلة دعم إزالة الألغام في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي؛ والتركيز على تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين آليات حماية المدنيين، بما في ذلك من المتفجرات من مخلفات الحرب والذخائر العنقودية. ودور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أساسي في هذا الصدد.

وأود أن أبرز الإنجازات التي حققتها إكوادور وبيرو في مجال إزالة الألغام، والتزامنا بالتحرك نحو جعل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خاليتين من الألغام.

وفي 10 و 11 شباط/فبراير، شاركت إكوادور في الحوار الإقليمي بشأن إزالة الألغام لأغراض إنسانية، بحضور وفود من عدة بلدان ومنظمات مشاركة في عمليات إزالة الألغام لأغراض إنسانية في جميع أنحاء العالم.

وفي 26 آذار/مارس، في الاجتماع الثاني والعشرين للسلطات الوطنية المعنية بمكافحة الألغام المضادة للأفراد، قمنا بتقييم الوضع الراهن لإزالة المتفجرات وإزالة الألغام من الحدود المشتركة، التي تضررت في عام 2020 نتيجة لحالة الطوارئ الصحية الناجمة عن جائحة كوفيد-19.

وفي التاريخ نفسه، ذكرت إكوادور، بوصفها أحد المشاركين في رعاية اجتماع مجلس الأمن المعقود بصيغة آريا بشأن الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، أن جهود المنظمة لحماية السكان المدنيين وبعثات السلام وموظفي المساعدة الإنسانية لا يمكن أن تكون فعالة إلا إذا كانت شاملة وعالجت جميع أبعاد التهديدات التي تشكلها المتفجرات.

وخلال مناقشة اللجنة الأولى لهذا الموضوع، شددتُ على أن إكوادور ملتزمة بوضع أساس للتنمية بدلاً من الألغام الأرضية على حدودها، ودعوت جميع الدول إلى أن تفعل الشيء نفسه.

أخيراً، نكرر تأكيد دعمنا لاتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، المعروفة أيضاً باتفاقية أوتاوا، وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تحسين تنسيق عمل المنظمة وتعميق أوجه التآزر مع أهداف الاتفاقية، بما في ذلك عن طريق الانضمام إليها.

بيان البعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكركم في البداية على عقد هذه الجلسة التي نتناول موضوعاً هاماً، ألا وهو تأثير الألغام الأرضية على السلام والأمن الدوليين. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري لجميع مقدمي الإحاطات التي استمع إليها مجلس الأمن في هذا الصدد.

تشكل الألغام الأرضية مشكلة مزمنة تعاني منها مجتمعات عديدة في أعقاب الحرب. ولها عواقب دائمة على الأمن والتنمية. وهي تشكل عقبات عديدة أمام التنمية في بعض الدول التي شهدت استخداماً مكثفاً للألغام من جانب الأطراف المتحاربة في أراضيها.

إن مصر واحدة من تلك البلدان. فما برحت تعاني من مشكلة مستمرة تتعلق بالألغام الأرضية منذ أكثر من 75 عاماً، وهي في الواقع من أكثر البلدان تضرراً في العالم. لقد كان هناك أكثر من 22 مليون لغم ومتفجرات أخرى زُرعت في الأراضي المصرية خلال الحرب العالمية الثانية، أي أكثر من 20 في المائة من المجموع العالمي. ولا يزال هناك نحو 17,2 مليون لغم أرضي في منطقة العلمين في الصحراء الغربية.

وتشكل الألغام الأرضية حاجزاً رئيسياً أمام التنمية المستدامة والشاملة. فهي تمنع المجتمعات من الاستفادة على أفضل وجه من المناطق التي زُرعت فيها. كما أنها تلحق المعاناة بالمدينين في شكل خسائر بشرية ومادية على حد سواء. وتتطلب عملية الكشف عن الألغام الأرضية وإزالتها موارد مالية كبيرة. وتشكل الألغام الأرضية واحدة من أكبر العقبات التي تعترض التنمية في المناطق التي زُرعت فيها، حيث تمنع استصلاح الأراضي لأغراض الزراعة أو السياحة أو التنقيب عن المعادن.

ولا تضطلع الدول التي زُرعت ألغاماً في بلدان أخرى بمسئوليتها عن المساعدة في إزالة الألغام في غياب صك ملزم قانوناً ينص صراحة على تلك المسؤولية. ولن يؤدي ذلك إلا إلى زيادة انعدام الثقة بين الدول الأعضاء، خاصة وأن الاتفاقات القائمة حالياً قد تم التفاوض بشأنها خارج رعاية الأمم المتحدة وليست عالمية. ومن المرجح أن يتأثر الأمن الدولي وفرص التنمية بشكل سلبي. ولا تزال الجهود الدولية غير كافية للتصدي لحجم التحدي.

وكان لمصر موقف استباقي بشأن مسألة الألغام المضادة للأفراد حتى قبل اعتماد اتفاقية أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد، رغم عدم انضمامها إليها. فقد التزمت مصر طوعاً بوقف تصدير الألغام المضادة للأفراد في عام 1984 وبالتوقف عن تصنيعها في عام 1988. وحاولت مصر التفاوض على إدراج التزامات واضحة في تلك المعاهدة بشأن مسؤولية البلدان التي زُرعت ألغاماً في أراضي دول أخرى عن إزالة تلك الألغام. وقد تم تجاهل ذلك.

وتواجه عمليات إزالة الألغام في مصر صعوبات عديدة. فهناك نقص في السجلات الدقيقة لحقول الألغام. وأصبحت الألغام التي ظلت في الأرض لأكثر من 50 عاماً أكثر حساسية مع مرور الوقت. وتغيرت مواقع الألغام بسبب عوامل مثل الطقس وحركة الكثبان الرملية، مما جعل خرائط الألغام المتاحة لصحراء مصر الغربية عديمة الفائدة. واتسعت مساحة المناطق التي يشتبه في تلوثها بالألغام الأرضية، كما زادت تكلفة تطهيرها حتى تتمكن مصر من تحقيق إمكاناتها الاقتصادية.

وتدعو مصر إلى اتباع نهج دولي جديد يعالج مسألة الألغام الأرضية من منظور إنمائي يركز على تمكين البلدان المتضررة من تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويسمح للبلدان المسؤولة عن زرع الألغام بأداء التزاماتها من خلال التعاون مع البلدان الأخرى والمنظمات الدولية الراغبة في تقديم المساعدة في مجال إزالة الألغام.

وتتطلع مصر إلى أن ينعم الشرق الأوسط والعالم بالاستقرار والسلام والأمن وتحقيق تطلعات جميع الشعوب إلى غد أفضل. ويتطلب ذلك اتباع نهج جاد في إزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

بيان البعثة الدائمة للسلفادور لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

تشكر السلفادور الرئاسة الفيتنامية على إدراج هذه المسألة في برنامج عملها. ويلتزم بلدي التزاماً راسخاً بوضع حد للمعاناة والخسائر الناجمة عن الألغام المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. إن بلدي، بوصفه جزءاً من أمريكا الوسطى وهي منطقة أعلنت منطقة خالية من الألغام، وطرفاً في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، المعروفة أيضاً باسم اتفاقية أوتاوا، فخور بالتقدم الهائل المحرز حتى الآن في حماية النساء والفتيات والفتيات والرجال من خطر الألغام المضادة للأفراد واستخدامها.

ومع ذلك، وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز في هذا المجال، فمن الواضح أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله للتصدي للتحدي المتمثل في القضاء على خطر الألغام المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، والذي يضاعفه الآن التحدي المتمثل في جائحة مرض فيروس كورونا.

وستواصل السلفادور المشاركة بنشاط في الجهود الرامية لوضع حد لاستخدام هذه الأسلحة التي تشكل عبية أمام السلام المستدام، واضعة نصب عينيها أن كل لغم يتم تدميره يمكن أن ينقذ أرواحاً أو يحول دون إلحاق ضرر لا يمكن إصلاحه بضحاياه. ولهذا السبب، بات من الأهمية بمكان مواصلة تحديث وتعزيز خطط العمل في هذا الصدد، بما في ذلك عن طريق التصدي للاستخدامات المرتجلة الجديدة لهذه الأسلحة من أجل حماية الناس بفعالية.

ويتجلى التزام السلفادور بإزالة الألغام وما يتصل بها من خبرة في دعمها لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت في الفترة من 1998 إلى 2003 وبعثة تقديم المساعدة في إزالة الألغام في أمريكا الوسطى من عام 1997 إلى 2010، ومشاركتها في الفترة من عام 2008 حتى الآن - بأفراد من القيادة الهندسية للقوات المسلحة - في جهود إزالة الألغام التي تبذلها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وفي الوقت الراهن، فإن أنشط مشاركة للسلفادور في عمليات حفظ السلام هي من خلال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، التي شهدت للأسف أعلى معدلات وفيات، حيث سقط عدد كبير من الضحايا جراء الألغام المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

ولهذا السبب، ومع مراعاة أن عمليات حفظ السلام تجري في بيئات متزايدة الخطورة والتعقيد، تعتقد السلفادور أنه يجب علينا أن نعطي الأولوية القصوى لمهمة ضمان أمن حفظة السلام الذين يجب تزويدهم بالتدريب قبل النشر وبعد النشر وبالمعدات المناسبة للتخفيف من خطر هذه الأجهزة.

وبالمثل، تشدد السلفادور على أهمية التصدي للتهديد الذي تشكله الألغام المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع منذ المراحل الأولى لتخطيط وبرمجة عمليات حفظ السلام. وتتيح تلك الممارسة حماية المدنيين وحفظة السلام، وتيسير استجابة أكثر فعالية وشمولاً، وتنفيذ ولايات حفظ السلام تنفيذاً فعالاً.

وتؤمن السفادور في ذلك الصدد بضرورة إدراج الإجراءات المتعلقة بالألغام كجزء لا يتجزأ من ولايات عمليات السلام، وفقا للأوضاع الخاصة للبلد المضيف، وأن تشمل وضع وتنفيذ سياسات وخطط شاملة لمساعدة الضحايا والناجين.

ونعتقد أنه من الضروري إدراج المنظور الجنساني في هذه السياسات والخطط، إلى جانب المشاركة المجدية للضحايا والنساء والشباب، من أجل إزالة الحواجز التي تعترض اتخاذ إجراءات فعالة تتعلق بالألغام. وبالإضافة إلى ذلك فإن الحصول على معلومات عن كيفية مراعاة خطط الإجراءات المتعلقة بالألغام للاحتياجات ووجهات النظر المختلفة لكل قطاع من قطاعات المجتمعات المحلية المتضررة سيمكن من إحراز تقدم أسرع في الاتجاه الصحيح ويكفل استخدام الموارد المتاحة بصورة أفضل.

وترى السفادور أن إدراج هذا البند في جدول أعمال مجلس الأمن، ومعاملته كجزء لا يتجزأ من التقارير العادية التي يقدمها الأمين العام إلى المجلس بشأن مختلف المجموعات السكانية، فضلا عن حماية المدنيين، سيسهم في تنفيذ وتعديل السياسات والبرامج المتعلقة بالقضاء على الألغام المضادة للأفراد، والمتفجرات من مخلفات الحرب، والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، ويساعد على تحسين الولايات في المستقبل.

وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير، فإن التلوث الناجم عن الألغام المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع لا يزال يشكل عقبة أمام التنمية المستدامة. ونؤكد مجددا في ذلك الصدد ضرورة تحقيق التآزر لصالح المجتمعات المتضررة، وكفالة التنسيق الوثيق بين مجلس الأمن ومختلف أصحاب المصلحة، ولا سيما الوكالات الدولية المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام، من أجل تقديم مساعدة أفضل للضحايا والناجين.

وأخيرا، ونظرا لما تتضمنه اتفاقية أوتاوا من إجراءات فعالة تتعلق بالألغام، تدعو السفادور إلى إضفاء الطابع العالمي عليها وزيادة القدرات والموارد والمساعدة المالية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من أجل تحقيق أهداف إزالة الألغام وإنقاذ الأرواح وحماية المجتمعات المحلية ومساعدة الضحايا وتعزيز التنمية المستدامة في المناطق والمجتمعات المحلية المتضررة.

بيان وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، بصفته مراقبا

يشرفني أن أتكلّم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد، وهي تركيا وجمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المرشح المحتمل البوسنة والهرسك، فضلا عن جمهورية مولدوفا.

وأرحب بهذه المناقشة المفتوحة حول الموضوع "صون السلم والأمن الدوليين: الإجراءات المتعلقة بالألغام واستدامة السلام - إقامة شراكات أمتن من أجل تقديم خدمات أفضل"، وهو موضوع ذو أهمية قصوى في هذا الوقت. فالألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب لا تزال تؤثر على حياة ملايين المدنيين في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك إمكانية الحصول على المساعدة الإنسانية في كثير من السياقات. ولها أيضا تأثير كبير على تحقيق التنمية المستدامة وبناء السلام واستدامة جهود السلام.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد التزامه القوي بدعم إجراءات التصدي لتهديدات الألغام المضادة للأفراد، بما في ذلك الألغام اليدوية الصنع، والمتفجرات من مخلفات الحرب، والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. ويظل الاتحاد الأوروبي يركز على مجموعة كاملة من تدابير تحديد حقول الألغام، وإزالة الألغام الأرضية، بما في ذلك الألغام اليدوية الصنع، والمتفجرات من مخلفات الحرب، والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وتدمير المخزونات، والتوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة، ومساعدة الضحايا، والدعوة إلى عالم خال من الألغام، وبناء القدرات، وجميعها أهداف منصوح عليها في خطة عمل أوصلو لعام 2019.

ولقد أصبحت اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، المعروفة باسم اتفاقية أوتاوا، قصة نجاح في مجال سياسات نزع السلاح، حيث أصبح ما مجموعه 164 بلدا ملزما بالاتفاقية. ونظرا لكون جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أطرافا في الاتفاقية، فإن الاتحاد الأوروبي متحد بقوة في حظر استخدام الألغام المضادة للأفراد وتخزينها وإنتاجها ونقلها. إن اتفاقية أوتاوا مثال على ما يتمسك به الاتحاد الأوروبي: نظام دولي قائم على القواعد ومتجذر في احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول غير الأطراف في الاتفاقية، ولا سيما الدول الحائزة للرئيسية للألغام المضادة للأفراد، إلى أن تتبّع سياسة عدم الاستخدام المعلنة ذاتيا من أجل الإسهام في إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية أوتاوا، وأن تتنظر في التوقيع على الاتفاقية والتصديق عليها.

وللإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تاريخ طويل في دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام التي تستفيد منها جميع البلدان والمناطق المتضررة بشدة من الألغام في العالم تقريبا، وفقا للمبادئ الإنسانية. ويبلغ مجموع المساعدة التي قدمها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه في السنوات الخمس الماضية أكثر من 800 مليون يورو، أو 940 مليون دولار. وعلى صعيد مشاريع الاتحاد الأوروبي، تم الالتزام في عام 2019 بتوفير أكثر من 68 مليون يورو، أو 80 مليون دولار، لبرامج مختلفة في 11 بلدا متضررا من الألغام، مثل المشاريع المنفذة في أفغانستان مؤخرا، ومشاريع التوعية بالمخاطر، ومساعدة الضحايا في ليبيا، وإزالة الألغام في سريلانكا، ومساعدة الضحايا في أوكرانيا.

ولدعم خطة عمل أوصلو لتنفيذ اتفاقية أوتاوا، اعتمد الاتحاد الأوروبي في 18 شباط/فبراير مقرر المجلس 2021/257، الذي يحدد خطة عمل ملموسة لتحقيق عالم خال من الألغام بحلول عام 2025.

وفيما يتعلق بالأجهزة المتفجرة اليدوية، نؤكد مجدداً دعمنا لإذكاء الوعي العالمي بالجوانب المتعددة لمخاطر تلك الأجهزة وأهمية اتباع نهج شامل إزاءها. وندعو جميع الدول إلى اعتماد وتنفيذ تدابير وطنية أكثر صرامة لمنع توريد الأسلحة والمتفجرات إلى الإرهابيين.

ويجب أن نضع حياة الإنسان وكرامته وحقوق الإنسان في صميم عملنا. ويسبب الاستخدام المتزايد للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع تحديات خطيرة وجديدة أمام تدابير الوقاية من تلك الأجهزة والكشف عنها وإبطال مفعولها والتخلص منها. وعلى الرغم من كون الأجهزة المتفجرة اليدوية تستخدم في كثير من الأحيان في هجمات موجهة ضد قوات الأمن، فإنها تضر بالمدنيين بشكل غير متناسب، حيث يشكل المدنيون الغالبية العظمى من الضحايا، ونصفهم تقريباً من الأطفال.

ورغم أن بعض الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب تُشبه الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في طابعها العشوائي، فإن الإجراءات المطلوب اتخاذها مختلفة. ويتطلب التصدي لخطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع تحديد وتعطيل الشبكات وسلاسل الإمداد المسؤولة عنها، من أجل وقف انتشار المعارف والمواد وأساليب العمل وتقنيات التجميع. ويشكل تعزيز التعاون والشراكات الدولية لتحسين تحليل الشبكات وتبادل المعلومات شرطاً أساسياً للتمكن من اتباع نهج فعال.

وفي حين تنفذ برامج إزالة الألغام لأجل محددة، فإن مساعدة الضحايا مسألة مستمرة تتطلب حلولاً في الأجلين القريب والبعيد على حد سواء. وتدعم المعونة الإنسانية التي تقدمها المفوضية الأوروبية الإجراءات المتعلقة بالألغام، حسب الاقتضاء، وفقاً للمبادئ الإنسانية. وكذلك نتعاون مع منظمات المساعدة والسلطات الوطنية في البلدان المتضررة من أجل استخدام الموارد المتاحة بفعالية والمساهمة في إدماج مساعدة الضحايا في سياسات أوسع نطاقاً في مجالي الإعاقة وتحقيق التنمية على الصعيد الوطني. وفي ذلك السياق، يدعم الاتحاد الأوروبي بنشاط جهود الدول الأطراف لتنفيذ إجراءاتها المتعلقة بمساعدة الضحايا.

وعلاوة على ذلك، فإن الإجراءات المتعلقة بالألغام أساسية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولذلك، فإننا نشدد على أهمية الربط بين أهداف التنمية المستدامة واستراتيجيات التنمية والإجراءات المتعلقة بالألغام. والاتحاد الأوروبي ملتزم بصفة خاصة بتعميم نهج مراعاة للجنسانية والعمر في إجراءاته المتعلقة بالألغام، وبدعم عمل أصحاب المصلحة في سياساتهم المتعلقة بإزالة الألغام لأغراض إنسانية، بما في ذلك جمع وتحليل البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر.

إن العالم الآن يواجه جائحة مروعة، غير أنه ينبغي للتهديدات التي يشكلها مرض فيروس كورونا ألا تقوض كل الجهود السابقة. فلا بد لنا من أن نعزز دعمنا. وحتى في خضم هذه الأزمة غير المسبوقة، لا يمكننا التراجع عن التزاماتنا وتعهداتنا بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. تبين النتائج التي توصلت إليها الأوساط العلمية والطبية أنه من الممكن التغلب على الجائحة بالعمل معاً لمكافحتها. وهذا يدل على أنه يمكننا، بالروح الكافية، تحقيق الأهداف الطموحة المحددة في خطة عمل أوسلو لعام 2019.

بيان البعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة

تؤيد ألمانيا البيان الذي قدم باسم الاتحاد الأوروبي (المرفق 36). وتطرح ألمانيا، بوصفها الرئيس الحالي للفريق المتعدد الأطراف لدعم الإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة من 2020 إلى 2021، الملاحظات الإضافية التالية بصفتها الوطنية.

أشكركم، السيد الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن "صون السلم والأمن الدوليين: الإجراءات المتعلقة بالألغام واستدامة السلام - شراكات أقوى من أجل تحسين الأداء". تظل الذخائر المتفجرة، بعد مرور أربع سنوات على اتخاذ القرار 2365 (2017)، تشكل تهديدا مستمرا ومتزايدا للسلم والأمن الدوليين وسلامة وأمن السكان الذين يعيشون في المناطق المتضررة وإمكانية تحقيق التنمية المستدامة.

وتحدد استراتيجية ألمانيا لأعمال إزالة الألغام لأغراض إنسانية؛ بوصفها مؤيدا قويا لاتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، والاتفاقية المتعلقة بالذخائر العنقودية؛ الإجراءات الرامية إلى تحقيق عالم خال من الألغام، تتمتع فيه المجتمعات الضعيفة بالحماية وتلبية احتياجاتها وصون كرامتها.

وتعيد ألمانيا تأكيد التزامها القوي بالاتفاقيتين وبدعم الإجراءات التي تتصدى لخطر الذخائر المتفجرة. وتقدر ألمانيا بصفة خاصة مشاركة دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية في ذلك المسعى الجماعي.

وقد ازداد التنافس على التمويل في ضوء جائحة مرض فيروس كورونا العالمية وتزايد الاحتياجات الإنسانية. ومع ذلك، يلزم تقديم دعم مستمر للإجراءات المتعلقة بالألغام لتحسين سلامة السكان المتضررين وضمان وصول المساعدات الإنسانية والحد من الأثر الاجتماعي والاقتصادي. وتقف ألمانيا على استعداد لتحمل المسؤولية. وقد واصلت ألمانيا، كواحدة من أكبر الجهات المانحة لأعمال إزالة الألغام للأغراض الإنسانية في عام 2019، انخراطها المكثف في عام 2020 من خلال تمويل 33 مشروعا لأعمال إزالة الألغام للأغراض الإنسانية وتحقيق الاستقرار في 13 بلدا، مثل أفغانستان والبوسنة والهرسك والعراق وسورية، بما يقرب من 60 مليون دولار. ومن الركائز الهامة لهذه البرامج مساعدة الضحايا، وهو التزام هام بموجب اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية. وفي عام 2020، دعمت ألمانيا مساعدة الضحايا بما يقرب من 30 في المائة من ميزانيتها السنوية لأعمال إزالة الألغام لأغراض إنسانية.

إن الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع تتسبب في وقوع آلاف الضحايا في جميع أنحاء العالم كل عام. ففي عام 2019، أصيب أكثر من 5 500 شخص أو فقدوا أرواحهم بسبب الذخائر المتفجرة. وحتى بعد مرور سنوات على انتهاء نزاع ما تحدث المخاطر الناجمة عن المتفجرات أضرارا مروعة وتزرع الخوف وتمنع اللاجئين والمشردين داخليا من العودة إلى ديارهم. وتحرم الألغام مناطق بأكملها من فرصة عادلة للانتعاش الاقتصادي والتنمية، ويظل الناجون عالقين في برائن الفقر نتيجة للافتقار إلى خدمات إعادة التأهيل بسبب إصابتهم. وبالإضافة إلى ذلك، تظل التهديدات الجديدة تؤثر على حياة آلاف الأشخاص في جميع أنحاء العالم.

وتشكل الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع أخطارا شديدة على سلامة وأمن حفظة السلام في بعثات الأمم المتحدة، علاوة على السكان المحليين. ويثير العدد الكبير من الهجمات بالأجهزة المتفجرة يدوية الصنع التي تشنها شبكات إرهابية وإجرامية قلقا بالغا. فالأجهزة المتفجرة يدوية الصنع تؤثر على عمليات الأمم المتحدة - مثل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، التي اضطرت إلى التعامل مع عدة حالات أجهزة متفجرة يدوية الصنع وجهت ضد المدنيين وموظفي الأمم المتحدة. وهي تعوق حركة البعثات ويمكن أن يكون لها أثر سلبي على تنفيذ ولاياتها.

وبغية التصدي لتلك التحديات، تؤمن ألمانيا باتباع نهج متعدد القطاعات يشمل جميع ركائز الإجراءات المتعلقة بالألغام: التنسيق والتتقيف بمخاطر الألغام وتدمير المخزونات والدعوة والمسح والإزالة ومساعدة الضحايا.

كما ندعو إلى التقيد على نطاق العالم بالقانون الدولي الإنساني وصكوكه، مثل الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولها الثاني والخامس واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ونحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الانضمام إلى تلك القواعد والأحكام الدولية. ونشيد بالذين فعلوا ذلك بالفعل، وكذلك بالذين يشاركون في الميدان ويساعدون الدول المتضررة في جهودها المتعلقة بالإجراءات المتعلقة بالألغام.

كما تشجع ألمانيا، بصفتها الرئيس الحالي للفريق المتعدد الأطراف لدعم الإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة من 2020 إلى 2021 والمبادرة بإقامة تحالف قطري مع البوسنة والهرسك في عام 2019، على تنسيق أقوى لجعل الإجراءات المتعلقة بالألغام أكثر فعالية. وبتلك الروح تشارك ألمانيا، إلى جانب دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، في استضافة الاجتماع الدولي الافتراضي الرابع والعشرين للمديرين الوطنيين ومستشاري الأمم المتحدة المعنيين بالإجراءات المتعلقة بالألغام في أيار/مايو 2021.

وينبغي إبقاء الإجراءات المتعلقة بالألغام على جدول أعمال هيئات صنع القرار في الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن. ولذلك فإننا نرحب بالفرصة التي أتاحتها هذه المناقشة المفتوحة. فالتوعية بالألغام والإجراءات المتعلقة بالألغام شرطان أساسيان للوصول إلى المحتاجين، وهم غالبا الأكثر ضعفا، وفي نهاية المطاف حمايتهم. إن الإجراءات المتعلقة بالألغام الفعالة ضرورية لبناء السلام والتنمية المستدامة.

ولذلك يحتاج مجلس الأمن وفقا للقرار [2365 \(2017\)](#)، عند التخطيط للبعثات السياسية الخاصة وبعثات حفظ السلام، إلى النظر في الإجراءات المتعلقة بالألغام في الوقت المناسب لمنع وتخفيف المعاناة وتمكين السلام والتنمية المستدامة واستمراريتها. ويجب تزويد موظفي الأمم المتحدة المعنيين بما يلزم من التجهيزات والمعلومات والتدريب على نحو كاف لتحقيق تلك الغاية.

وينبغي لمجلس الأمن كذلك أن يذكر جميع أطراف النزاعات المسلحة بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، ولا سيما مسؤوليتها عن حماية السكان المدنيين.

وتعتزم ألمانيا مواصلة جهودها من أجل إيلاء هذه المسألة الاهتمام الكبير الذي تستحقه.

بيان البعثة الدائمة لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

إن غواتيمالا ممتنة جدا لجمهورية فييت نام الاشتراكية على عقد هذه المناقشة المفتوحة، التي تقدم معلومات بأخر المستجدات بشأن المسائل التي تواجهها البلدان المتضررة من الألغام، ولا سيما تلك التي تمر بحالات نزاع وما بعد انتهاء النزاع، بغية تعزيز التنسيق للقضاء على التهديد المستمر الذي تشكله المتفجرات من مخلفات الحرب والألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع. ومن الواضح أن التصدي لتلك التهديدات المتبقية يسهم في سلامة السكان بغية بناء السلام وتهيئة الظروف المؤاتية للتنمية.

إن غواتيمالا دولة طرف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، المعروفة باسم اتفاقية أوتاوا، منذ أيلول/سبتمبر 1999. ونعيد تأكيد التزامنا الراسخ بالامتنال لاتفاقية أوتاوا، التي تتسق مع تشريعاتنا الوطنية، ولا سيما قانون حظر إنتاج وشراء وبيع واستيراد وتصدير وعبور واستخدام وحيازة الألغام المضادة للأفراد والآليات المضادة للكشف عنها، أو مكوناتها، الذي اعتمد في عام 1997.

وبعد توقيع اتفاق ارساء سلام وطيد ودائم في عام 1996، دعمت منظمة الدول الأمريكية غواتيمالا من خلال برنامج دولي يسمى بعثة إزالة الألغام في أمريكا الوسطى، التي نظمت حملة للتوعية والإعلام، وقدمت الدعم الفني لأمريكا الوسطى لكي تصبح منطقة خالية من الألغام المضادة للأفراد في عام 2010. ولحسن الحظ، لم يكن لدى بلدنا مشكلة تتعلق تحديدا بالألغام، ولكن مع الأجهزة المتفجرة الأخرى المنتشرة في أنحاء الإقليم، ويفضل التعاون مع الشركاء الدوليين على وجه التحديد، نفذت مبادرة للتواصل والتوعية لحماية أشد السكان ضعفا. وقد تم كل ذلك تمشيا مع أحد الاتفاقات التي أنهت النزاع المسلح: اتفاق إعادة توظيف السكان الذين اقتلعوا جراء النزاع المسلح.

واستنادا إلى تاريخنا الوطني، نتفق مع ما قاله وفدكم في المذكرة المفاهيمية (S/2021/284)، المرفق): يجب أن تكون الإجراءات المتعلقة بالألغام ركيزة أساسية للسلام والأمن، وينبغي أن تشمل الدول الأعضاء بوصفها الدول التي تتحمل المسؤولية الرئيسية، ومنظومة الأمم المتحدة ككل، والمنظمات غير الحكومية.

ونحن ممتنون للتعاون القيم الذي قامت به دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، التي حققت استراتيجياتها السابقة نتائج ملموسة. ويسرنا أن نعلم أن استراتيجية الأمم المتحدة المتعلقة بالألغام للفترة 2019-2023 تحدد منظورا طويل الأجل، وندعو إلى مواصلة إعطاء الأولوية لمساعدة الضحايا وتلبية احتياجاتهم.

ومن منظورنا الوطني، نسلم بأن من الأولويات إدراج ضحايا الذخائر المتفجرة في الاستراتيجيات الوطنية للإعاقاة بغية تعزيز الدعم الشامل للضحايا حتى يتمكنوا بمواهبهم من الإسهام بنشاط في مجتمعاتهم.

بيان المراقب الدائم عن الكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة، رئيس الأساقفة غابرييل كاسيا

يهنئكم الكرسي الرسولي، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل، ويسره الموضوع المختار للمناقشة المفتوحة اليوم: "الإجراءات المتعلقة بالألغام واستدامة السلام - شراكة أقوى من أجل أداء أفضل".

وفي رسالة من الفاتيكان مؤرخة 24 آذار/مارس، موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، كتب قداسة البابا فرنسيس ما يلي:

"بمناسبة اليوم الدولي للتوعية بالألغام والمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، الذي سيعقد هذا العام في 4 نيسان/أبريل 2021، أقدم بتمنيات طيبة لهذه المبادرة الهامة لمنظمة الأمم المتحدة.

"ويحدوني الأمل في أن يؤدي هذا الاحتفال السنوي إلى زيادة الوعي بالآثار المدمرة الطويلة الأجل للألغام الأرضية وغيرها من الأسلحة المضادة للأفراد على المدنيين الأبرياء ومجتمعات بأكملها. وأحث قادة الدول والمنظمات الدولية الأخرى على التعاون في اتخاذ القرارات اللازمة التي ستؤدي إلى عالم خال من هذه الأجهزة المدمرة، حتى يتمكن جميع الأشخاص، ولا سيما الأكثر ضعفاً، من العيش في سلام وأمن واستقرار، في خدمة خير الجميع ورعاية بيتنا المشترك.

"كما أعرب عن امتناني لموظفي الأمم المتحدة ولكل من شارك في العمل الخطير لإزالة الألغام وفي مساعدة أولئك الذين عانوا من إصابات ووفاة أحبائهم جراء الألغام الأرضية. ألتمس بحرارة بركات الرب من الحكمة والقوة والسلام للجميع".

وعلاوة على ذلك، يوم الأحد الماضي، في اليوم الدولي للتوعية والمساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام، الذي تزامن مع عيد الفصح، قال البابا فرنسيس خلال رسالته الخاصة إلى المدينة وإلى العالم:

"يصادف اليوم، 4 نيسان/أبريل، اليوم الدولي للتوعية ضد الألغام الأرضية المضادة للأفراد، والأجهزة الخبيثة والمروعة التي تقتل أو تشوه العديد من الأبرياء كل عام وتمنع البشرية من السير معاً في دروب الحياة دون خوف من خطر الدمار والموت! "كم سيكون عالمنا أفضل بدون أدوات الموت هذه!"

والكرسي الرسولي يحدوه الأمل في أن تسهم مناقشة اليوم التي جاءت في وقتها المناسب إسهاماً إيجابياً في تحرير عالمنا من أدوات الموت هذه.

بيان القائم بأعمال إندونيسيا لدى الأمم المتحدة، محمد كورنيادي كوبا

نشكر فييت نام على عقد هذه المناقشة المفتوحة على المستوى الوزاري. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم.

لا تزال الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة تشكل تهديدات كبيرة لحياة البشر والأمن والجهود الإنسانية في العديد من البلدان. وتتشدد إندونيسيا على أهمية اتباع نهج شامل في التصدي لهذه التهديدات من خلال إقامة شراكات قوية بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وفي هذا الصدد، أود أن أشاطركم النقاط التالية.

أولا، من المهم تعزيز الإطار القانوني للإجراءات المتعلقة بالألغام. وتود إندونيسيا أن تؤكد على أهمية اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد باعتبارها أهم صك لمعالجة هذه المسألة. وإندونيسيا، بوصفها طرفا في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، تدعو إلى التنفيذ الكامل والفعال للاتفاقية وخطط عملها لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من الألغام بحلول عام 2025. ونشجع أيضا البلدان التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية على التصديق عليها.

ومجلس الأمن يضطلع بدور حاسم في حشد مزيد من الدعم لاتخاذ إجراءات أكثر فعالية فيما يتعلق بالألغام. ومشاركة المجتمع المدني والنساء والشباب في دعم الجهود الجماعية في الإجراءات المتعلقة بالألغام مهمة أيضا من أجل تعزيز إجراءات أكثر شمولاً وجماعية بشأن الألغام على جميع المستويات.

ثانيا، إن بناء القدرات والمساعدة الدولية أمران في غاية الأهمية. فالقدرة الوطنية القوية عامل رئيسي في تطوير استجابة مستدامة طويلة الأجل لإزاء تهديدات الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة. ويشمل ذلك وضع ضمانات فعالة بشأن المتفجرات والمواد التي يمكن أن تستخدمها الجهات الفاعلة غير الحكومية والجماعات الإرهابية. وينطبق نفس المفهوم على عمليات إزالة الألغام الأرضية وإعادة تأهيل الضحايا، إلى جانب جهود بناء السلام طويلة الأجل.

ويمكن لبعثات حفظ السلام أن تؤدي دورا من خلال توفير برامج التدريب والتوجيه للدول المضيفة في هذا المجال. ويمكن للدول الأعضاء أيضا أن تقدم الدعم، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدة الفنية والمالية وغيرها من المساعدات ذات الصلة. وفي هذا الصدد، نشي على دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، والمنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني على عملها الهام في التصدي لهذه التهديدات.

وفي منطقة جنوب شرق آسيا، يشكل التعاون في التصدي للألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة إحدى الأولويات في إطار التعاون السياسي والأمني لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وفي عام 2016، أنشئ المركز الإقليمي للإجراءات المتعلقة بالألغام التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في بنوم بنه بهدف التصدي بشكل جماعي للجوانب الإنسانية للألغام الأرضية من خلال تبادل الخبرات والتدريب وبناء القدرات والشراكة مع المؤسسات ذات الصلة.

ثالثا، ينبغي إدماج الإجراءات المتعلقة بالألغام في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد تسبب الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة في وقوع

عدد كبير من الوفيات والإصابات بين حفظة السلام وأثر على عمل بعثات حفظ السلام في الوفاء بولاياتها. وتمشيا مع القرار 2365 (2017)، ينبغي النظر في الإجراءات المتعلقة بالألغام في وقت مبكر من صياغة الولايات لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة.

وينبغي تعزيز قدرة بعثات حفظ السلام على ردع ومواجهة تهديدات الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة. ويجب توفير الموارد الكافية في هذا الصدد. وينبغي أيضا أن تكون البعثات مجهزة بالقدرات اللازمة في مجال الاستخبارات والمراقبة. إن من المهم توعية حفظة السلام بالمخاطر وتزويدهم بالمهارات اللازمة للتصدي للتهديدات من خلال التدريب قبل النشر والتدريب داخل البعثة على حد سواء.

ختاما، إن التصدي لتهديدات الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع أمر بالغ الأهمية لإنقاذ الأرواح البشرية وضمان سلامة حفظة السلام وأمنهم علاوة على دعم عمل عمليات حفظ السلام. ولذلك ينبغي أن نضاعف جهودنا وأن نعزز الشراكات للتصدي لهذه التحديات.

بيان وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر لدى الأمم المتحدة

شكرا سيدي على عقد هذه المناقشة الهامة اليوم التي تتيح فرصة لتجديد الاهتمام بالإجراءات المتعلقة بالألغام والموارد اللازمة لها على الصعيد العالمي، وهو مجال تتمتع فيه لجنة الصليب الأحمر الدولية بخبرة كبيرة بوصفها منظمة إنسانية، فضلا عن خبرتها في مجال القانون الدولي الإنساني.

إن للألغام الأرضية والذخائر العنقودية وكذلك المتفجرات من مخلفات الحرب عموما آثارا كارثية واضحة على المجتمعات التي مزقتها النزاعات. ولا تقتصر الخسائر على الإصابات بين المدنيين خلال الأعمال العدائية فحسب، بل تستمر لسنوات عديدة وربما لعقود بعد انتهاء تلك الأعمال. وفي عام 2020 سجلت الأمم المتحدة وقوع 4 663 إصابة بين المدنيين من جراء الألغام الأرضية والذخائر العنقودية والمتفجرات من مخلفات الحرب أي ما نسبته 80 في المائة من مجموع الإصابات الناجمة عن هذه الأسلحة. وتؤثر الأطفال بشكل خاص حيث تسببت هذه الأسلحة في وقوع نسبة 25 في المائة من الإصابات بين الأطفال خلال النزاعات المسلحة. وإلى جانب الوفيات والإصابات التي تغير حياة الأفراد، تسبب هذه الأسلحة صدمات طويلة الأجل وما ينجم عنها من احتياجات لإعادة التأهيل النفسي والبدني إلى جانب أثرها الاجتماعي والاقتصادي.

تتألف الإجراءات المتعلقة بالألغام عموما من خمسة عناصر أساسية هي: التطهير والتثقيف بشأن المخاطر ومساعدة الضحايا والدعوة وتدمير المخزونات. وتؤدي دورا هاما في الحد من الضرر الذي يلحق بالمدنيين وجعل المجتمعات المحلية أكثر أمانا مع تمكين إيصال المساعدات الإنسانية. وقد تكون إزالة الألغام لأغراض إنسانية أيضا تدبيرا هاما لبناء الثقة في الفترة التي تسبق بناء السلام. أخيرا، إن الإجراءات المتعلقة بالألغام هامة جدا لتمكين اللاجئين والمشردين داخليا من العودة وتهيئة الظروف المواتية لاستعادة سبل العيش وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

ولا تزال التحديات قائمة بالرغم من إحرار تقدم كبير من خلال الإجراءات المتعلقة بالألغام. ووفقا لاستعراض الإجراءات المتعلقة بالألغام، لا يزال أكثر من 50 بلدا ملوثا بالألغام المضادة للأفراد ويعاني أكثر من 20 بلدا من التلوث بالذخائر العنقودية ومخلفاتها. وهي تشكل تهديدا يوميا للمدنيين وتعوق الزراعة والتجارة والتنمية، علاوة على عرقلة العمليات الإنسانية. ولا تزال الألغام الأرضية والذخائر العنقودية، سواء كانت مصنوعة أو مرتجلة يدويا، تستخدم في النزاعات المسلحة اليوم وتسبب خسائر غير مقبولة بين المدنيين وتترك مخاطر انفجار طويلة الأجل، لا سيما في المناطق الحضرية وغيرها من المناطق المأهولة بالسكان.

في عام 2017 اعتمد مجلس الأمن القرار [2365 \(2017\)](#) الذي حدد نهجا شاملا للإجراءات المتعلقة بالألغام. ويجب على المجتمع الدولي مضاعفة جهوده للتصدي للتحديات التي تواجه هذه الإجراءات. لتحقيق ذلك ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ خمسة إجراءات فورية.

أولا، يجب على الدول الأعضاء الانضمام إلى الصكوك الدولية القائمة القوية التي تحكم هذه الأسلحة، فضلا عن تنفيذها بصدق. وندعو جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد إلى الانضمام دون تأخير إلى اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد لعام 1997، والبروتوكول الخامس لعام 2003 الملحق بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، فضلا عن اتفاقية عام 2008 بشأن الذخائر العنقودية. إن لهذه المعاهدات

جنورا في القانون الدولي الإنساني ونجحت إلى حد كبير في حماية المدنيين من الضرر العشوائي الذي تسببه هذه الأسلحة. ونشجع بقوة جميع الدول والأطراف في النزاعات المسلحة على نبذ استخدام الألغام والذخائر العنقودية وإنتاجها ونقلها وتخزينها.

ثانياً، يجب على الدول الأعضاء وضع الضحايا والمجتمعات المتأثرة في صميم الإجراءات المتعلقة بالألغام للحد من معاناتهم. ويجب تلبية احتياجات الناجين وأسرهام مدى الحياة، مع مراعاة عوامل الجنس والعمر والتنوع وتيسير مشاركتهم الكاملة والمتساوية والفعالة في المجتمع. بيد أنهم ما زالو يكافحون في كثير من الأحيان للحصول على الخدمات وإدماجهم بصورة كاملة في مجتمعاتهم. إن مساعدة الضحايا التزام طويل الأجل ويتطلب تعبئة مستدامة للموارد والإرادة السياسية من جانب الدول التي لديها أعداد كبيرة من الناجين وتلك القادرة على تقديم الدعم.

ثالثاً، يجب على الدول الأعضاء وضع استجابات إنسانية وإنمائية رشيدة منسقة وجيدة التخطيط للتصدي للتلوث بالألغام والذخائر العنقودية والمتفجرات من مخلفات الحرب. ويعتبر جمع البيانات من العناصر الرئيسية في مثل هذه الاستجابة. ويجب أن تستند الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى الأدلة للاستجابة بفعالية للمشاكل التي تواجه المجتمعات المحلية المتأثرة. إن البيانات ضرورية لتحديد المخاطر والأولويات وتصميم الأنشطة المناسبة وإتاحة استخدام الموارد بطريقة أكثر كفاءة في نهاية المطاف. ومن الأمثلة على ذلك العراق، حيث أنشأت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتعاون مع الهلال الأحمر العراقي آلية لجمع البيانات وعملية لجمع البيانات في جزء من البلاد منذ عام 2019. ونهدف، بالاتفاق مع مديرية الأعمال المتعلقة بالألغام العراقية، إلى توسيع نطاق هذا المشروع على الصعيد الوطني لتحسين تبادل المعلومات وتيسير التنسيق الوثيق مع الجهات الأخرى الفاعلة في المجال الإنساني والسلطات المحلية.

رابعاً، يجب على الدول الأعضاء أن تستثمر في التوعية بالمخاطر باعتبارها عنصراً حاسماً لحماية المدنيين من مخاطر الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب إلى حين إزالتها في نهاية المطاف. ولكن زيادة الوعي ليست سوى جزء من الحل. فالكثير من المجتمعات المحلية تدرك أنها تعيش في بيئة خطيرة ولكنها تضطر بسبب الضرورة الاقتصادية إلى الذهاب إلى مناطق شديدة الخطر. ولكي تكون التوعية فعالة تماماً، يجب أن تقترن بتدخلات أخرى لتمكين المجتمعات المحلية من العيش بأمان أكبر في بيئات ملوثة، وينبغي إدماجها في برامج توفير سبل العيش في الأجل الطويل وكذلك في البرامج الاقتصادية والبرامج المتعلقة بالأمن الاجتماعي. ومن الأمثلة على ذلك توفير أو استعادة إمدادات المياه الآمنة عندما يكون الحصول على المياه خطيراً بسبب الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، ومنح القروض الصغيرة أو التدريب والمعدات لتوفير دخل بديل في الأماكن التي يشيع فيها جمع النفايات المعدنية أو الدخول إلى مناطق خطيرة للحصول على العلف. ولضمان فرص نجاح هذه الاستجابات يجب أن تصمم بالتعاون مع المجتمعات المحلية المتأثرة نفسها.

أخيراً، يجب على الدول الأعضاء أن تتولى زمام الأمور على الصعيد الوطني للتصدي للتكلفة البشرية لهذه الأسلحة. ويتطلب التقدم أيضاً دعماً كبيراً مستمراً وطويل الأجل من الدول والمنظمات القادرة على تقديم المساعدة مالياً وتقنياً. ويعدُّ ضمان القدرة الوطنية للاستجابة الطويلة الأجل أمراً بالغ الأهمية، فضلاً عن التعاون الوثيق بين جميع المؤسسات ذات الصلة. ويشمل ذلك ضمان إجراء حوار كاف بين السلطات الوطنية المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام والجهات الدولية والمحلية المنفذة لتلك الإجراءات

وكذلك القوات العسكرية والجهات الفاعلة المجتمعية مثل الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

واللجنة الدولية للصليب الأحمر على استعداد لدعم الدول وأصحاب المصلحة الآخرين لاتخاذ تدابير عملية لتحقيق تقدم في الوفاء بالالتزامات الطويلة الأجل بحماية المدنيين ومجتمعاتهم المحلية من الضرر العشوائي الناجم عن الألغام والذخائر العنقودية والمتفجرات من مخلفات الحرب.

ويركز جزء كبير من عمل اللجنة الدولية في مجال الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب على تطوير قدرة الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر على العمل جنباً إلى جنب مع السلطات الوطنية التي تتخذ إجراءات إزالة الألغام محلياً. وغالباً ما تكون الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في وضع جيد يمكنها من العمل مع المجتمعات المحلية وجمع البيانات وتنفيذ تدخلات للتوعية بالمخاطر والسلوك الآمن، لا سيما في المناطق التي قد يصعب على المنظمات الأخرى الوصول إليها. ففي سوريا، على سبيل المثال، تعمل 10 أفرقة من موظفي ومتطوعي جمعية الهلال الأحمر السوري الذين دربتهم اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في مناطق يصعب الوصول إليها، مثل حلب وإدلب وحمص والحسكة. وتساعد اللجنة الدولية أيضاً السلطات الوطنية المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام على تعزيز قدرتها على اتخاذ تدابير لإزالة الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب وفقاً للمعايير الدولية، ونشر التدريب على رعاية المصابين بصدمات الانفجارات للعاملين الصحيين والمسعفين أثناء عمليات تقييم الذخائر المتفجرة أو التخلص منها.

وتتخذ اللجنة الدولية للصليب الأحمر مبادرات محددة لمنع ومعالجة الآثار الناجمة عن الألغام والذخائر العنقودية والمتفجرات من مخلفات الحرب، بما في ذلك الإعاقة البدنية التي ربما تسببها. وعلى مدى السنوات الأربعين الماضية، قام برنامج التأهيل المادي التابع للجنة الدولية للصليب الأحمر، من خلال تطوير القدرات الوطنية وتوفير خدمات إعادة التأهيل مباشرة، بدعم ما يقرب من مليوني شخص من ذوي الإعاقة، بمن فيهم الناجون من الألغام والذخائر العنقودية ومخلفات الحرب المتفجرة، في أكثر من 50 بلداً حول العالم.

أما على الصعيد متعدد الأطراف، فإن اللجنة الدولية للصليب الأحمر مستعدة لتقديم رؤيتها كمنظمة إنسانية وخبرتها في القانون الدولي الإنساني.

بيان الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة، مجيد تخت روانجي

تشكل الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب تحدياً للأمن والتنمية المستدامة في بعض البلدان. وللتخفيف من المخاطر المرتبطة بها وحماية الأرواح وتهيئ الظروف الآمنة للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، يلزم وضع خطة شاملة تركز على إزالة الألغام وتشمل جهوداً من قبيل بناء القدرات والتدريب والتوعية.

ويتطلب تنفيذ هذه الخطط في الوقت المناسب وعلى نحو فعال، في جملة أمور، موارد بشرية ماهرة، وأنواعاً مختلفة من المعدات المتقدمة، وموارد مالية كافية. ومع ذلك، فإن العديد من البلدان التي تواجه تحديات الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب تفتقر للأسف إلى هذه القدرات.

وفي هذا السياق، دعت حركة عدم الانحياز، في الوثائق الختامية لاجتماعات القمة والاجتماعات الوزارية المتعاقبة، جميع الدول التي لها القدرة إلى تقديم المساعدة المالية والتقنية والإنسانية اللازمة لعمليات إزالة الألغام الأرضية، وإعادة تأهيل الضحايا اجتماعياً واقتصادياً، فضلاً عن كفالة الإمكانية التامة لحصول البلدان المتضررة على المعدات المادية والتكنولوجية والموارد المالية لإزالة الألغام. ولا يمكن المغالاة في تأكيد هذا.

ونتيجة للعدوان الذي شنه صدام حسين على جمهورية إيران الإسلامية، تأثرت خمس مقاطعات في بلدنا تأثراً هائلاً بالألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب، مما أعاق بشكل خطير إعادة إعمار تلك المحافظات، وعرقل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمدن والقرى المتضررة، وأخر العودة الآمنة للمشردين داخلياً وتسبب في استشهاد أو جرح العديد من مواطنينا.

وعلى الرغم من معاناتنا من الجزاءات الانفرادية غير القانونية التي فرضتها الولايات المتحدة، وعرقلة وصولنا إلى المعدات والتكنولوجيات اللازمة ومنعنا من تلقي المساعدة الدولية، اعتمدنا على مواردنا البشرية المتحمسة، وأجرينا عملية واسعة النطاق لإزالة الألغام باستخدام معدات منتجة محلياً وأساليب جديدة لإزالتها.

ونتيجة لذلك، قمنا بإبطال مفعول وتدمير أكثر من 3 ملايين لغم وجهاز متفجر من مخلفات الحرب وتطهير معظم المناطق الملوثة، مما مكن من تعزيز المشاريع الزراعية والنقل والتعدين وغيرها من المشاريع في هذه المناطق.

واستناداً إلى هذه الخبرة الثمينة التي تم كسبها بشق الأنفس، تواصل حالياً أكثر من 60 شركة إيرانية خاصة عمليات إزالة الألغام في إيران، كما تساعد بلداناً أخرى في المنطقة على التصدي للتهديدات التي تواجهها نتيجة الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب. وفي السنوات الأخيرة، أنشأنا أيضاً مركزاً دولياً للتثقيف بشأن أعمال إزالة الألغام لأغراض إنسانية.

وكخطوة نحو زيادة تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام، عقدت حلقة دراسية دولية - شارك في رعايتها مركز إيران للأعمال المتعلقة بالألغام واللجنة الدولية للصليب الأحمر - في الفترة من 8 إلى 11 آذار/مارس 2019 في طهران، شاركت فيها بنشاط مؤسسات ذات صلة

بالإجراءات المتعلقة بالألغام من 13 بلداً إقليمياً وعددٌ من المنظمات الإقليمية والدولية المعنية، بما في ذلك دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام.

إن تطبيق الجزاءات على نقل تكنولوجيات ومعدات إزالة الألغام إلى بعض البلدان المتضررة من الألغام يقوض بشكل خطير قدرتها الوطنية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام. ونظراً للطابع الإنساني للإجراءات المتعلقة بالألغام، فإن هذه الجزاءات غير عادلة وغير مقبولة، ولذلك يجب رفعها فوراً. وبدلاً من ذلك، يجب تيسير وصول الدول المتضررة من الألغام إلى الآليات والتكنولوجيا اللازمة لعمليات إزالة الألغام بسرعة وفعالية.

ومع مراعاة الخطر الذي تشكله الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب على حياة أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام، يجب على المجلس أن يواصل النظر في هذه المسألة في ولايات عمليات حفظ السلام. غير أنه من الواضح أن مشاركة قوات حفظ السلام في إزالة الألغام لا توفر للمجلس أي ولاية لإدراج موضوع الإجراءات المتعلقة بالألغام تحت اختصاصه.

ونظراً للطابع الإنساني والاجتماعي والاقتصادي الخطير للأعمال المتعلقة بالألغام، فإنها تظل تحت إشراف الجمعية العامة، التي يجب أن تواصل بالتالي تحسين وظائفها ذات الصلة، بما في ذلك في حالات ما بعد انتهاء النزاع.

وأنشطة إزالة الألغام، سواء في سياق عمليات حفظ السلام أو غير ذلك، يجب أن تكون متسقة مع ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبادئ الاحترام الكامل لسيادة جميع الدول والمساواة في السيادة وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

ومن أجل كفالة أن تسهم عمليات الإجراءات المتعلقة بالألغام إسهاماً فعالاً في استدامة السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات التي تواجه تحديات الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، لا بد من تعزيز التعاون والمساعدة الدوليين، عند الطلب. ولذلك، ينبغي أن يكون هذا المجال من المجالات الرئيسية ذات الأولوية بالنسبة لهيئات الأمم المتحدة المعنية.

وتحقيقاً لتلك الغاية، تقف جمهورية إيران الإسلامية على أهبة الاستعداد لتوسيع تعاونها في مجال الإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام مع بلدان المنطقة وخارجها، وتشاطر خبراتها، وتبادل الخبرات الفنية، وعقد دورات تدريبية، وتنفيذ مشاريع إزالة الألغام.

بيان البعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشكر فيببت نام على عقد هذه المناقشة المفتوحة، والخبراء على بياناتهم السديدة.

تؤيد إيطاليا البيان الذي قدمه وفد الاتحاد الأوروبي بصفته مراقباً (المرفق 36)، وتود أن تضيف بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

وتشاطر إيطاليا المجتمع الدولي قلقه العميق إزاء الاستخدام المتزايد والعشوائي للألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، التي تشكل تهديدات خطيرة للمدنيين والعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية وموظفي حفظ السلام في المناطق المنكوبة بالنزاعات وما بعد انتهاء النزاعات. إن بعض البعثات، مثل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، تعاني معاناة كبيرة من هذا التهديد، الذي تسبب بعدد كبير من الوفيات في صفوف ذوي الخوذ الزرق.

ووفقاً لمراقب الألغام الأرضية لعام 2020، كان عام 2019 هو العام الخامس على التوالي الذي يشهد ارتفاعاً في أعداد الضحايا المسجلين بسبب الاستخدام العشوائي للألغام المضادة للأفراد والألغام المضادة للدبابات، بما في ذلك الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع. والبيانات التي قدمها هذا المصدر مثيرة للقلق إلى درجة لا يمكن تجاهلها: فالغالبية العظمى (80 في المائة) من الإصابات المسجلة كانت من المدنيين، وكان 43 في المائة منهم من الأطفال. ومن الواضح أن هذا اتجاه ينبغي وقفه، وهو اتجاه تدينه إيطاليا دائماً في كل فرصة، مناشدة جميع الأطراف الفاعلة من الدول وغير الدول وضع حد لاستخدام الألغام.

وفي الوقت الحاضر، تثار مخاوف جدية إزاء الاستخدام واسع النطاق لهذه الأنواع من الأسلحة من جانب جهات فاعلة من غير الدول، قادرة أيضاً على إنتاجها بنفسها أو اللجوء إلى وسائل ثانوية تعرف بالأجهزة المتفجرة يدوية الصنع. ولا يزال هذا التهديد يؤثر على نحو 60 بلداً وإقليماً تشهد حالات نزاع أو تمر في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، وتتجاوز عواقبه الضرر المادي للضحايا: فهو يقوض سلام الدول وأمنها واستقرارها ويعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

إن التهديد واسع النطاق والمائل دوماً الذي تشكله الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع يجعل الإجراءات المتعلقة بالألغام بالغة الأهمية بالنسبة لجدول أعمال السلام والأمن. والإجراءات المتعلقة بالألغام مجال دينامي جيداً ويتسم بنشاط كبير، حيث إن الأهداف الطموحة - وإن كانت تواجه الآن قيوداً بسبب الجائحة - لا تزال محور الاهتمام الدولي. وإسهام الإجراءات المتعلقة بالألغام في تحقيق الاستقرار والأمن قيم، سواء بالنسبة لإدارة النزاعات، بل وربما أكثر من ذلك، بالنسبة لمرحلة ما بعد انتهاء النزاع، لكفالة السلام والتنمية المستدامة. وهذه كلها أبعاد تميز السياسة الخارجية الإيطالية والتزام إيطاليا في العالم.

وتلتزم إيطاليا التزاماً قوياً بدعم برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام على الصعيد العالمي من أجل تحسين ظروف الآلاف من الأشخاص الضعفاء الذين لا يزالون يخاطرون بحياتهم في المناطق الملوثة. وتحقيقاً لهذه الغاية، أنشئ صندوق استثماري وطني مخصص لإزالة الألغام لأغراض إنسانية بموجب القانون قبل 10 سنوات، يسمح بتخصيص الموارد لمشاريع الإجراءات المتعلقة بالألغام الأرضية المضادة للأفراد

والمتفجرات من مخلفات الحرب. ومنذ ذلك الحين، استثمرت إيطاليا أكثر من 62 مليون يورو في برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام، مع التركيز بوجه خاص على إزالة الألغام والتوعية بالمخاطر وتقديم المساعدة للضحايا. وإيطاليا بصدد مضاعفة مساهمتها في أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام في عام 2021، من أجل توفير تمويل مستمر ومستدام لهذا القطاع الهام.

وتدعم إيطاليا برامج في أكثر مناطق الأزمات تدهوراً، مثل ليبيا واليمن وسورية. كما ندعم المبادرات في أفغانستان والعراق والصومال والسودان وكولومبيا وفلسطين. وبالإضافة إلى ذلك، نخطط لدعم المركز الإقليمي للإجراءات المتعلقة بالألغام التابع لرابطة بلدان جنوب شرق آسيا في مشروع للتتقيف بشأن المخاطر يستهدف فييت نام وكمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار وتايلند.

إن مشاركة إيطاليا في الأعمال المتعلقة بالألغام متعددة الأوجه، وهي نتاج نهجنا الشامل، ألا وهو أن المساعدة الدولية ينبغي ألا تقتصر على مجرد الدعم المالي، بل ينبغي أن تشمل أيضاً تبادل الخبرات والمعارف والدراية العملية من أجل تحسين السلامة والحد من العنف. وفي هذا الشأن، أود أن أذكر بمشاركة القوات المسلحة الإيطالية العاملة في الخارج في إزالة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والتخلص من الذخائر المتفجرة، فضلاً عن دعم مركز تفوق وطني مكرس لمكافحة جميع أنواع الأجهزة المتفجرة، شارك أيضاً في أنشطة التدريب وبناء القدرات مع بلدان ثالثة.

ولا تزال إيطاليا مقتنعة اقتناعاً شديداً بالدور الهام للتعاون والمساعدة الدوليين كجزء من نهجنا الشامل إزاء الإجراءات المتعلقة بالألغام. إن التعاون على جميع المستويات - مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى والمجتمع المدني ومنظمات الناجين - هو وسيلة فعالة لتنفيذ اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد تنفيذاً كاملاً، مع زيادة مساهمة جميع الخبرات والمعارف المتاحة وأثرها إلى أقصى حد ممكن.

وعلى الرغم من أن هدف الوصول إلى عالم خالٍ من الألغام بحلول عام 2025 لا يزال طموحاً، فإنه لا يزال عاملاً سياسياً هاماً وعاملاً لإنكاء الوعي. ومن الضروري مواصلة بذل كل جهد ممكن للتشجيع على انضمام أكبر عدد ممكن من البلدان إلى اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، مع الاستفادة من الدور الذي يؤديه التعاون الدولي والمستوى الرفيع من المشاركة في المجتمع المدني.

بيان الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، كيميhiro إيشيكاني

أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة، وأنا ممتن لمقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم.

يشترك مجلس الأمن بنشاط في الإجراءات المتعلقة بالألغام، على النحو الوارد في القرار 2365 (2017)، الذي اتخذ بتوافق الآراء في عام 2017، والذي شاركت اليابان في تقديمه بصفتها عضواً في مجلس الأمن في ذلك الوقت. ولكن للأسف، لا تزال الألغام وغيرها من المتفجرات تتسبب في وقوع إصابات في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في مناطق النزاع مثل أفغانستان واليمن. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن يعيد المجلس النظر في هذا الموضوع الحاسم لتجديد عزمه على التصدي لهذا الخطر الذي يهدد سلام الدول وأمنها واستقرارها.

وفي الوقت نفسه، تشكل الألغام أولاً وقبل كل شيء تهديداً خطيراً للأمن البشري. إن الشواغل الأمنية البشرية التي دعا إليها المجتمع المدني هي التي مهدت الطريق لاعتماد اتفاقية أوتاوا ودخولها حيز النفاذ في عام 1999. ورغم التقدم الكبير المحرز خلال العقدين الماضيين، بما في ذلك التدمير المطرد للمخزونات والانخفاض المستمر في حقول الألغام في معظم البلدان المتضررة، لا تزال الألغام الأرضية تهدد حياة السكان المحليين وسبل عيشهم وكرامتهم وتعيق تحقيق الأمن البشري.

ووفقاً لمرصد الألغام الأرضية، تم في عام 2019 تسجيل ما لا يقل عن 5 554 ضحية من ضحايا الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع مجتمعة، بما في ذلك 2170 حالة وفاة، وقعت في 55 دولة ومناطق أخرى. والإجراءات المتعلقة بالألغام تنفذ الأرواح. كما تسهم الإجراءات الفعالة المتعلقة بالألغام في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وفي الوفاء بالتزامنا بالأمن البشري. وينبغي أن يكون الأمن البشري جزءاً لا يتجزأ من اعتباراتنا عند السعي إلى إحراز التقدم في الإجراءات المتعلقة بالألغام.

لقد جعلت اليابان من دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام أولوية دبلوماسية منذ فترة طويلة. وتشدد اليابان على ثلاثة مجالات، هي الدعم المستمر للبلدان المتضررة بشدة من الألغام المضادة للأفراد والذخائر غير المنفجرة، وتعزيز التعاون الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتقديم الدعم الشامل للضحايا والناجين.

وفي عام 2019 وحده، قدمنا مساعدات في 23 بلداً ومنطقة، بلغت قيمتها حوالي 37 مليون دولار، بالتعاون مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة. وقد بلغت مساهمتنا الإجمالية في برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في السنوات الخمس حتى عام 2019 أكثر من 212 مليون دولار. وفي الأونة الأخيرة، قررت اليابان في شباط/فبراير المساهمة بأكثر من 4 ملايين دولار في دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام لتعزيز قدرات قوات الشرطة الصومالية على التخلص من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والمتفجرات، حتى يتسنى حماية المزيد من الصوماليين من خطر تلك الأجهزة.

وتم تجديد الأهداف الدولية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام خلال المؤتمر الرابع لاستعراض اتفاقية أوتاوا، الذي عقد في عام 2019. وتلتزم اليابان التزاماً كاملاً بالمساهمة في تنفيذ خطة عمل أوسلو من أجل تحقيق "عالم خالٍ من الألغام إلى أقصى حد ممكن" بحلول عام 2025 وستواصل دعم الضحايا والناجين. وتدعو اليابان أيضاً جميع الدول التي لم توقع على اتفاقية أوتاوا ولم تبرمها إلى أن تفعل ذلك في أقرب فرصة ممكنة. وستواصل اليابان الاضطلاع بدور نشط في الإجراءات المتعلقة بالألغام بالتعاون مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني.

بيان البعثة الدائمة لليبيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

أود في البداية أن أعرب لكم عن خالص الشكر والتقدير لعقد هذه المناقشة المفتوحة وأن أهنئكم على اختياركم لموضوع الإجراءات المتعلقة بالاستجابة لتحديات الألغام ومخلفات الحروب وما تطرحه من مخاطر، وما تتطلبه من استجابة دولية فاعلة.

ولا شك في أن الألغام الأرضية والمتفجرات تمثل خطراً فتاكاً يستمر لفترة طويلة، حتى بعد انتهاء النزاع، وتترتب عليه آثار ومخاطر على حياة وأمن المدنيين. فهذه الأسلحة العشوائية لا تميز بين أذية الجنود وأقدام الأطفال والنساء الأبرياء، علاوة على أنها تقوض فرص السلام والأمن والاستقرار في البلدان المتأثرة بها، وتوقط طريقها نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

إن ما يبعث على القلق أن تقارير الأمم المتحدة تؤكد أن هناك اتجاهاً تصاعدياً في عدد الضحايا والإصابات نتيجة تلك الألغام في كثير من مناطق النزاع، وأن الاحتياجات العالمية من التمويل للقيام بالأنشطة الرئيسية المتمثلة في تطهير الأراضي الملوثة بالألغام والتوعية بالمخاطر التي تنطوي عليها ومساعدة الضحايا بلغت مستويات قياسية يصعب الوفاء بها.

ومن أجل عكس هذا الاتجاه التصاعدي للتحديات والمخاطر التي يحملها التوسع في انتشار الألغام والمخلفات المتفجرة للحروب ومعالجة آثارها وتداعياتها نرى أهمية مراعاة ما يلي:

الحاجة لتعزيز الجهود الدولية لمنع نشوب النزاعات التي يشهدها عدد من مناطق العالم وحلها والحيلولة دون تفاقمها، وضرورة توفر الإرادة السياسية الدولية الحاسمة القادرة على وضع حد للتدخلات الأجنبية السلبية التي كثيراً ما تكون وراء تأجيج تلك النزاعات، وما يجره ذلك من قيام الأطراف المتنازعة بأعمال غير مشروعة وخطيرة، ومنها زراعة الألغام والأجهزة المتفجرة، التي طالت في كثير من الأحيان المناطق الحضرية والسكنية.

مع أن اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام (اتفاقية أوتاوا) تُعد صكاً دولياً مهماً لمعالجة المشكلة، إلا أن هذا الصك لا يفرض أي التزام قانوني على الدول التي خاضت حروباً على بلدان الغير وزرعت في عدد من مناطقها أنواعاً مختلفة من الألغام ولا يلزمها بتقديم الخرائط والمساعدة في إزالة تلك الألغام والتعويض عما سببته من أضرار بشرية ومادية. ولكي تصبح الاتفاقية عالمية، يتطلب الأمر معالجة هذا القصور من خلال بروتوكول إضافي يلبي هذه الشواغل التي كثيراً ما عبرت عنها عدد من الدول.

أهمية الأخذ في الاعتبار أن الإجراءات المتعلقة بإزالة الألغام وتداعياتها ضرورة لا غنى عنها للتمهيد لعملية السلام، كما أنها تقدم إسهامات عملية في بناء الثقة بين الأطراف المتصارعة وتوفر الفرص والبيئة الملائمة للشعوب والمجتمعات المتأثرة بالألغام للسير نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

وتؤكد تقارير الأمم المتحدة أن الجهود الوطنية المبذولة من قبل البلدان المتأثرة بالألغام لإيجاد حلول لهذه المسألة تواجه تحديات هائلة. وعليه، فإن الحاجة تدعو إلى المزيد من الشراكة والتضامن وتعزيز

التعاون الإقليمي والدولي وكفالة التمويل المناسب وزيادة التنسيق والتماسك بين الوكالات المعنية داخل منظومة الأمم المتحدة لبذل المزيد من الجهود العملية للاستجابة للتحديات المتصاعدة للألغام.

أهمية تشجيع البلدان المتضررة على تحسين نُظُمها الوطنية لإدارة الإجراءات المتعلقة بالألغام والاستجابة لما تحتاجه من مساعدات فنية ومادية ووسائل التدريب والتأهيل، وعلى الأمم المتحدة تعزيز دورها الريادي في هذا الشأن.

وعلى المستوى الوطني، يُعد بلدي ليبيا من الدول التي عانت وتعاني قديماً وحديثاً من الألغام ومخلفات الحروب، حيث ما زال يسجل حدوث الكثير من المآسي الإنسانية نتيجة الألغام التي تركتها الدول المتصارعة في الحرب العالمية الثانية في عدد من مناطق البلد. وظلت استجابة تلك الدول شبه معدومة فيما يتعلق بتقديم المساعدة لتحديد وإزالة حقول هذه الألغام التي ما زالت توقع الكثير من الضحايا والإصابات وتعطل برامج التنمية والاستثمار في تلك المناطق.

لقد زاد من تفاقم الوضع ما حدث من صراع ومواجهات مسلحة خلال الفترة الانتقالية الصعبة التي شهدتها البلد، وما جره ذلك للأسف من استخدام مفرط للألغام والمتفجرات مما أوقع خسائر مادية وبشرية جسيمة. وفي إطار الجهود الوطنية الهادفة للتخلص من الألغام ومخلفات الحروب المتفجرة، يمكن القول بأن اتفاق وقف إطلاق النار الدائم الذي توصلت إليه اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر 2020 مثل انطلاقة قوية وفاعلة لمعالجة المشكلة، حيث تضمن الاتفاق القيام بإزالة كافة الألغام التي تم زرعها وهو ما يجري تنفيذه بالفعل.

كما يتم التنسيق، من جهة أخرى، مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من أجل زيادة التوعية بالمخاطر التي تتسبب فيها الألغام ومساعدة أسر الضحايا والمصابين وكيفية قيام القطاع الصحي والتعليمي بإدراج الاستجابة لتحديات الأسلحة المتفجرة في برامجهم الوطنية. كما يعمل المركز الليبي للأعمال المتعلقة بالألغام ومخلفات الحروب وفي حدود إمكاناته المتواضعة لتيسير ووضع استراتيجية لمساعدة ضحايا هذه الأسلحة. ونحن على ثقة من أن هذه الجهود تحتاج للدعم والتشجيع من خلال بناء وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية وتقديم المساعدة الفنية والتقنية الكفيلة بتخليص البلد من هذا السلاح الفتاك والمدمر.

ختاماً، نؤكد التزام ليبيا بمواصلة التنسيق والتعاون والتضامن مع الجهود الدولية الرامية للحد من المخاطر التي تجرّها الألغام والأسلحة المتفجرة على كافة المستويات.

بيان البعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

بداية، أود أن أشكر فيبيت نام على تنظيمها هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن المسألة البالغة الأهمية المتمثلة في مكافحة الألغام الأرضية. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم المفصلة، وكذلك الأمين العام على دعمه في مكافحة الألغام الأرضية.

يولي مجلس الأمن أهمية كبيرة لهذه القضية، كما يتضح من اتخاذه للقرار 2365 (2017) ومن البيان الرئاسي الصادر اليوم S/2021/PRST/8. وللأسف، فإن وجود الألغام الأرضية المضادة للأفراد والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع والمتفجرات من مخلفات الحرب لا يزال يؤثر بشدة على المدنيين ويعوق توطيد السلام الدائم في أجزاء كثيرة من العالم.

وتتأثر عمليات حفظ السلام وأعمال موظفي المساعدة الإنسانية تأثرا شديدا أيضا بالمخاطر المرتبطة بالأجهزة المتفجرة يدوية الصنع. ويشيد المغرب بالجهود التي تبذلها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وكذلك مجموعة الشركاء المشاركين في هذا العمل.

وفي سياق مشاركته في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، يولي المغرب أهمية قصوى لتدريب قواته حتى تتمكن من الاضطلاع بولايتها في أفضل الظروف. وعلاوة على ذلك، يعمل المغرب وينسق بشكل وثيق مع بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، بما في ذلك بشأن هذه المسألة، لتطهير المناطق التي لوئتها جبهة البوليساريو الانفصالية.

وفيما يتعلق بالقانون الدولي، فإن المغرب قد وقع وصدق على مجموعة الصكوك الدولية في مجال نزع السلاح. وعلى الرغم من أننا لسنا من الموقعين على اتفاقية أوتاوا، فإن المغرب يؤيد تماما مبادئها الإنسانية وأهدافها المتعلقة بنزع السلاح. ويتجلى ذلك الالتزام في تنفيذنا لأحكام الاتفاقية، ولا سيما تقديمنا الطوعي لتقارير الشفافية الوطنية منذ عام 2006.

وتعود جهود المغرب إلى عام 1975، وقد تعززت عقب إبرام اتفاق مع بعثة الأمم المتحدة في عام 1999. واستنادا إلى الخبرة المكتسبة في هذا المجال، يركز المغرب في استراتيجيته لمكافحة الألغام على العناصر التالية:

أولا، فيما يتعلق بالجهود المبدولة لتدمير الألغام وإزالتها، وتمشيا مع التزاماتنا الدولية، ينشر المغرب 13 وحدة لإزالة الألغام على أساس مستمر وقد نفذ 964 تدخلا في حالات طوارئ بين عامي 2014 و 2020. وأتاحت تلك الجهود إزالة الألغام من مساحة 5 823 كيلومترا مربعا وأدت إلى إبطال مفعول 96 769 لغما أرضيا وتدمير 21 092 عبوة من المتفجرات من مخلفات الحرب.

ثانيا، فيما يتعلق بالتوعية والتثقيف، تعمل القوات المسلحة الملكية المغربية والهلال الأحمر المغربي، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فضلا عن المجتمع المدني ومختلف الإدارات الوزارية المعنية معا لتنفيذ حملات توعية منتظمة. فعلى سبيل المثال، في الربع الأول من عام 2020، شارك ما يقرب من 10 000 شخص في حملات تثقيف وتوعية بلغت نسبة المشاركة النسائية فيها 44 في المائة

والمشاركة الشبابية 70 في المائة. ومن ثم، فإن المغرب يشدد على الشباب والنساء في زيادة الوعي لأنهم الضحايا الرئيسيون للحوادث المرتبطة بالألغام.

ثالثا، فيما يتعلق بالمساعدة الطبية والتعويض وإعادة التأهيل، تقدم الرعاية الطبية والنفسية الكاملة لضحايا الألغام ومخلفات الحرب المتفجرة. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم صندوق دعم التماسك الاجتماعي الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم ضحايا الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب. وأخيرا، يحصل جميع الضحايا على تعويض من المغرب بميزانية تبلغ حوالي 3 ملايين دولار.

وإدراكا من المملكة لأهمية التعاون الدولي في مكافحة الألغام، تتخرط انخرطا كاملا في مختلف المحافل الدولية، بمشاركة نشطة من ممثلي مختلف المحافظات المعنية. وقد شارك المغرب منذ عام 2012 وحتى الآن، في أكثر من 100 نشاط، على الصعيدين الوطني والدولي.

وكل عام يستقبل مركز التدريب الهندسي ووحدة الإنقاذ التابعة للقوات المسلحة الملكية عددا كبيرا من الضباط من مختلف البلدان الصديقة بغرض تعزيز تدريبهم.

وكما ترون، فإن الأعمال المتعلقة بالألغام موضوع بالغ الأهمية بالنسبة للمغرب الذي يزود نفسه بالوسائل اللازمة لمكافحة آثاره المدمرة. وفي الختام، أود أن أعيد تأكيد أهمية التدريب والتعاون الدولي ودعم الضحايا والتوعية. إن المغرب مقتنع، بدعم من المجتمع الدولي، بأن العالم الخالي من الألغام ليس مدينة فاضلة، بل ينبغي أن يكون هدفنا المشترك لصالح المدنيين والأجيال المقبلة.

بيان الممثلة الدائمة لهولندا لدى الأمم المتحدة، يوكا براندت

تؤيد هولندا بيان الاتحاد الأوروبي (المرفق 36) وتود أن تقدم الملاحظات التالية بصفتها الوطنية. كما تعلمون، عينت هولندا رئيسة للاجتماع التاسع عشر للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وأنه لشرف عظيم وامتنياز لنا أن نعمل مع جميع الدول الأطراف والدول الأخرى والمنظمات المهتمة في هذه السنة الثانية من تنفيذ خطة عمل أوسلو. وسيقاس تقدمنا الجماعي على أساس خط الأساس الذي وضعناه في الاجتماع الثامن عشر للدول الأطراف. ومن الأهمية بمكان أن نواصل تعزيز جهودنا والتزامنا السياسي بتنفيذ خطة العمل.

وقد التزمنا في المؤتمر الاستعراضي الرابع للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، الذي عقد في أوسلو في عام 2019، بتعزيز جهودنا من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة المتمثلة في عالم خال من الألغام والشمول الكامل وعلى قدم المساواة للمتعاين من أثارها وضحاياها. وهولندا ملتزمة التزاما كاملا بإحراز تقدم في جميع مجالات الاتفاقية وبالعامل مع أكبر عدد ممكن من البلدان لدعم جهودها في مجال التنفيذ. وفي هذا السياق، تود هولندا أن تسلط الضوء على المواضيع الثلاثة التي ستكون المسك طوال فترة رئاستنا: بناء القدرات والابتكار والشمولية.

أولا، إن بناء القدرات أمر حاسم إذا ما كان للإجراءات المتعلقة بالألغام أن تكون مستدامة. وهذا يعني أن تكون السلطات الوطنية مجهزة لتولي زمام برامجها الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام من أجل حماية شعوبها من خطر الألغام ومساعدة المتعاين من آثار الألغام. وفي مجال إزالة الألغام يعني هذا، على سبيل المثال، أنه يجب علينا أن نكفل تنفيذ المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام باعتماد معايير وطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام وضمان استكمالها. وفيما يتعلق بالحد من مخاطر الألغام والتنقيف، يجب علينا أن نكفل أنه يمكن للحكومات المحلية أن تنفذ الإجراءات التي اتفقنا عليها في خطة عمل أوسلو تنفيذيا كافيا على المستوى الوطني. وفيما يتعلق بمساعدة الضحايا، يعني ذلك أن هناك قدرة وطنية كافية على تلبية الاحتياجات المحددة للمتعاين من آثار الألغام. ولكن كذلك يلزم، من أجل رصد تنفيذ الاتفاقية وزيادة الشفافية، بناء القدرة الوطنية على تقديم تقارير شفافية عالية الجودة. وأخيرا، في مجال التعاون والمساعدة الدوليين، وإلى جانب التركيز على النهج الفردي، الذي نسلط فيه الضوء على حالات فردية للبلدان المتأثرة بالألغام ونربطها بمجتمع المانحين، نحتاج إلى ضمان تكرار ذلك وتعزيزه على المستوى الوطني في هذه البلدان المتضررة أيضا. وينبغي تعزيز التعاون بين السلطات الوطنية والجهات المانحة والجهات العاملة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام والأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، فضلا عن أصحاب المصلحة الآخرين، على الصعيدين الوطني والمحلي.

ثانيا، الابتكار في جميع الأعمال المتعلقة بالألغام ركيزة أساسية لأولوياتنا، وقد أثبت قطاع إزالة الألغام أنه مجتمع مبتكر. فعلى سبيل المثال، ينبغي مواصلة استكشاف الأفكار الابتكارية في برامج الحد من مخاطر الألغام وبرامج التنقيف المتعلقة بها، وذلك من أجل توفير هذه البرامج في حالات النزاع. كما يمكن استخدام التكنولوجيات الرقمية الجديدة لأغراض التوعية بمخاطر الألغام، مثل استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والتعاون مع شركات وسائل التواصل الاجتماعي. وفي مجال إزالة الألغام، ندعو إلى تطوير تكنولوجيات جديدة لجعل إزالة الألغام أكثر فعالية، بل وكذلك لتحسين منهجيات تطهير الأراضي. وفيما

يتعلق بالاحتفاظ بالمخزونات لأغراض التدريب نود أن نشجع البلدان على استخدام تكنولوجيات جديدة، مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد، لاستبدال الألغام الحية بما يسمى بالكاذبة. فهذا يسمح بتدمير جميع الألغام التي يحتفظ بها لأغراض التدريب في بلد ما.

وأخيراً، فإن موضوعنا الثالث ذو الأولوية هو الشمولية. فلن نتجح الإجراءات المتعلقة بالألغام ما لم تتم بطريقة شاملة. وبالنسبة لمساعدة الضحايا، فإن هذا يعني أننا لا نركز فقط على المساعدة البدنية بتوفير الأطراف الصناعية، من بين المساعدات الأخرى، بل كذلك نكفل معالجة الجانب النفسي والاجتماعي من حوادث الألغام من خلال توفير الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، على سبيل المثال من خلال المشاريع المجتمعية. وفي مجال برامج الحد من مخاطر الألغام وبرامج التنقيف، نضمن أن تشمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين وأن نأخذ المسائل الجنسانية وقضايا التنوع في الاعتبار، عند وضع الاستراتيجيات التي ينبغي أن تخدم الجميع وتحميهم في نهاية المطاف. وأخيراً، والأهم من ذلك، من المهم ألا يتخلف أحد عن الركب عند العمل من أجل تحقيق هدفنا المتمثل في عالم خال من الألغام. وينبغي أن تحصل جميع الدول الأطراف على فرصة لتحقيق هذا، ولا يمكننا أن نفعل ذلك إلا بعزم مشترك وإرادة سياسية مشتركة.

وستكون هذه المواضيع الثلاثة الخيط المشترك بيننا إذ تضطلع هولندا بولايتها كرئيسة لهذه الاتفاقية الهامة.

ولهولندا سجل طويل في تمويل الأعمال المتعلقة بالألغام في جميع أنحاء العالم بهدف إنقاذ الأرواح وتحسين سبل العيش والمساهمة في جهود التنمية وتحقيق الاستقرار. ومن المهم التخطيط المتعدد السنوات للتمويل لتمكين المنفذين من العمل بطريقة فعالة من حيث التكلفة وتحقيق نتائج أفضل. إن برنامجنا الحالي للإجراءات المتعلقة بالألغام والذخائر العنقودية المتعدد السنوات يمتد للفترة 2020-2024 وتقدر قيمته بمبلغ 51 مليون يورو. ويركز البرنامج تركيزاً قوياً على الجنسانية والتنوع والشمول، بما في ذلك من خلال بناء القدرات، ويتمشى بقوة مع خطة عمل أوسلو. وعلاوة على ذلك، فإن هولندا واحدة من أكبر الجهات المانحة لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، كما إنها تساهم في فريقها الاستشاري المعني بتخفيف التهديدات بخبير في الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع.

وإلى جانب أولويات الإجراءات المتعلقة بالألغام الكثيرة التي سلط عليها الضوء هنا، فإن إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية يحظى باهتمامنا الشديد. وعلى الرغم من أن مجموع عدد التصديقات والانضمام إلى الاتفاقية يبلغ 164 دولة طرفاً، فإن 33 دولة لا تزال غير طرف في الاتفاقية. إننا نهيئ بالدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة إلى أن تفعل ذلك، وفي الوقت نفسه، أن تكيف سياساتها وممارساتها مع مبادئ اتفاقية الألغام الأرضية المضادة للأفراد التي تمثل القاعدة العالمية لمكافحة الألغام المضادة للأفراد، وأن تتبع سياسة إعلانية ذاتية لعدم الاستخدام. وندعو هذه الدول إلى النظر في الفوائد العديدة التي قد يجلبها لها الانضمام إلى الاتفاقية.

بيان البعثة الدائمة لباكستان لدى الأمم المتحدة

أود أن أهنئ فيبنت نام على توليها رئاسة مجلس الأمن وأرحب بمبادرتها بعقد مناقشة مفتوحة بشأن هذه المسألة الهامة.

وفي حين أن المجتمع الدولي، من خلال الجهود المشتركة والتعاون، قد أحرز تقدماً كبيراً في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام في السنوات الأخيرة، لا تزال الجهود الوطنية والدولية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام تواجه تحديات عديدة. ويمثل العام الخامس على التوالي حيث سجلت أعداد كبيرة من الإصابات الناجمة عن الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب، وغالبية الضحايا من المدنيين. وعدد المشوهين ومن بترت أطرافهم أعلى من ذلك.

وتشكل الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة المرتجلة أيضاً تهديداً كبيراً لحفظ السلام التابعين للأمم المتحدة، وهي مسؤولة عن نسبة كبيرة من الإصابات في عمليات حفظ السلام. وتحد هذه الأجهزة من قدرة حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة على التنقل، وتنتشر الخوف بين المجتمعات، وتقوض ولايات حفظ السلام. وإلى جانب الموت والإصابة، تقوض الألغام أيضاً قدرة العاملين في المجال الإنساني على الاضطلاع بمهامهم الحاسمة.

ولذلك، فإن تعزيز التعاون الدولي في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام أمر أساسي للحد من الخطر الذي تشكله الألغام الأرضية والمتفجرات الأخرى على المدنيين والهيكل الأساسية، وحماية بعثات حفظ السلام، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تراعي المساعدة والتعاون الدوليان في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام الظروف الوطنية واحتياجات البلدان المتضررة من الألغام الأرضية، فضلاً عن الاختلافات بين الدول من حيث بيئاتها الأمنية وقوة قواتها العسكرية. ويجب أيضاً أن تحقق المساعدة والتعاون الدوليين توازناً بين الشواغل الإنسانية واحتياجات العسكرية والأمنية الوطنية المشروعة. وفي الوقت نفسه، ينبغي للجهود الدولية أن تسعى جاهدة إلى تعزيز النتائج العملية للمساعدة في إزالة الألغام والتعاون وضمان تزويد البلدان المتضررة بتكنولوجيات جديدة في مجال كشف التهديدات التي تشكلها الألغام الأرضية والتخفيف من حدتها.

وبباكستان، بوصفها أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تعلق أهمية كبيرة على التصدي للتحديات التي تشكلها الألغام الأرضية. ولا يزال حفظ السلام التابعون لنا يعملون في العديد من مناطق الصراع حيث تشكل الألغام تهديداً خطيراً لسلامتهم وأمنهم وتقوض بشكل خطير قدرتهم على الوفاء بولايات البعثة. وقد قتل أو جرح عدد من حفظ السلام الباكستانيين بسبب الألغام والأجهزة المتفجرة المرتجلة المماثلة.

والزيادة الأخيرة في عدد الهجمات على حفظ السلام والوفيات بينهم الناجمة عن ذلك تستلزم إجراء تقييم أكثر استراتيجية للخطر الذي تمثله الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وزيادة مستوى التأهب لمواجهة الطبيعة المتغيرة للتهديد، وتعزيز قدرات حفظ السلام، واستخدام التكنولوجيات الجديدة في بعثات حفظ السلام لتجنب هذا التهديد، وتخصيص الموارد الكافية لسلامة وأمن حفظ السلام. ويجب أن ينطوي وضع استراتيجيات للتخفيف من حدة هذا التهديد على التنسيق والتعاون والمشاركة بشكل وثيق من جانب البلدان المساهمة بالقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى منظور قيم لديناميات التهديدات

والتحديات على أرض الواقع استنادا إلى الخبرة العملية. ويجب أن يتلقى حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة معلومات مستكملة باستمرار عن تهديدات الأجهزة المتفجرة المرتجلة في مناطق بعثاتهم. وهناك أيضا حاجة إلى مزيد من المشاركة مع البلدان المضيفة. وينبغي أن يكون تعزيز المشاورات مع البلدان المضيفة واحترام ملكيتها جزءا من نهج شامل لمواجهة خطر الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون احتياجات البلدان المضيفة من التدريب وبناء القدرات جزءا من استراتيجية الاستجابة.

وقبل كل شيء، ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل إبداء عزم راسخ على ضمان سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في ضوء خطر الأجهزة المتفجرة المرتجلة. والقرار 2365 (2017)، الذي اتخذ بالإجماع، يبرهن تماما على الأولوية التي يوليها المجتمع الدولي للتصدي لهذا التحدي. والمناقشة المفتوحة اليوم فرصة أخرى للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتوجيه رسالة اتحاد قوية بشأن هذه المسألة.

وباكستان، باعتبارها مساهما رئيسيا بالقوات وبأفراد الشرطة، تتمتع بخبرة غنية في وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية لمكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة. ونجحنا أيضا في تنفيذ تدابير تنظيمية لمراقبة مواد السلائف التي يمكن استخدامها في الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وعلى مدى العقدين الماضيين، عززت قواتنا الأمنية قدراتها من حيث الوعي بالأجهزة المتفجرة المرتجلة والتشويش عليها والتخلص منها، وكذلك في إجراء الطب الشرعي والتحقيقات الأخرى. وأنشأنا أيضا مدرسة توفر التدريب المتقدم في مجال مكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة والمتفجرات والذخائر، وتدعو مشاركين من بلدان أخرى.

ومن خلال الاستفادة من هذه القدرة، تود باكستان أن تقدم تدريباً على مكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة للبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة في مراكزنا للتدريب على مكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة والتدريب على حفظ السلام. وهذا المسعى جزء من جهودنا لدعم استجابة الأمم المتحدة للأجهزة المتفجرة المرتجلة في بعثات حفظ السلام بمزيد من التنسيق والاتساق. وباكستان شاركت بنشاط في جميع الجهود الرامية إلى التصدي للتهديد الذي تشكله الألغام وستواصل القيام بذلك.

بيان البعثة الدائمة لبيرو لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

نرحب بمبادرة الرئاسة الفيينتامية لمجلس الأمن بعقد مناقشة اليوم الرفيعة المستوى، ونشكرها على المذكرة المفاهيمية (S/2021/284)، التي تدعونا إلى تحديد التهديدات والتحديات الجديدة الناشئة عن استخدام الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة المرتجلة واقتراح إجراءات متضافرة للمساعدة في الحد من عواقب الألغام والأجهزة المتفجرة المرتجلة. ونشكر أيضا مقدمي الإحاطات على بياناتهم الثاقبة اليوم.

ونحن ندرك الصلة المباشرة بين المسألة المعروضة علينا اليوم وصون السلم والأمن الدوليين. وتتطلب معالجة هذه الصلة على نحو واف مشاركة ملتزمة من جانب الدول على مختلف المستويات، تحت قيادة الأمم المتحدة. ووفاء بهذا الالتزام، تبذل بيرو قصارى جهدها لبلوغ الهدف النهائي المتمثل في عالم خال من هذه الآفة.

ومن المؤسف أن نلاحظ أنه على الرغم من إحراز بعض التقدم في العقود الأخيرة، لا تزال الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة المرتجلة تشكل تهديدا مستمرا للمدنيين والعاملين في المجال الإنساني وقوات حفظ السلام. وعاما بعد عام، يقدر عدد القتلى أو المشوهين بعشرات الآلاف، والجانب المأساوي بشكل خاص أن يكون ربعهم تقريبا من الأطفال. والصراعات الدموية والمطولة، التي تفاقمت الآن بسبب جائحة الفيروس التاجي، تؤجج هذا الواقع المؤسف.

وإزاء هذه الخلفية المحفوفة بالمخاطر، نعتقد أنه من الضروري أن يكون هناك شعور متجدد بالحاجة الملحة إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والسلطات المحلية والضحايا والعاملين في المجال الإنساني والمجتمع المدني والسكان المتضررين المحتملين، مما ينبغي أن يؤدي إلى استجابات أكثر اتساقا تتكيف مع خصوصية كل سيناريو، ودرجة تنمية القدرات الوطنية، ووضع معايير مشتركة، وتعزيز أوجه التآزر.

ومن تجربتنا الخاصة، يمكننا أن نشهد على الديناميات الإيجابية التي تنبثق عن العمل المشترك في هذا المجال. وتحتفظ قواتنا المسلحة اليوم بعلاقة مثالية من الثقة والتعاون مع القوات المسلحة لجمهورية إكوادور الشقيقة في أنشطة مشتركة لإزالة الألغام على حدودنا. وبالمثل، فإن الأنشطة في مجالات إزالة الألغام ونشرها ومنعها، فضلا عن الجبر والمساعدة لضحايا الألغام - التي اضطلعت بها دولة بيرو لمكافحة الإرهاب في العقود الأخيرة من القرن العشرين - تولد اليوم علاقة إيجابية مع المجتمعات الأكثر تعرضا للعنف في تلك الفترة.

ونرى على وجه التحديد أن العناصر التالية يمكن أن تؤدي إلى استجابة دولية أكثر فعالية وأمانا وكفاءة.

أولا، من حيث حماية المدنيين، من الضروري تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز التوعية بالمخاطر والتعرف على الألغام والأجهزة المتفجرة المرتجلة للسكان المتضررين، ولا سيما الشباب والأطفال. نلاحظ الدور الرئيسي الذي يمكن أن تؤديه المرأة في هذا الصدد، لأنها أكثر عرضة لهذه التهديدات في أنشطتها اليومية ومن الأرجح أن تتبادل المعلومات المتعلقة بها مع أطفالها. وينبغي أيضا توسيع نطاق هذا التنقيف

ليشمل حفظة السلام قبل النشر وبعده على حد سواء. وتقع هذه المسؤولية على البلدان المساهمة بقوات في المقام الأول، ولكنها مجال يمكن للمجتمع الدولي أن يقدم فيه مساهمة كبيرة. ونرحب بالعمل الجدير بالثناء الذي تقوم به دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في هذا المجال وما يتصل به من مجالات. وبالمثل، لا بد من عدم تجاهل تقديم المساعدة إلى الضحايا - من خلال الرعاية الطبية الحسنة التوقيت وتوفير الأطراف الاصطناعية والتدريب المهني وتعزيز العمالة التي تسهم في إعادة إدماجهم اجتماعيا.

ثانيا، تعتبر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي كثيرا ما تستخدمها جهات فاعلة من غير الدول، العامل الرئيسي وراء الزيادة في عدد الوفيات والإصابات في السنوات الأخيرة. ولذلك، يجب أن نركز على منع آثارها المدمرة والتخفيف منها من خلال اتخاذ تدابير ملموسة، بما في ذلك، في جملة أمور، زيادة مراقبة نقل مكوناتها في المطارات والموانئ والمعابر الحدودية، ووضع أدلة مراقبتها وعقد المناقشات والتبادلات مع الخبراء.

ثالثا، فيما يتعلق بإضفاء الطابع العالمي على الصكوك الدولية والتمويل، يقتضي تعزيز التعاون أيضا العمل مع لاعتماد الصكوك القانونية ذات الصلة وتنفيذها تنفيذا كاملا، ولا سيما اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد والاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية. وفي هذا الصدد، نؤكد على الحاجة الملحة إلى توفير تمويل مستقر ويمكن التنبؤ به للصندوق الاستئماني للتبرعات للمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام.

ونرى أن اتخاذ الإجراءات لمكافحة هذه الأسلحة الشريرة الشنيعة وذات الأثر العشوائي يعدّ التزاما أخلاقيا وقانونيا بالنسبة للمجتمع الدولي الذي ينبغي له أن يساهم بشكل مباشر في الوفاء بمسؤوليات مجلس الأمن المتعلقة بحماية المدنيين وصوصون السلم والأمن الدوليين. عليه نعتقد أن من الضروري أن يتفاعل المجلس بصورة أكثر نشاطا في هذه المسألة التي تستلزم تناولها سنويا على أقل تقدير من خلال تقارير عن تنفيذ القرار 2365 (2017) والنظر فيها على وجه الخصوص في المناقشات بشأن البلدان المتأثرة وإدراجها في ولايات عمليات السلام والبعثات السياسية الخاصة وبرامج المساعدة الإنسانية.

بيان البعثة الدائمة لبولندا لدى الأمم المتحدة

أود أن أبدأ بتهنئة الرئيس وفريقه على رئاستهم الثانية لمجلس الأمن. وأتمنى لهم كل النجاح وأؤكد لهم الدعم الكامل من الوفد البولندي.

إن بولندا ملتزمة التزاماً ثابتاً بالعمل من أجل عالم خال من الألغام وتخفيف الأثر السلبي للألغام المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب، بما في ذلك الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع على السكان المدنيين. ولذلك نرحب بالمبادرة بعقد مناقشة مفتوحة اليوم بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام واستدامة السلام.

ونعرب عن امتناننا لمقدمي الإحاطات على عرض وجهات نظرهم المثيرة للاهتمام. تؤيد أيرلندا البيان الذي قدم باسم الاتحاد الأوروبي (المرفق 36).

وتفخر بولندا بتفانيها في الإجراءات المتعلقة بالألغام. وبصفتنا ميسر الاتحاد الأوروبي لقرار الجمعية العامة الذي يصدر كل سنتين بشأن هذا الموضوع الحيوي، فقد بينا التزامنا بتعزيز الجهود الجماعية الرامية إلى إيجاد حلول دائمة لمسألة إزالة الألغام المضادة للأفراد وغيرها من مخلفات الحرب المتفجرة بصورة كاملة. ويشرفنا أن نتولى هذه المهمة مرة أخرى في الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة.

ونشدد على ضرورة حماية المدنيين الأكثر تعرضاً للتهديدات التي تشكلها الألغام المضادة للأفراد وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب، بمن ذلك الأطفال والشباب، فضلاً عن عمال البناء والزراعة. وربما تكون التوعية بالمخاطر بين السكان المتضررين مفيدة بشكل خاص في هذا الصدد. وينبغي أن نتذكر أيضاً تقديم استجابة كافية لاحتياجات الناجين مع التركيز بشكل خاص على الأشخاص ذوي الإعاقة.

وعلاوة على ذلك، نود أن نركز على محنة الأشخاص الذين يتنقلون باستمرار، مثل المشردين داخليا. وما زال استمرار مخاطر المتفجرات التي خلفتها جماعات مسلحة مختلفة يهدد حياة ملايين الأشخاص الذين طردوا من ديارهم نتيجة للنزاع المسلح. وأود أيضاً أن أذكر الأثر السلبي للألغام المضادة للأفراد وغيرها من مخلفات الحرب المتفجرة على العاملين في المجال الإنساني وحفظه السلام.

وننشاطر الاعتقاد بأن الإجراءات المتعلقة بالألغام تشكل حلقة الوصل بين السلام والأمن والتنمية والمساعدة الإنسانية. ووفقاً لأحدث تقرير صادر عن مرصد الألغام الأرضية لعام 2020، قتل أو أصيب ما لا يقل عن 5 554 شخصاً في جميع أنحاء العالم بسبب الألغام الأرضية وغيرها من مخلفات الحرب المتفجرة في عام 2019. وجرم كثيرون آخرون من الحصول على الغذاء والماء أو من الحصول على الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والعمل. كما أعيقت أيضاً عملية إيصال المعونة الإنسانية المأمونة دون عوائق إلى الأماكن التي تمس الحاجة إليها. وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق في القرن الحادي والعشرين. ولذلك يجب علينا إدماج الإجراءات المتعلقة بالألغام في دورات التخطيط والبرمجة في المراحل المبكرة.

ولن نتمكن من حماية المدنيين الأبرياء المتأثرين بالنزاع المسلح بدون توفير عمليات إزالة شاملة لهذه المتفجرات في الميدان. عليه، ما تزال بولندا تتبرع منذ عام 2015 بالأموال إلى دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، دعماً للإجراءات المكرسة لإزالة الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب، فضلاً عن إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع وتنفيذ أنشطة التوعية بالمخاطر في قطاع غزة. وما بدأ استجابة طارئة في غزة لا يزال مستمرا اليوم بوصفه برنامجاً ثابتاً حقق إنجازات كبيرة.

وحدث خلال السنتين أو الثلاث سنوات الأخيرة انخفاض في التمويل الدولي للإجراءات المتعلقة بالألغام. ومن المرجح أن يكون لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أثر سلبي طويل الأجل في هذا الصدد، بما في ذلك أثرها على الأداء العام لجهات فاعلة مثل دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. وتبذل بولندا جهودا كبيرة للحفاظ على مستوى تمويلنا، الأمر الذي يبعث برسالة هامة إلى الدول المتأثرة بالألغام ويدل على الالتزام السياسي المستمر لحكومة بلدنا بالمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام.

وبولندا ملتزمة، بصفتها دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، بالاستراتيجيات المعقدة للاتحاد الأوروبي لدعم اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. ومن خلال قرار جديد سيتخذه المجلس الأوروبي، سيقدم الاتحاد الدعم للاتفاقية فضلا عن تنفيذ خطة عمل أوسلو. ويتوخى القرار مشاريع تركز على مجالات ذات صلة تشملها الاتفاقية، مثل تنفيذ إزالة الألغام (المادة 5)، والتعاون والمساعدة الدوليين (المادة 6) واتخاذ الإجراءات لصالح مساعدة الضحايا.

وترى بولندا أهمية المساهمة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، ولا سيما خلال جائحة كوفيد-19 وما بعدها. ويمكن لأصحاب المصلحة، مثل دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، أداء مهامهم في ظل ظروف صعبة وأن يثبتوا أنهم شركاء موثوقون في هذا المسعى. ونرى القيمة العملية في تنسيق وتبادل الخبرات في المنتديات المتعددة لأصحاب المصلحة.

وانضمت بولندا مؤخرا إلى فريق دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام. وبالنسبة لنا فإن تمويل الإجراءات المتعلقة بالألغام يشكل عنصرا هاما من عناصر إطارنا الوطني للمساعدة الإنمائية.

ختاما، وبالنظر إلى أن الإجراءات المتعلقة بالألغام تعتبر عنصرا حاسما لصون السلم والأمن الدوليين وتعزيز التنمية المستدامة، نود أن نشجع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على النظر في تكثيف جهودها لتحقيق الهدف الطويل الأجل المتمثل في جعل عالمنا مكانا أكثر أمنا وخاليا من الألغام الأرضية وضحاياها.

بيان الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة، تشو هيون

إذ نحتفل باليوم الدولي للتوعية بخطر الألغام والمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام هذا الشهر، يثني وفد بلدي على الرئاسة الفيينامية لعقد مناقشة مفتوحة اليوم وفي الوقت المناسب بشأن هذه المسألة الحرجة. ونشاط الأعضاء الآخرين الإعراب عن امتناننا العميق لمقدمي الإحاطات على بياناتهم المستتيرة والزخرة بالمعلومات.

واعتترف القرار 2365 (2017) بالتهديدات التي تشكلها الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، مع التنويه في الوقت نفسه إلى المساهمة الإيجابية لأنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام في الحفاظ على السلام. إن الإجراءات المتعلقة بالألغام ليست حيوية لجدول أعمال السلام والأمن فحسب، بل أيضاً للتنمية المستدامة والاستجابة الإنسانية. وفي هذا الصدد، فإن التواصل الفعال وتعزيز الشراكة بين الجهات الفاعلة ذات الصلة أمر أساسي للتصدي للتحديات المستمرة والتعقيد المتزايد لتلك التهديدات.

وتشاطر جمهورية كوريا المجتمع الدولي قلقه إزاء التحديات الشديدة الناجمة عن الاستخدام العشوائي للألغام المضادة للأفراد. ونظراً للحالة الأمنية الفريدة في شبه الجزيرة الكورية، لا يمكننا الانضمام إلى اتفاقية أوتاوا في هذه المرحلة. ومع ذلك، فإننا نؤيد بإخلاص أهداف الاتفاقية ومقاصدها. وفي ذلك الصدد، نود أن نتوسع في الجهود المختلفة التي نبذلها على الصعيدين المحلي والدولي للتخفيف من المعاناة التي تسببها الألغام المضادة للأفراد.

أولاً، ما فتئنا نقوم بإزالة الألغام المضادة للأفراد، حيثما أمكن، باطراد. وتمارس حكومة جمهورية كوريا رقابة صارمة على الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وهي ما فتئت تفرض وفقاً اختيارياً إلى أجل غير مسمى على تصديرها منذ عام 1997.

ثانياً، إن جمهورية كوريا، بوصفها طرفاً في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة والبروتوكول الثاني المعدل الملحق بها، تقوم بدور نشط في طائفة من المناقشات والأنشطة لكفالة الاستخدام المحدود والمسؤول للألغام.

ثالثاً، تبرعت حكومة جمهورية كوريا بأكثر من 40 مليون دولار لأكثر من 25 بلداً منذ عام 1993، على الصعيد الثنائي ومن خلال برامج الأمم المتحدة ذات الصلة، من أجل إزالة الألغام ومساعدة الضحايا، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات للمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام والصندوق الاستئماني الدولي لإزالة الألغام وتقديم المساعدة لضحايا الألغام. وستواصل جمهورية كوريا الإسهام في الجهود الدولية لإزالة الألغام ومساعدة الضحايا.

وأخيراً، يود وفد بلدي أن يوجه انتباهكم إلى الجهود المبذولة لعمليات إزالة الألغام على امتداد المنطقة منزوعة السلاح في شبه الجزيرة الكورية. وفي أعقاب الاتفاق المتعلق بتنفيذ إعلان بانمونجوم التاريخي في المجال العسكري المرفق بالإعلان المشترك لبيونغ يانغ في أيلول/سبتمبر 2018، أزيلت الكوريتان الألغام الأرضية في المنطقة الأمنية المشتركة وفي مناطق معينة من المنطقة الكورية منزوعة السلاح، التي اختيرت كموقع لإجراء بحث تجريبي مشترك عن رفات من الحرب الكورية.

وفي الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، في عام 2019، حدد الرئيس مون جيه - إن رؤيته لتحويل المنطقة الكورية منزوعة السلاح إلى منطقة سلام دولية، بما في ذلك عن طريق إزالة الألغام الأرضية في المنطقة بدعم من المجتمع الدولي. وستواصل جمهورية كوريا الحوار وستستكشف المزيد من فرص التعاون. وفي ذلك الصدد، نود أن نطلب الدعم المستمر من المجتمع الدولي للمساعدة في إحلال السلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية.

وأسهمت هذه الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع ليس في سقوط ضحايا مدنيين فحسب، ولكن أيضا في سقوط عدد كبير من أفراد حفظ السلام. ومن المهم تحسين تجهيز وتدريب الأفراد النظاميين للكشف عن تلك التهديدات وتجنبها بنجاح. وتأمل جمهورية كوريا أن يكون المؤتمر الوزاري لحفظ السلام لعام 2021 الذي سيعقد في سيول في كانون الأول/ديسمبر المقبل فرصة لاستكشاف تعزيز الشراكة في هذا الميدان بغية توطيد سلامة عمليات حفظ السلام وأمنها.

بيان الممثل الدائم لسيلوفاكيا لدى الأمم المتحدة، ميشال ميلينار

أود أن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن "صون السلم والأمن الدوليين: الإجراءات المتعلقة بالألغام والحفاظ على السلام: إقامة شراكات أمتن من أجل تقديم الخدمات بشكل أفضل"، التي ستزيد بالتأكيد من الوعي بالتهديدات المستمرة التي تشكلها الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع على الأرواح البشرية والأمن والجهود الإنسانية.

وتؤيد سلوفاكيا البيان الذي قدم باسم الاتحاد الأوروبي (المرفق 36). وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية.

تشكل الألغام وغيرها من الأجهزة المتفجرة، بما في ذلك الذخائر والمعدات العسكرية المتروكة والذخائر غير المنفجرة وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب، فضلاً عن الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، خطراً في جميع أنحاء العالم. ولذلك، تسهم الإجراءات المتعلقة بالألغام إسهاماً هاماً في السلام والأمن والتنمية.

وسلوفاكيا دولة طرف في الاتفاقيات ذات صلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام. ونؤيد بقوة الأعمال التي تتصدى للتهديدات التي تشكلها الألغام المضادة للأفراد، بما في ذلك تلك ذات الطابع يدوي الصنع، والمتفجرات من مخلفات الحرب، والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع.

وتمثل اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد القاعدة العالمية لمكافحة الألغام المضادة للأفراد، وهي قاعدة أنقذت آلاف الأرواح وأنقذت عدداً كبيراً جداً من الأطفال، الذين يشكلون غالبية ضحايا الألغام. وتؤيد سلوفاكيا الحظر الشامل على الألغام المضادة للأفراد. ونناشد جميع الجهات الفاعلة الامتناع عن إنتاج وتخزين وتجارة ونقل الألغام المضادة للأفراد، وندين بشدة استخدامها في أي مكان وفي أي وقت ومن جانب أي جهة فاعلة، سواء كانت دولاً أو جهات فاعلة غير تابعة للدول. ونعتبر اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد صكاً رئيسياً لنزع السلاح. ويجب كفالة نزاهته وتنفيذه الكامل وتطبيقه الصارم والسعي إلى التقيد العالمي به.

وفيما يتعلق بمختلف مجالات الأنشطة في إطار الإجراءات المتعلقة بالألغام، نشطت سلوفاكيا في المجالات التي تملك فيها الوسائل والخبرات. وقد شاركنا بنشاط في التعاون والمساعدة الدوليين، سواء على أساس ثنائي أو في إطار أنشطة المنظمات الدولية. وركزت مساهمة سلوفاكيا أساساً على مجالات التدريب وبناء القدرات وإزالة الألغام وتدمير مخزونات الألغام المضادة للأفراد وغيرها من الأجهزة المتفجرة، حيث ينصب تركيزها على أساليب التخلص المراعية للبيئة والأمن. وقد أسهمت أنشطة القوات السلوفاكية في مجال إزالة الألغام، ولا سيما في أفغانستان والعراق، إسهاماً كبيراً في تحقيق أهداف الإجراءات المتعلقة بالألغام.

ومما لا شك فيه أن تعزيز دعم المجتمع الدولي للإعداد والتدريب فيما يتعلق بالقدرات الوطنية في مجال قدرات إزالة الألغام كجزء من عملية إصلاح القطاع الأمني سيسهم في التخفيف من حدة التهديدات الناجمة عن الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب. لقد حددت سلوفاكيا بالفعل منذ سنوات عديدة مسألة

إصلاح القطاع الأمني باعتبارها أحد العناصر الرئيسية لمنع نشوب النزاعات بطريقة فعالة وإعادة البناء وتحقيق الاستقرار بعد انتهاء النزاع بطريقة ناجحة.

ونود أن نشجع جميع صناعات القرار على الاستفادة الفعالة من القدرات الهندسية العسكرية في عمليات حفظ السلام وعلى استخدام القدرات العسكرية لإزالة الألغام على وجه التحديد لتهيئة بيئة آمنة وتوفير التدريب لتعزيز القدرات الوطنية، وترك أنشطة البناء والتشييد لقدرات الدول المضيفة.

إن مساعدة الضحايا مسألة مستمرة تتطلب حلولاً قصيرة الأجل وطويلة الأجل على حد سواء. وفي هذا السياق، نؤيد عمل الاتحاد الأوروبي الذي يضطلع به مع منظمات المساعدة والسلطات الوطنية في البلدان المتضررة من أجل استخدام الموارد المتاحة بفعالية والمساهمة في إدماج مساعدة الضحايا في السياسات الأوسع نطاقاً في مجال الإعاقة والتنمية على الصعيد الوطني.

ويسرني أن أذكر أن سلوفاكيا ساهمت مؤخراً في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات للمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، الذي أنشأته الجمعية العامة ليكون بمثابة آلية سريعة ومنخفضة التكلفة للمساعدة من أجل تخليص العالم من خطر الألغام الأرضية. وقدمت سلوفاكيا أيضاً مساهمة مالية في مشروع الفريق الاستشاري المعني بالتخفيف من أخطار الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، وكذلك في مشروع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام الذي يتصدى للتهديد الذي تشكله الذخائر المتفجرة في العراق.

إن الإجراءات المتعلقة بالألغام أساسية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولهذا السبب نؤكد على أهمية ربط أهداف التنمية المستدامة واستراتيجيات التنمية بالإجراءات المتعلقة بالألغام. ويواجه العالم حالياً جائحة رهيبية، ولكن لا ينبغي السماح للتهديد الذي يشكله مرض فيروس كورونا بتقويض جميع جهودنا السابقة.

بيان الممثلة الدائمة لجمهورية سلوفينيا لدى الأمم المتحدة، داريا بافاداج كوريت

أود أن أشكر حكومة فييت نام على عقد هذه المناقشة بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام والحفاظ على السلام. فهي حسنة التوقيت ومهمة، ولا سيما في ضوء اليوم الدولي للتوعية بخطر الألغام والمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، الذي أحييناه قبل أيام قليلة.

تؤيد سلوفينيا البيان الذي قدم باسم الاتحاد الأوروبي (المرفق 36). وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إن لبلدي تاريخاً طويلاً في دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام. ولهذا السبب ما برحنا منذ أمد طويل دعاة لعالمية اتفاقية أوتاوا وتنفيذها تنفيذاً كاملاً. ونعتقد أن هذا الاتفاق من أنجح الاتفاقات الدولية في مجال نزع السلاح. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات، لا سيما بسبب النزاعات الجديدة والمطولة العديدة في جميع أنحاء العالم.

توفر خطة عمل أوسلو، التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي الرابع للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا في عام 2019، تجديدًا سياسياً مهماً وتوفر زخماً قوياً لمضاعفة جهودنا المشتركة لتنفيذ الاتفاقية في السنوات المقبلة.

لقد كان لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أثر غير مسبوق على حياتنا اليومية. بيد أن ذلك لم يغير من حقيقة أن الألغام الأرضية لا تزال تشكل تهديداً مستمراً للمدنيين أو حفظة السلام أو العاملين في المجال الإنساني على حد سواء.

ولهذا السبب يجب أن نبقى أوفياء لهدفنا المتمثل في عالم خالٍ من الألغام خلال الأزمة الصحية الحالية. وبالنسبة لسلوفينيا فمن المهم أن تركز جهودنا الجماعية، الحيوية لإنقاذ آلاف الأرواح، اهتماماً متساوياً للركائز التي يعزز بعضها بعضاً، أي إزالة الألغام ومساعدة الضحايا والتوعية بمخاطر الألغام والدعوة لذلك.

ولطالما كانت سلوفينيا داعماً نشطاً ومساهمياً في منظمة تعزيز الأمن البشري. ويسرنا بصفة خاصة أن تلك المنظمة غير الربحية التي تتخذ من سلوفينيا مقراً لها تمكنت من الحفاظ على قدرتها التشغيلية ووجودها على أرض الواقع في جميع أنحاء العالم في هذه الأوقات العصيبة. وعلى الرغم من جائحة مرض فيروس كورونا، نفذت المنظمة مشاريع للتوعية بالمخاطر وإذكاء الوعي بخطر الألغام في المناطق المستهدفة.

وقد استجابت المنظمة على مدى السنوات العشرين الماضية، بدعم من مانحيها، لاحتياجات الأطفال والبالغين المتضررين من النزاعات في مختلف الدول والمناطق في جميع أنحاء العالم، وخاصة في منطقة غرب البلقان. وقد نفذت عدداً من المشاريع، مع التركيز على بناء القدرات وتوفير التأهيل الطبي والنفسي - الاجتماعي للضحايا، ولا سيما الأطفال. كما قدمت الدعم لضحايا الألغام، لا سيما في أفغانستان وقطاع غزة، حيث كانوا من بين أكثر الفئات ضعفاً في الأشهر الماضية.

وأود أيضاً أن أبرز أنشطة منظمة تعزيز الأمن البشري في الجمهورية العربية السورية. فقبل عامين قررت سلوفينيا، إلى جانب النمسا والجهات المانحة الخاصة، دعم الجهود الرامية إلى تلبية الاحتياجات

الإنسانية للنازحين داخلياً والمجتمعات المحلية المعرضة للخطر بسبب أخطار المتفجرات. وفي ضوء نجاح المشروع، سيتم تمديد هذه الأنشطة لمدة عامين آخرين، مع التركيز بشكل خاص على إزالة الألغام وإنعاش القطاع الزراعي من خلال مساعدة المزارعين في المناطق الملوثة على استعادة سبل عيشهم وأمنهم الغذائي.

وأذكر هذا المشروع بالذات لأنه يعرض ثلاثة دروس هامة مستفادة ذات صلة بمناقشتنا. أولاً، إنه يذكرنا بأهمية إقامة شراكات قوية بين مختلف الجهات المعنية لضمان فعالية عمليات الإجراءات المتعلقة بالألغام في الميدان، ولا سيما في هذه البيئات الصعبة. ثانياً، وهو يؤكد من جديد أن إزالة الألغام لأغراض إنسانية أمر حاسم لسلامة المدنيين، والعودة الآمنة للنازحين والتنمية الطويلة الأجل. ثالثاً، إنه يبين أن أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام ينبغي أن تصبح جزءاً لا يتجزأ من الجهود الإنمائية الأوسع نطاقاً. وهذا النهج أكثر أهمية لأنه يسهم أيضاً في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وقبل أن أختتم، أود أن أؤكد أنه ينبغي ألا ننسى النساء والفتيات في جهودنا. لذلك أود أن أؤكد من جديد التزام بلدي بمواصلة الدعوة إلى ضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الإجراءات المتعلقة بالألغام. تمثل النساء والفتيات عوامل قوية للتغيير، وعلينا أن ندمج وجهات نظرهن في سياساتنا واستراتيجياتنا.

وأخيراً، أود أن أؤكد مجدداً التزام بلدي المستمر باتفاقية أوتاوا ورؤية عالم خالٍ من الألغام بحلول عام 2025. من شأن بلوغ هذا الهدف أن يحقق الكثير من أجل التمكين من إعادة الإعمار والتنمية المستدامة بعد انتهاء النزاع. ولذلك ستظل سلوفينيا شريكاً موثقاً به في ذلك المسعى الهام.

بيان الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، ماثو جويني

أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة. إن الآثار المأساوية المفجعة، في واقع الأمر، التي ترتبت على جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في العالم والخسائر التي لا تحصى في الأرواح لأكثر من عام كان لها أيضاً أثر عميق على عمل الأمم المتحدة، بما في ذلك على عملنا في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

بيد أن ذلك ينبغي ألا يمنعنا من مواصلة تعزيز تنفيذ الالتزامات التي تعهدنا بها فيما يتعلق بصكوك تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين العالمي والإقليمي التي نلتزم بها وإضفاء الطابع العالمي عليها.

وفي هذا الصدد، تواصل جنوب أفريقيا دعمها وتأييدها للتنفيذ الكامل لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة والبروتوكولات الملحقة بها، والاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية، ومعاهدة تجارة الأسلحة.

تلتزم جنوب أفريقيا التزاماً خاصاً وتاريخياً بتلك الصكوك، حيث ترأس سفيرها الراحل جاكبي سيلبي المفاوضات التي أدت إلى اعتماد اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، المعروفة باسم معاهدة حظر الألغام، في أيلول/سبتمبر 1997.

وتمشياً مع الولاية الرئيسية لمجلس الأمن المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين، من المناسب أن ننظر في هذا البند اليوم، لأن جانبيه التوأمين المتعلقين بتدمير المخزونات وإزالة الألغام هما عنصران أساسيان لضمان الأمن والاستقرار في البلدان المتضررة من الألغام، لا في أفريقيا فحسب بل وفي جميع أنحاء العالم أيضاً. وتلك أيضاً إحدى اللبانات الأساسية في سعينا إلى تحقيق السلام والأمن في قارتنا، وهي شرط أساسي مسبق لتحقيق أولوياتنا القارية على النحو المبين في خطة عام 2063.

إن لمعاهدة حظر الألغام ركيزة إنسانية قوية إلى جانب أهدافها المتعلقة بنزع السلاح. وما زالت الألغام المضادة للأفراد تقتل وتشوه وتهدد المدنيين الأبرياء، وتعوق الكثير من فقراء العالم في سعيهم إلى أن يعيشوا حياة طبيعية، وهو تحد إنساني هائل.

وقد أكدت جنوب أفريقيا باستمرار على التحديات التي تواجه مساعدة الضحايا وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي باعتبارها أكبر التحديات في تنفيذنا لمعاهدة حظر الألغام. ويبدو أن الجانب الأخير، وهو إعادة إدماج الناجين من الألغام الأرضية في المجتمع ومنحهم فرصة عيش حياة طبيعية ونشطة اقتصادياً، هو الذي تم إهماله على ما يبدو. وينبغي ألا تقتصر رعاية الضحايا على الجوانب الصحية للرعاية اللاحقة للصدمة، بل ينبغي أن تتطوي على فهم واسع لحقيقة أننا جميعاً مطالبون ببذل جهود لمساعدة الناجين من الألغام الأرضية، الذين يحتاجون إلى الرعاية لبقية حياتهم.

وفيما يتعلق بمسألة التعاون والمساعدة الدوليين، تود جنوب أفريقيا أن تؤكد على أن التنفيذ الكامل والفعال لمعاهدة حظر الألغام واتفاقية الذخائر العنقودية والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة لا يمكن تحقيقه من دون أن تقي أيضاً الدول التي تستطيع أن تفعل ذلك وفاء كاملاً بالتزاماتها وتعهداتها بالمساعدة الدولية.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء تزايد التهديدات بإلحاق الضرر بالمدنيين وحفظه السلام والعاملين في المجال الإنساني وإنفاذ القانون. وفي هذا الصدد، تشجع جميع أطراف النزاع على مواصلة اتخاذ التدابير المناسبة للتخفيف من تلك التهديدات بفعالية. وفي هذا السياق، تؤكد جنوب أفريقيا أهمية مواصلة تنفيذ أول قرار مستقل لمجلس الأمن بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام - القرار 2365 (2017). وننتهي على جهود بعثات حفظ السلام للتخفيف من حدة هذه التهديدات، ومن الضروري تزويد عمليات حفظ السلام وحفظه السلام بما يلزم من التجهيزات والمعلومات والتدريب للحد من الأخطار التي تشكلها الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

وعلاوة على ذلك، ترحب جنوب أفريقيا بتوصيات الأمين العام الواردة في تقريره الافتتاحي المعنون "النهج الشامل لإزالة الألغام" (S/2018/623)، الموجهة نحو منع نشوب النزاعات وحلها. وتوافق جنوب أفريقيا، بصفة خاصة، على التوصيات المتعلقة بتعميم الإجراءات المتعلقة بالألغام في حالات النزاع المناسبة الخاصة ببلدان معينة، وإدراج الإجراءات المتعلقة بالألغام، إذا اقتضى الأمر ذلك، في اتفاقات وقف إطلاق النار واتفاقات السلام. ويستند ذلك إلى الاعتقاد بأن هذه الإجراءات يمكن أن تعزز الجهود الرامية إلى حماية المدنيين وبناء الثقة ويمكن أن تكون بمثابة تدابير لبناء الثقة بين الأطراف المتحاربة.

ونعتقد أيضا أن النهج الشامل ينبغي أن يشمل تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في الجهود الرامية إلى إزالة الألغام الأرضية، حسب الاقتضاء.

وختاما، تواصل جنوب أفريقيا، من خلال بناء القدرات وبطرق أخرى، تشجيع تمكين المرأة ومشاركتها في تصميم وتنفيذ آليات السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك في برامج نزع السلاح وعدم الانتشار، ولا سيما تلك المتصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام.

بيان الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة، أغوستين سانتوس مارافر

[الأصل: بالإسبانية]

تؤيد إسبانيا بيان الاتحاد الأوروبي (المرفق 36) وتود أن تقدم البيان التالي بصفتها الوطنية.

تمثل الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع تحدياً إنسانياً كبيراً. فهي تشكل تهديداً للمجتمعات المحلية المتضررة لا أثناء النزاعات فحسب، ولكن أيضاً بعد انتهاء الأعمال العدائية بفترة طويلة. إنها تشكل تهديداً مباشراً لأفراد تلك المجتمعات المحلية وسبل عيشهم، وتلحق خسائر فادحة برؤسهم نتيجة لفقدان مناطق الزراعة وإتقال كاهل خدمات الرعاية الصحية، مما يؤدي إلى تشريد السكان قسراً وتثبيط الاستثمار، من بين آثار ضارة أخرى. ولهذه الأسباب كافة، تجد المناطق التي تواجه حالات نزاع أو ما بعد النزاع مع أراضٍ ملوثة بوجود هذه الأسلحة البشعة والعشوائية صعوبة أكبر بكثير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويتطلب التخفيف من حدة هذا التهديد وتمكين المجتمعات المتضررة من المضي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة الحصول على دعم قوي من المجتمع الدولي، مع إدماج جهود إزالة الألغام في الاستراتيجيات الإنسانية والإنمائية وجهود بناء السلام وضمان المشاركة المنسقة لجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، مثل كيانات الأمم المتحدة لإزالة الألغام والمنظمات الإقليمية والدول المانحة والمجتمع المدني.

وقد تحقق الكثير في هذا المجال. ويفضل اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، المعروفة أيضاً باسم اتفاقية أوتاوا، واتفاقية الذخائر العنقودية، تخلت دول كثيرة عن إنتاج هذه الأسلحة البشعة، وتم تدمير عشرات الملايين من الأسلحة المخزونة. وبالإضافة إلى ذلك، تم الكشف عن آلاف أخرى وإزالتها وتدميرها، مما أدى إلى تأمين مساحات واسعة وإعادة دمجها في الاقتصادات المجتمعية. وتلقى ملايين السكان في المناطق الملوثة تدريباً على التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة.

وكانت إسبانيا من أوائل الدول التي صدقت على الاتفاقيات، ودمرت مخزوناتهما من الذخائر المتفجرة واعتمدت تشريعات محلية تحظر تصنيعها وتخزينها واستخدامها. كما أظهرت التزامها بإزالة الألغام لأغراض إنسانية، وأسهمت، في اتساق مع سياساتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية، في تعزيز مختلف الأنشطة ذات الصلة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك إزالة الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، وتدريب خبراء إزالة الألغام - مع تدريب أكثر من 1 000 فرد من العاملين في مجال إزالة الألغام من 22 بلداً في المركز الدولي الإسباني لإزالة الألغام - وتقديم المساعدة من أجل التعافي البدني والنفسي للضحايا.

وإذ تدرك إسبانيا الطريق قدماً، فإنها تؤكد من جديد التزامها بإزالة الألغام. وستواصل المشاركة بنشاط في الهيئات الإدارية للاتفاقيات كجزء من اللجنة المعنية بالامتنال القائم على التعاون؛ وكجهة تنسيق معنية بالمسائل الجنسانية في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد؛ وكعضو في لجنة مساعدة الضحايا التابعة لاتفاقية الذخائر العنقودية. وعلاوة على ذلك، ستسهم على الصعيد الوطني والمتعددة الأطراف والأوروبية في تحقيق أهداف خطط عمل أوسلو ولوزان. ونحن نكثف جهودنا لأن هذا هو المطلوب إذا أردنا أن نحقق هدفنا المشترك - عالم خال من هذه الأسلحة.

بيان القائم بالأعمال بالنيابة لسويسرا لدى الأمم المتحدة، أدريان هاوري

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشكر الرئاسة الفيتنامية على عقد هذه المناقشة المفتوحة وأشكر مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم. لقد تحققت نجاحات هامة في الإجراءات المتعلقة بالألغام في السنوات الأخيرة. وكثير من البلدان التي كانت ملوثة سابقاً أصبحت الآن خالية من الألغام المضادة للأفراد ومخلفات الذخائر العنقودية وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب. وتم تطهير مساحات شاسعة من الأراضي وتدمير الأجهزة المخزونة وتلقى الضحايا المساعدة التي يحتاجونها وأُنقذت الأرواح.

وفي هذا الصدد، تضطلع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بدور تنسيقي هام في الميدان. مع ذلك، وبعد مرور أربع سنوات على أول قرار لمجلس الأمن بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام، لا تزال التحديات قائمة. وأدى استمرار استخدام الألغام المضادة للأفراد، بما فيها تلك ذات الطابع يدوي الصنع، والذخائر العنقودية إلى زيادة مثيرة للقلق في عدد الإصابات. وأود أن أبرز أربعة مجالات للتحسين.

أولاً، إن الوصول إلى المناطق الملوثة أمر أساسي لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالألغام. غير أن إمكانية الوصول لإزالة الألغام تعاني من ضغوط متزايدة في ظل النزاعات المسلحة الراهنة. وهذا بدوره يعوق إيصال المعونة الإنسانية. وتحت سويسرا مجلس الأمن على تذكير جميع أطراف النزاعات المسلحة بالالتزامها بالسماح بوصول المساعدات الإنسانية بسرعة وبدون عوائق وتيسير ذلك.

ثانياً، لزيادة أثر الإجراءات المتعلقة بالألغام، نشجع على اعتماد نهج متكامل يجمع بين إزالة الألغام والتثقيف بمخاطر الألغام ومساعدة الضحايا. وتدعم سويسرا بنشاط مشاريع خاصة بالإجراءات المتعلقة بالألغام في 11 موقعا - بما في ذلك كوسوفو وميانمار وسورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية - بالشراكة مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ومنظمات مثل منظمة هالو تراسست؛ والمجموعة الدانمركية لإزالة الألغام؛ ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام لأغراض إنسانية. ونشيد بتعاون المركز مع المركز الإقليمي للإجراءات المتعلقة بالألغام التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل تحسين قدرة الدول المتضررة على إدارة المخاطر في هذا الصدد. وبغية وضع نهج متكامل، ندعو مجلس الأمن إلى إدراج الإجراءات المتعلقة بالألغام في ولايات عمليات حفظ السلام ذات الصلة والبعثات السياسية الخاصة، مما يمكنها من تطهير المناطق الملوثة وزيادة الوعي بالمخاطر التي تشكلها هذه الأجهزة. ويجب على مجلس الأمن أيضاً أن يواصل الاعتراف بأهمية إدراج الإجراءات المتعلقة بالألغام في اتفاقات وقف إطلاق النار واتفاقات السلام.

ثالثاً، نظراً لاتساع نطاق النزاعات إلى المناطق الحضرية بصورة متزايدة، يجب على الجهات الفاعلة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام أن تعمل في وسط هياكل أساسية منهارة وأن تتصدى لمجموعة واسعة من الأجهزة المتفجرة بمستويات متفاوتة من التعقيد. ويتطلب ذلك تكييف المعايير والمنهجيات من أجل ضمان السلامة أثناء العمليات والحفاظ على ملائمتها من الناحية التقنية. ولهذا السبب، دعمنا مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية في تطوير دليل الممارسات الجيدة لإزالة الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع. ونشجع الذين يعملون في مثل هذه البيئات على استخدام الدليل لتحديث معاييرهم وعملياتهم وإجراءاتهم ومواصلة تنفيذ عملياتهم بما يتماشى مع المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام. كما ندعو

الدول المتضررة من الألغام إلى إظهار رغبتها في امتلاك زمام أمور والمشاركة في الأعمال المتعلقة بالألغام بالتعاون مع المجتمع الدولي.

أخيراً، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى التصديق على الصكوك الدولية ذات الصلة، ولا سيما اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية والبروتوكول الثاني المعدل والبروتوكول الخامس للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، وضمان تنفيذها تنفيذًا كاملاً. ويسهم احترام هذه الصكوك في حماية المدنيين وإيجاد فرص للحصول على السكن والأراضي الزراعية، ما يُمكن بالتالي من تحقيق التنمية المستدامة والسلام.

إن الألغام لا تشوه وتقتل بشكل عشوائي أثناء النزاعات المسلحة فحسب، بل أيضاً بعد انتهاء النزاعات كذلك بفترة طويلة. وفي عام 2020، دعمت سويسرا تقديم المساعدة لأكثر من 15 000 ضحية والتنقيف بشأن مخاطر الألغام لـ 100 000 شخص وإعادة 20 كيلومترا مربعا من الأراضي إلى السكان المحليين وتولت رئاسة اتفاقية الذخائر العنقودية. وتمشيا مع تقاليدنا الإنسانية، سنواصل السعي إلى تحقيق رؤية إيجاد عالم لا يسقط فيه ضحايا جدد.

بيان الممثل الدائم لسورية لدى الأمم المتحدة، بسام صباغ

[الأصل: بالعربية]

يتوجه وفد بلدي لكم بالشكر، السيد الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة حول الإجراءات المتعلقة بالألغام نظراً لأهميتها بالنسبة لحفظ السلم والأمن الدوليين من جهة، وعلى الصعيد الإنساني من جهة ثانية. خَلّفت الحرب الإرهابية التي شُنت على الجمهورية العربية السورية، خلال السنوات الماضية، آثاراً كبيرة على مختلف مناحي حياة الشعب السوري. وعلى الرغم من تمكن الحكومة السورية من تحرير مساحات واسعة من البلد من أيدي التنظيمات الإرهابية التي يأتي في مقدمتها تنظيم داعش وجبهة النصرة والكيانات الأخرى المرتبطة بهما، فإن الخطر ما يزال يطال أرواح السوريين بشكل يومي وذلك جزاء وجود بقايا التنظيمات الإرهابية في بعض المناطق ووجود مساحات واسعة من الأراضي التي زرعتها تلك التنظيمات بكثافة بمختلف أنواع الألغام والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع خلال فترة سيطرتها السابقة، مما يؤدي إلى إزهاق أرواح آلاف المدنيين، بمن فيهم الأطفال، من العائلات العائدة إلى مناطقها ومنازلها بعد تحريرها من الإرهاب وأولئك الذين يقومون بأعمال زراعية في حقولهم.

لقد وضعت الحكومة السورية مهمة حماية مواطنيها من الألغام والمخلفات المتفجرة في مقدمة أولوياتها، وبذلت جهوداً كبيرة للتوعية بمخاطرها وإزالتها ومساعدة ضحاياها. فقد قامت الفرق المعنية في الجيش العربي السوري، وبدعم من القوات العسكرية الروسية العاملة على الأراضي السورية، بتنفيذ خطط عاجلة لإزالة الألغام من العديد من المناطق المحررة. كما قدمت الحكومة الأرمنية، مشكورة، دعماً لجهودها في هذا المجال. إلا أن تلك الجهود واجهت تحديات كبيرة فرضها اتساع رقعة المناطق الملوثة بالألغام ونقص المعدات الفنية والآليات المتطورة ذات الصلة وشح الموارد المالية، بالإضافة إلى الآثار السلبية الناجمة عن الإجراءات القسرية الأحادية الجانب التي فُرضت على الشعب السوري.

لقد وقّعت الحكومة السورية في الرابع من شهر تموز/يوليه 2018 اتفاقاً رسمياً مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بهدف الاستفادة من خبراتها وتأمين الدعم المادي والتقني المطلوب لتطهير المناطق الملوثة بالألغام والذخائر غير المنفجرة وتنفيذ برنامج توعية بمخاطرها. وقد استقبلت سورية مراراً السيدة آغنيس ماركايو وفريقها حيث جرى بحث التعاون المشترك وسبل تعزيزه وقدمت الحكومة السورية كل التسهيلات اللازمة لعمل دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في سورية.

كما قامت الحكومة السورية، بالتعاون مع عدد من وكالات الأمم المتحدة المختصة كالبيونسيف ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام والمنظمات الدولية الأخرى، بما فيها اللجنة الدولية للصليب الأحمر والشركاء في العمل الإنساني، ببذل جهود كبيرة تمحورت حول ثلاثة مجالات رئيسية هي: أولاً، تنظيم حملات توعية للسكان لزيادة الوعي بمخاطر مخلفات الذخائر غير المنفجرة والألغام والأشراك الخداعية وتدريب وإعداد الميسرين من الجنسين ومن مختلف الأعمار وإطلاق حملات إعلامية شملت توزيع نشرات توعية وتوجيه رسائل نصية هاتفية ورسائل في وسائل الإعلام وفي مواقع التواصل الاجتماعي واللوحات الإعلانية الطرقيّة.

ثانياً، القيام بعمليات السبر والاستطلاع الفني، ومن ثم العمل الميداني الفعلي لإزالة الألغام، والتي مع الأسف بقيت دون المستوى المطلوب جراء العراقيل الكبيرة الناجمة عن ربط الدول الغربية أية مساعدات في هذا السياق بشروط سياسية لا تتسجم والطابع الإنساني لعمليات إزالة الألغام وإحجامها عن توفير الموارد المالية والتقنية المطلوبة لإنجاز عملية إزالة الألغام، الأمر الذي يمثل تسييساً غير مقبول يزيد من أعداد الضحايا ويعرقل عودة اللاجئين والنازحين الطوعية والأمنة إلى ديارهم.

ثالثاً، الرعاية الصحية ودعم أولئك الذين تضرروا من الألغام وفقدوا أطرافهم أو تعرضوا لإعاقات جسدية أو تشوهات. وفي هذا السياق، تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - بصفتها المنسق الوطني لجهود الحكومة السورية لشؤون التنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة - على تنسيق الاستجابة لاحتياجات ضحايا الألغام. كما تقوم وزارة الصحة بجهود كبيرة لتوفير الرعاية الصحية لهم. وقد سنت الحكومة السورية جملة من التشريعات والتدابير الرامية إلى تيسير حصولهم على فرص التعليم والعمل والرعاية الصحية المناسبة، وتوفر حالياً 12 مركزاً تابعاً للحكومة والجمعيات الأهلية أطرافاً صناعية ورعاية طبية مجانية للضحايا في مختلف المحافظات السورية، إلا أنه بالرغم من أهمية هذه الإجراءات والجهود فإن هناك نقصاً كبيراً في لوازم الاستجابة ومعدات الرعاية الطبية بما فيها الأطراف الصناعية.

في ضوء ما تقدم، تجدد الجمهورية العربية السورية مطالبتها برفع الإجراءات القسرية الأحادية الجانب، وتوفير الدعم الدولي والموارد المالية والتقنية اللازمة لنزع الألغام ولتنفيذ برامج العمل المتفق عليها بين الحكومة السورية ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام ومن ضمنها بناء القدرات السورية وذلك بحسن نية وبعيدا عن التسييس والمشروطية والانتقائية، وبتنسيق مباشر مع السلطات الوطنية.

بيان البعثة الدائمة لتايلند لدى الأمم المتحدة

ما زالت الألغام الأرضية تشكل تحديات خطيرة للبشرية. فمئات الآلاف منها ترقد مخبأة في انتظار أن تنفجر، غير قادرة على التمييز بين خطى مقاتل أو خطى طفل.

إن تايلند ملتزمة التزاماً تاماً، بوصفها بلداً متضرراً بشدة من التلوث بالألغام الأرضية، بالوفاء بالتزاماتنا بموجب اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، المعروفة أيضاً باسم اتفاقية أوتاوا. وتمشيا مع خطة الأمين العام لنزع السلاح - "نزع السلاح الذي ينفذ الأرواح" - تتبّع تايلند نهجاً يركز على الناس وتعمل لتحقيق هدف يتمثل في عدم ترك أحد يتخلف عن الركب في إجراءاتنا المتعلقة بالألغام. وقد أنجزت تايلند، على مدى العقدين الماضيين، أكثر من 90 في المائة من أعمال إزالة الألغام ولم يبق سوى 46,14 كيلومتراً مربعاً على طول الحدود التايلندية الكمبودية. وأبرم بلدانا مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال إزالة الألغام كجزء من جهود البلدين لإزالة الألغام في مناطق معينة على طول الحدود. ويمكن المشروع كلا البلدين من تطهير مساحة كبيرة من الأراضي الملوثة. وتايلند ملتزمة بتحقيق هدف التخلص من الألغام الأرضية بحلول عام 2025.

وتعيد تايلند التأكيد على أن عملنا في نزع السلاح وتحديد الأسلحة صار الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى في تعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي. ولذلك، تولي تايلند أهمية قصوى لمساعدة الضحايا والتثقيف بمخاطر الألغام لضمان حصول مواطنينا على الحماية والمساعدة على قدم المساواة عند الحاجة. وعلى الرغم من أن جائحة كوفيد-19 فرضت بعض القيود على تقديم المساعدة للضحايا والوجبات الجاهزة للمجتمعات المتضررة، فإن موظفينا لا يزالون نشطين ومرنين في إيجاد طرق دقيقة وخلاقة للمساعدة والتسليم.

وخلال رئاسة تايلند للجنة مساعدة الضحايا التابعة لاتفاقية أوتاوا في عام 2016، وبالتعاون مع الدول الأطراف، وضعنا إرشادات للإبلاغ عن مساعدة الضحايا، مما ساعد الدول الأطراف على الوفاء بالتزاماتها في مجال الإبلاغ بطريقة شاملة ومنسقة. وتولت تايلند مرة أخرى رئاسة اللجنة هذا العام وحددت موضوعين رئيسيين لتوجيه عملنا. الأول هو بناء سرد جديد أكثر شمولاً لعمل اللجنة من أجل السماح بمشاركة المزيد من الأطراف. والثاني هو تعزيز المزيد من التآزر بين لجنة مساعدة الضحايا ومختلف هيئات نزع السلاح والمنظمات الشريكة والوكالات الدولية الأخرى. وعلى سبيل المثال، فإننا نستكشف إمكانية وضع معيار مشترك لمساعدة الضحايا يستند إلى اتفاقية أوتاوا واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واتفاقية الأسلحة التقليدية واتفاقية الذخائر العنقودية.

وتعتقد تايلند اعتقاداً راسخاً أن التحديات العالمية لنزع السلاح وعدم الانتشار يمكن التصدي لها على أفضل وجه من خلال تعددية الأطراف، مع التزام جميع البلدان بالتزاماتها وعزمنا الجماعي على الحفاظ على سلامة شعوبنا. وفي جنوب شرق آسيا، كان إنشاء المركز الإقليمي للإجراءات المتعلقة بالألغام التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام 2012 إنجازاً بارزاً. ويواصل المركز دعم التزام الرابطة القوي بالإجراءات الإقليمية المتعلقة بالألغام وتعزيز التعاون مع المؤسسات ذات الصلة مثل دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام لأغراض إنسانية.

وبالإضافة إلى العمل على الصعيد العالمي، سعت تايلند أيضا إلى التعاون والمشاركة على المستوى المحلي، مثل برامج مساعدة الأقران، ونحن ندعم مشاركة المتطوعين المحليين في مجال الصحة. وما فتئنا نشجع جميع البلدان على إيلاء أهمية كبيرة لتمكين الجهات الفاعلة المحلية والاستماع إلى أصواتها. وفي هذا الصدد، تشدد تايلند على ضرورة استخدام نهج أصحاب المصلحة المتعددين في عملنا، سواء في المجتمع المدني أو في القطاع الخاص. وتواصل تايلند تسليط الضوء على الأثر غير المتناسب للأسلحة التقليدية على النساء والأطفال، وتحث جميع الدول على إدراج المنظور الجنساني ومنظورات الضحايا في عملها في مجال نزع السلاح. وقد أثبت هذا النهج الشامل والكلبي أنه أفضل محفز للمضي قدما بالمناقشات والمبادرات الهامة ذات الصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام.

وفي هذا الصدد، تؤيد تايلند تدابير الشفافية وبناء الثقة من أجل ضمان الرصد العالمي للأسلحة التقليدية. ونهيب بجميع الدول، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، تقديم المساعدة المالية والتقنية والإنسانية اللازمة والتعاون في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، ولا سيما من أجل إزالة الألغام وإعادة إدماج الضحايا وتأهيلهم. وفي الوقت نفسه، ندعو إلى توسيع التعاون المتعدد الأطراف بجميع أبعاده.

وتحقيقا لهذه الغاية، فإن تايلند مستعدة للتعاون مع جميع الشركاء لتعزيز الإجراءات المتعلقة بالألغام والنهوض بآلية نزع السلاح المتعددة الأطراف في إطار مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

بيان البعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم على تولي فيبيت نام رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل. ونقدر مبادرتكم لتسليط الضوء على التحديات والتهديدات المتعددة الأبعاد التي تشكلها الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة، فضلا عن الحاجة إلى تعاون وتنسيق أفضل للتصدي لتلك التحديات على مختلف المستويات.

والواقع أن التهديد الذي تشكله الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة على الأرواح البشرية والجهود الإنسانية ما زال يمثل مسألة خطيرة. ويتضح أثرها في حوالي 60 بلدا - أي ما يقرب من ثلث أعضاء المنظمة. وبالإضافة إلى إزهاق الأرواح، فإنها تصيب السكان المدنيين أو تشوههم أو تؤثر عليهم بأي شكل آخر، وتقوض أمن الدولة وتعيق التنمية الاقتصادية. والحقيقة الصارخة هي أن الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة تبقى بعد انتهاء الصراعات بفترة طويلة. ونتيجة لذلك، يتعين على أجيال عديدة أن تعيش خلال التحديات التي تشكلها.

إن الإجراءات المتعلقة بالألغام حيوية لا بالنسبة لجدول أعمال السلام والأمن فحسب، بل أيضا بالنسبة للجهود الإنسانية والتنمية المستدامة. بيد أن الجهود الوطنية والدولية في مجال إزالة الألغام من أجل تطهير المناطق الملوثة وتوفير الخدمات للضحايا تواجه تحديات خطيرة. وتتطلب الإجراءات الفعالة المتعلقة بالألغام موظفين مدربين تدريباً جيدا وجهودا منسقة في مختلف الميادين، مثل المراقبة وإزالة الألغام ومساعدة الضحايا. والتمويل الكافي ضرورة مطلقة لهذه الجهود. وتواجه أقل البلدان نموا بوجه خاص صعوبات في إزالة الألغام بسبب الموارد المحدودة. ومن شأن تدريب المدربين المحتملين على أنشطة إزالة الألغام داخل بلدانهم أن يساعدهم على بلوغ الاكتفاء الذاتي في تحقيق أهداف الإجراءات المتعلقة بالألغام.

ويلزم اتخاذ تدابير ملموسة لتحسين التنسيق والتعاون في مجال دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وتضطلع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بدور هام في التصدي للتحديات الراهنة. ومن خلال تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام التي تقوم بها الأمم المتحدة، وقيادة الاستجابات العملية، ودعم عمليات السلام، ووضع المعايير والسياسات والقواعد، تعمل الدائرة على القضاء على التهديد الذي تشكله الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة. ومن الأهمية بمكان تبادل الآراء بشأن التحديات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات فيما بين البلدان المتضررة من الألغام والبلدان المانحة والهيئات الفرعية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على أهمية اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، المعروفة أيضا باسم اتفاقية أوتاوا، بوصفها حجر الزاوية في الجهود الدولية لإنهاء المعاناة والإصابات الناجمة عن الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

ونحن كبدا له حدود طويلة ومناطق منكوبة بالنزاع، لا ندخر جهدا لتحقيق أهداف اتفاقية أوتاوا والبروتوكول الثاني المعدل للاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة، وتركيا طرف فيها. وقمنا بإزالة مخزوننا ونعمل على إزالة الألغام الأرضية المتبقية. ويقوم أفراد عسكريون بتعيين جميع حقول الألغام في تركيا وتسجيلها وتمييزها بعلامات وتسييجها ومراقبتها باستمرار من أجل حماية السكان المحليين والمارة.

كما تولي تركيا اهتماما بضمن الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لضحايا الألغام والأجهزة المتفجرة المرتجلة. وعلى وجه الخصوص، يجري تحديد الأهداف والسياسات في المجالات التي من شأنها زيادة المشاركة في العمالة والحياة الاجتماعية.

واقترعا منا بأهمية التعاون المشترك بين الوكالات مع الدول والمنظمات الدولية، أنشأنا شراكات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام لأغراض إنسانية. وبتنسيق من تركيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 2014 بتنفيذ مشروع معنون "مشروع إزالة ألغام الحدود الشرقية". كما وقعت تركيا اتفاقات تعاون ثنائية، بما في ذلك مع أذربيجان وكمبوديا.

وفي هذا الصدد، نود أن نسترعي انتباه المجتمع الدولي إلى الحالة الخطيرة التي أوجدتها أرمينيا، التي زرعت ألغاماً في أراضي أذربيجان على مدى ثلاثة عقود من الاحتلال، وخلال انسحابها بعد توقيع قادة أذربيجان وأرمينيا والاتحاد الروسي على البيان الثلاثي لوقف الأنشطة العسكرية في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وقد قتل عشرات المواطنين الأذربيجانيين، بمن فيهم مدنيون، أو أصيبوا بجروح خطيرة نتيجة لانفجارات الألغام في فترة ما بعد النزاع. إن رفض أرمينيا تبادل المعلومات بشأن حقول الألغام هو انتهاك للقانون الإنساني الدولي يعرض السلم والأمن الإقليميين للخطر.

وما فتئت تركيا تساهم في ميزانية وحدة دعم التنفيذ وبرنامج رعاية اتفاقية أوتاوا، وكذلك في برنامج رعاية اتفاقية الأسلحة التقليدية، من أجل دعم جهود التنفيذ. ما برحت تركيا تتبرع للصندوق الاستئماني الدولي لتعزيز الأمن البشري في سلوفينيا منذ عام 2014 لدعم جهود مساعدة ضحايا الألغام في جميع أنحاء العالم.

لقد دأبنا على تأييد القرارين المعنونين "التصدي لخطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع" و "تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام" اللذين تعتمدهما الجمعية العامة سنويا.

وكانت تركيا هدفا لهجمات إرهابية شنيعة واستمرت مكافحتها للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع لعدة عقود. وتدين هذه الهجمات الجبانة في أي جزء من العالم. وللأسف ازداد استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، لا سيما من قبل الجماعات المسلحة غير الشرعية والمنظمات الإرهابية في غضون السنوات الأخيرة. إن لاستخدام هذه الأجهزة بواسطة مثل هذه الجماعات آثارا عشوائية ومدمرا على جميع المستويات، وخاصة على المدنيين.

وندعم الجهود الرامية إلى تجميع المبادئ التوجيهية القائمة وأفضل الممارسات والتوصيات الأخرى الرامية إلى التصدي لتحويل هذه المواد أو استخدامها بصورة غير مشروعة. ولتعزيز بناء الثقة والشفافية والتعاون والمساعدة بغض النظر عن مركز العضوية، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى تقديم تقاريرها الوطنية إلى الاتفاقيات والبروتوكولات ذات الصلة. ويسرنا أن جهودنا تتجه نحو إنشاء آلية موحدة ومنسقة تنسيقاً جيداً للتصدي لهذا التهديد العالمي.

ونعتقد أن بوسع نظام شبكي عالمي أو إقليمي لتبادل المعلومات على وجه السرعة أن يعزز كفاحنا ضد التهديدات القائمة على تلك الأجهزة. ولذلك تشاطرنا خبرتنا في مواجهة خطر الهجمات بهذه الأجهزة في المحافل ذات الصلة. ومن الضروري أن نتصدى لجميع الأعمال الإرهابية بروح من التضامن والتعاون دون

تميز . وتولي تركيا أهمية كبيرة لإذكاء الوعي بين السكان المدنيين وجميع أفراد الأمن فيما يتعلق بخطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وتدعم الجهود الدولية الرامية إلى كبح نقل تلك المتفجرات وتخزينها وحيازتها واستخدامها بصورة غير مشروعة.

ختاماً، تشاطر تركيا التطلعات الإنسانية الرامية للوصول إلى عالم خال من الألغام. كما نؤكد دعمنا للتصدي للتهديد الناجم عن المتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. ونعتقد أنه يمكننا تحقيق ذلك الهدف من خلال الشراكات القوية وزيادة التعاون والتنسيق على مختلف المستويات، وهو أمر هام أيضاً لتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد لا يزال إضفاء الطابع العالمي على الصكوك مثل اتفاقية أوتاوا أولوية.

بيان البعثة الدائمة لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

يشكر وفد أوكرانيا الرئاسة الفيتنامية على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة الإجراءات المتعلقة بالألغام باعتبارها عنصرا هاما في سياق صون السلم والأمن الدوليين.

ومما يؤسف له أن النزاعات والأنشطة العسكرية المستمرة تؤدي إلى تلوث أراض جديدة بالذخائر المتفجرة. وعلاوة على ذلك، يتزايد استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من قبل الجماعات المسلحة والإرهابية غير المشروعة، مما يسبب معاناة إنسانية هائلة.

وما تزال الإجراءات المتعلقة بالألغام أداة أساسية لتمكين الاستجابة الإنسانية وحماية المدنيين، وتظل شرطا أساسيا مسبقا لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة. وتشيد أوكرانيا بجميع المشاركين في مكافحة التهديد الذي تشكله الألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر غير المتفجرة في جميع أنحاء العالم. ونشيد بصفة خاصة بالجهود الدؤوبة التي تبذلها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وجميع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات ذات الصلة التي تشارك في تعزيز الأمن في حالات النزاع وما بعد النزاع من خلال الركائز الخمس للإجراءات المتعلقة بالألغام: التطهير والتوعية بالمخاطر ومساعدة الضحايا والدعوة وتدمير المخزونات.

وتسلم أوكرانيا بصفتها دولة طرفا في اتفاقية الألغام الأرضية المضادة للأفراد والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة بدورها الأساسي في الحد من المخاطر الناجمة عن الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب. وترحب بالتقدم الذي أحرزته بعض البلدان حتى الآن نحو الوفاء بالتزاماتها الدولية ذات الصلة.

ويسبب العدوان المسلح الذي شنه الاتحاد الروسي والأعمال العدائية التي قامت بها الجماعات المسلحة غير الشرعية التي توجهها روسيا والتي تواصل عملياتها في مناطق معينة في كل من دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا، يواصل بلدنا اليوم التصدي لعدد كبير من الأجهزة المتفجرة الخطيرة، الأمر الذي يسبب خسائر فادحة في صفوف المدنيين بمن فيهم الأطفال. وتأتي أوكرانيا اليوم في المرتبة الخامسة عالميا من حيث وجود أكبر عدد من الإصابات بين المدنيين فيها نتيجة للألغام.

ومنذ ربيع عام 2014 لوثت الأجهزة المتفجرة نحو 16 000 كيلومتر مربع في منطقتي لوهانسك ودونيتسك. وتواصل روسيا نقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد الموجودة في مستودعات الأسلحة الأوكرانية في الأراضي المحتلة، ولا سيما في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي، إلى الإرهابيين الذين يقاتلون في شرق أوكرانيا. ويعاني مليوناً وثمانمائة ألفاً من الرجال والنساء والأطفال في الأجزاء الشرقية من أوكرانيا من انعدام الأمن المستمر بسبب الألغام الأرضية ومخلفات الأجهزة المتفجرة. وفي كل يوم يخاطر ملايين الأشخاص بحياتهم للوصول إلى الأسواق والمدارس والمستشفيات والأراضي الزراعية. وحدت الألغام الأرضية بشكل كبير قدرة الأشخاص على التنقل بحرية عبر نقاط التفتيش التي يحدث فيها العبور كل شهر.

ولذلك تظل الإجراءات المتعلقة بالألغام أولوية بالنسبة لأوكرانيا. ويشارك أفراد القوات المسلحة الأوكرانية ودائرة الطوارئ الحكومية الأوكرانية وكذلك دائرة النقل الخاصة الأوكرانية، بالتعاون الوثيق مع الشركاء الدوليين، بنشاط في تنفيذ مجموعة من التدابير العملية المتعلقة بتطهير وتدمير الأجهزة المتفجرة في

الأراضي المحررة في منطقتي دونيتسك ولوهانسك، بما في ذلك التوعية بمخاطر الألغام. ومنذ بداية عام 2021 مباشرة قام منفذو الإجراءات المتعلقة بالألغام بإزالة 453 هكتارا والتحقق من 65 كيلومترا من الطرق والسكك الحديدية والكشف عن 8 655 مادة متفجرة في المناطق المحررة وتدميرها في منطقتي دونيتسك ولوهانسك.

ولكن لن يتسنى إزالة الألغام للأغراض الإنسانية بصورة شاملة إلا بعد انتهاء الأعمال العدائية. وتدعو أوكرانيا، بوصفها دولة متأثرة بالألغام، إلى مواصلة توحيد الجهود الدولية لتعزيز الإجراءات المتعلقة بالألغام من أجل تقديم مساعدة أفضل للدول في التغلب على الآثار الدائمة، فضلا عن زيادة الضغط على الدول المعتدية لإنهاء الفوري لأي استخدام عشوائي للأجهزة المتفجرة في انتهاك للقانون الدولي.

بيان البعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

تنتهي الإمارات العربية المتحدة على فيبیت نام لعقدھا هذه الجلسة الهامة.

نود أن نغتتم هذه الفرصة لنشيد بأولئك الذين قتلوا أو أصيبوا بسبب الألغام الأرضية أو الذخائر غير المنفجرة أو الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وفي العقد الماضي وقع أكثر من 150 000 إصابة نتيجة لهذه الأجهزة على الصعيد العالمي. ويشكل المدنيون حوالي 80 في المائة من ضحايا هذه الأجهزة.

وكثيراً ما يتم تجاهل مسألة المتفجرات من مخلفات الحرب هذه. ويستمر التهديد الذي تسببه بعد انتهاء النزاعات بفترة طويلة. وهي تؤثر على المدنيين وتعوق عمل حفظة السلام، علاوة على عرقلة إيصال المساعدة الإنسانية. ويؤدي هذا إلى آثار إضافية غير مباشرة، بما في ذلك تدمير الهياكل الأساسية وتشريد السكان وفقدان سبل العيش. ونكرر الدعوة الواردة في القرار (2017) 2365 الموجهة إلى الدول الأعضاء للتخفيف من ذلك الخطر. ونود أن نقترح التدابير المحددة التالية للتصدي للتهديد الطويل الأمد الذي تشكله هذه الأجهزة.

أولاً، الشراكة والتعاون أمران أساسيان لنجاح الإجراءات المتعلقة بالألغام. ويشمل ذلك تبادل المعلومات والخبرة التقنية والمساعدة المالية والمادية. وقد أعطت الإمارات العربية المتحدة الأولوية للإجراءات المتعلقة بالألغام في أماكن مثل اليمن ولبنان وأفغانستان وكوسوفو. ونعمل بالتعاون الوثيق مع الشركاء الدوليين والدول المضيف والمجتمعات المحلية. تحقيقاً لتلك الغاية، ساهمت الإمارات العربية المتحدة بمبلغ 50 مليون دولار لتلك الإجراءات في جنوب لبنان و 27,8 مليون دولار في أفغانستان. وبالإضافة إلى ذلك أقامت الإمارات العربية المتحدة شراكة مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في إدارة مشروع إزالة الألغام الإماراتي في أفغانستان.

ثانياً، ينبغي استخدام التكنولوجيات المبتكرة في التصدي لخطر الألغام بطريقة آمنة وتتسم بالكفاءة. فعلى سبيل المثال، عندما يتم نشر حفظة السلام يمكننا تسخير التكنولوجيا لتعزيز قدراتهم على الحماية من خلال تحسين التنقل والإمام بالحالة ووقت الاستجابة.

ثالثاً، يجب علينا أيضاً كفالة أن حفظة السلام والسكان المدنيين مدربين ومطلعون ومجهزون بصورة كافية للحد من التهديد الذي تشكله هذه المتفجرات. ففي اليمن، على سبيل المثال، قام فريق هندسي ميداني من القوات المسلحة الإماراتية بحملات توعية لسكان المناطق المحررة في اليمن بشأن مخاطر الألغام والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع.

وفي الختام، وتماشياً مع اليوم الدولي للتوعية بخطر الألغام والمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، الذي يحتفل به في 4 نيسان/أبريل، تود الإمارات العربية المتحدة أن تعرب عن خالص تقديرها لجميع المساهمين في إزالة الألغام. فهم يعملون على كفالة حماية السكان المدنيين في بيئات غالباً ما تكون متقلبة وعالية الخطورة. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل على مواصلة الإجراءات المتعلقة بالألغام والتصدي لهذا التحدي الحاسم المتمثل في استدامة السلام وإعادة بناء المجتمعات التي مزقتها الحروب.

بيان البعثة الدائمة لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والإسبانية]

بما أن هذه هي المرة الأولى التي يشارك فيها وفد بلدنا في مداوالات مجلس الأمن هذا الشهر، نود في البداية أن نهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة هذا الجهاز الهام، وأن نتمنى لكم كل النجاح في عملكم من أجل صون السلم والأمن الدوليين.

وبالمثل، وبينما نشيد بالدعوة إلى عقد هذه الجلسة لمناقشة مسألة هامة مثل الإجراءات المتعلقة بالألغام والحفاظ على السلام، فإننا نعرب عن تقديرنا لمقدمي الإحاطات على بياناتهم القيمة، وكذلك لوفد بلدكم على المذكرة المفاهيمية (S/2021/284، المرفق) التي عمدت مسبقاً لتوجيه مناقشاتنا.

تدين جمهورية فنزويلا البوليفارية بشدة استخدام الألغام المضادة للأفراد، في انتهاك للقانون الدولي، بغرض تشويه وقتل وإرهاب السكان المدنيين الأبرياء، ولا سيما أضعف قطاعات المجتمع، مما يجرمهم من الوصول إلى الأراضي الزراعية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى المجاعة ويجبرهم على الفرار من ديارهم، وتحويلهم إما إلى مشردين داخلياً أو لاجئين ومنعهم من العودة بأمان إلى أماكن إقامتهم الأصلية بسبب مخاطر عبور هذه المناطق.

وفي هذا الصدد، وبينما نجدد التزامنا السياسي الراسخ بالتنفيذ الكامل لاتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام وخطة عمل أوسلو، فإننا ندعو بكل احترام الدول التي لم تتضمن بعد إلى ذلك الصك القانوني الهام أن تنظر في ذلك دون مزيد من التأخير، بغية إضفاء الطابع العالمي عليه، وكدليل ملموس على الاتفاق العام بشأن أهمية الإجراءات المتعلقة بالألغام.

ونغتتم هذه الفرصة أيضاً للإشادة بالعمل الهام الذي تقوم به دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في توفير الخبرة والتجربة المحايدتين، بما في ذلك المساعدة التقنية وبناء القدرات، لعمليات إزالة الألغام وتدميرها، فضلاً عن وضع وتنفيذ برامج اجتماعية واقتصادية، وبرامج لإعادة تأهيل ضحايا الألغام وإعادة إدماجهم.

وترى جمهورية فنزويلا البوليفارية، كما ورد في المذكرة المفاهيمية لهذه المناقشة المفتوحة، أن الإجراءات المتعلقة بالألغام حاسمة الأهمية للنهوض بجدول أعمال السلام والأمن، فضلاً عن الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع المساهمة بشكل إيجابي في تحقيق الاستقرار واستدامة السلام.

وبالتالي، فإننا ندرك التقدم الكبير الذي أحرز على الصعيد العالمي في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام. وقد امتثلت فنزويلا، من جانبها، بوصفها ضامنة لسلامة سكانها وحمايتهم، وكعضو مسؤول في المجتمع الدولي، امتثالاً تاماً لالتزاماتها الدولية في هذا المجال الهام، بما في ذلك الالتزامات الناشئة عن اتفاقية أوتاوا لعام 1997، التي أسفرت عن إعلان بلدنا إقليمياً خالياً من الألغام المضادة للأفراد في عام 2013.

ومع ذلك، يجب أن نعترف أيضاً بأن التهديدات والتحديات التي تشكلها الألغام ومخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع لا تزال قائمة، فضلاً عن الشواغل المتعلقة بآثارها وعواقبها الإنسانية

والاجتماعية والاقتصادية والأمنية والإنمائية على الحياة بصفة عامة، ولا سيما في سياق جائحة مرض فيروس كورونا.

وفي هذا الصدد، يشعر بلدنا بقلق عميق إزاء وجود واستخدام الألغام المضادة للأفراد في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك منطقتنا في أمريكا اللاتينية، ولا سيما في جمهورية كولومبيا، وفقاً لبيانات لجنة الصليب الأحمر الدولية. وفي الواقع، حاولت الجماعات المسلحة الكولومبية في الآونة الأخيرة، في حالة لم يسبق لها مثيل في تاريخ بلدنا، زرع هذا النوع من الذخائر المتفجرة في أراضيها الوطنية، كما تم التنديد به مؤخراً أمام مجلس الأمن من خلال رسالة بعثت في 5 نيسان/أبريل 2021 (انظر S/2021/330، المرفق)، وهو السبب في أننا طلبنا مؤخراً المشورة التقنية من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام.

ويجب أن نؤكد أنه على الرغم من محاولات الحكومة الكولومبية توريث بلدنا في نزاعها الداخلي الطويل وتصدير عواقبه إلى فنزويلا، فإن السلطات الفنزويلية، التي تحتفظ بالسيطرة الكاملة والفعالة على الإقليم، تقوم بالأنشطة اللازمة للدفاع عن السيادة الوطنية للبلد، والحفاظ على سلامته الإقليمية، وضمان رفاه سكانه. وفي ذلك السياق، لا نشجب فقط افتقار الدولة الكولومبية إلى الإرادة لتنفيذ سياسة فعالة للتعاون المشترك ضد الجماعات المسلحة في المنطقة الحدودية، بل أيضاً أحدث حملة عدوانية ضد بلدنا التي نجمت عن آخر التطورات على الحدود الكولومبية - الفنزويلية، ويقصد بها استغلالها من جانب الجهات الفاعلة المهتمة بتصعيد النزاع الإقليمي.

وفي الختام، وبينما نجدد التزام بلدنا الثابت بتحقيق عالم خال من الألغام المضادة للأفراد، تماشياً مع أحكام تشريعاتنا الوطنية ومع التزاماتنا الدولية، وإذ نؤكد أن الحروب لها حدود وأنه يجب احترام المدنيين وإبقاؤهم خارج الأعمال العدائية، فإننا نطلب إلى مجلس الأمن أن يدعو على وجه السرعة جميع الأطراف الدولية الفاعلة إلى الوفاء بالتزاماتها بفعالية وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام؛ ومن أجل الحفاظ على منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي كمنطقة سلام، أن يقرر دون مزيد من التأخير التحقيق في أنشطة الجماعات المسلحة الكولومبية التي تقوم، من أراضي ذلك البلد، بشن هجمات مسلحة ضد الأراضي الفنزويلية والسكان، بما في ذلك عن طريق زرع الألغام المضادة للأفراد.

بيان الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة، عبد الله السعدي

[الأصل: بالإنكليزية]

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن موضوع هام من هذا القبيل. والواقع أن الألغام تشكل خطراً جسيماً ولها عواقب طويلة الأجل على المجتمعات، ولا سيما في مناطق النزاع، حيث يقع العديد من المدنيين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال والنساء، ضحايا لتلك الأسلحة المحظورة دولياً، خاصة الألغام المضادة للأفراد والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع.

تحظر اتفاقية الألغام المضادة للأفراد، التي صدقت عليها الجمهورية اليمنية، استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد. ومع ذلك، لا تزال هذه الأسلحة تستخدم على نطاق واسع في العديد من مناطق النزاع، ولا سيما من جانب حركات العصيان والمليشيات الانقلابية والجهات المسلحة غير التابعة للدول.

وإلى جانب الخطر الجسيم الذي تشكله الألغام الأرضية على المدنيين خلال النزاع وحتى بعده بفترة طويلة، فهي تقوض جهود الجهات الفاعلة في المجال الإنساني من خلال الحد من عدد الممرات الآمنة للغذاء، مما يترك المدنيين في ظروف حرجة ومواجهة احتمالات كبيرة لانتشار المجاعة.

لقد زرعت الميليشيات في اليمن، ومنذ انقلاب الحوثيين في عام 2014، أكثر من مليون لغم في جميع الأراضي التي وصلت إليها خلال توسعها. ويشمل ذلك المدن الرئيسية وما حولها وطرق النقل الرئيسية بينها. وقد أثبتت التقارير الدولية أن الحوثيين لا يستخدمون الأسلحة والألغام التي تقدمها إيران فحسب، بل إنهم يقومون أيضاً بتصنيع الألغام والأجهزة المتفجرة المرتجلة محلياً.

وعلى الرغم من الحظر، فإن الحوثيين يستخدمون الألغام دون أغراض عسكرية استراتيجية، بل في نمط عشوائي يستهدف المزيد من السكان المدنيين، وخاصة النساء والأطفال، في قتل متعمد ومنهجي للأبرياء. وحتى لو كان المدنيون المصابون محظوظين بما فيه الكفاية للنجاة من الانفجارات، فإنهم ليسوا محظوظين بما فيه الكفاية للوصول إلى المرافق الصحية. وليس لديهم عادة من خيار آخر سوى بتر الأطراف المتضررة.

لقد أنشأت حكومة اليمن لجنة وطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام كخطوة لتنفيذ خطة الاستجابة للإجراءات المتعلقة بالألغام. واللجنة هي الهيئة الرسمية التي تضع السياسات ذات الصلة، وتخصص الموارد، وتطور الاستراتيجية الوطنية للتصدي للألغام. ولذلك أنشأ اليمن مجموعة من مشاريع الإجراءات المتعلقة بالألغام تغطي مجالات عديدة ذات أهمية، بما في ذلك الآثار الاجتماعية والاقتصادية والتوعية بمخاطر الألغام والآثار النفسية.

وتعمل الحكومة أيضاً مع التحالف العربي والشركاء على إزالة الألغام التي زرعتها الحوثيون في مناطق واسعة من اليمن والبحر الأحمر. ومنذ عام 2015، أزلت الحكومة أكثر من 228 315 لغماً أرضياً وأجهزة متفجرة يدوية الصنع وألغاماً بحرية زرعتها هذه الميليشيات. بيد أن استمرار الحوثيين في زرع الألغام المحظورة يقوض جميع الجهود المبذولة فيما يتعلق بالإجراءات المتعلقة بالألغام في اليمن، مما يؤدي إلى مقتل وإصابة العديد من المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. وللأسف، سيظل اليمن يعاني من هذه الكارثة

الخفية لعقود قادمة. إن معدل زراعة الألغام أعلى من معدل إزالتها، ومن المؤسف أن عدد الضحايا المدنيين يتزايد، بل وقد يرتفع بمجرد أن يبدأ المشردون داخلياً في العودة إلى ديارهم. ولذلك هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات دولية في اليمن، أولاً بالضغظ على الحوثيين لإنهاء استخدام الألغام، وثانياً بدعم جهود الحكومة لإزالة الألغام.

وأخيراً، أود أن أؤكد مجدداً تقييد حكومة اليمن بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن هذه المسألة، بما في ذلك القرار 2365 (2017)، فضلاً عن التزامها بتعزيز الشراكة العالمية من أجل تحسين إنجاز الأعمال المتعلقة بالألغام.